مصر المحروسة . . . بين الرؤى والأفعال !

2011 – 2024

توثيق

دكتور علي السلمي

2024

قائمة الموضوعات

رقم	الموضوع	صفحة
أولا	مصر المحروسة وثورة 25 يناير 2011	2
ثانيا	مصر المحروسة ومحمد مرسي في عام الفشل الرئاسي	124
ثالثا	مصر المحروسة وثورة 30 يونيو 2023	135
رابعا	مصر المحروسة ورؤية السيسي لمستقبلها	158
خامسا	مصر المحروسة وبعض الرؤى السياسية !	178
سادسا	مصر المحروسة وبعض الرؤى الفنية !	190
سابعا	خاتمـــــــــــــــة	199

أولاً:

مصر المحروسة وثورة 25 يناير 2011

الثورة المصرية 2011	
مظاهرات في شوارع القاهرة في يوم عيد الشرطة 25 يناير 2011 للمطالبة بالتغيير.	
التاريخ	25يناير 2011 – مستمرة
المكان	مصر
الخسائر	
القتلى	على الأقل 384 135 including at least protesters, 12 policemen,[3][4][5] 12 escaped prisoners, and one prison chief[6][7] [1][2]
الجرحى	أكثر من 3,000 شخص[8]
المعتقَلون	أكثر من 1,000 في 26 يناير[9]

عشية يوم الغضب في ميدان التحرير بالقاهرة

الثورة المصرية 2011، ثورة 25 يناير، يوم الغضب، سلسلة من المظاهرات في مختلف محافظات مصر بدأت في يوم 25 يناير 2011 الذي يتزامن مع الاحتفال بعيد الشرطة. وقامت المظاهرات تنديدا بتقمع الشرطة، وقانون الطوارئ، البطالة، رفع الحد الأدنى من الأجور الأساسية، أزمة المساكن، ارتفاع أسعار المواد الغذائية، الفساد، سوء الظروف المعيشية.[10] ودعت المظاهرات بشكل أساسي إلى إسقاط نظام الرئيس حسني مبارك، الذي تولى السلطة من 30 عام.[11]

كارلوس لطوف: شباب الإنترنت في مصر يطيحون بمبارك

في 11 فبراير، أعلن نائب الرئيس عمر سليمان تنحي مبارك عن منصب الرئاسة وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة ادارة شئون البلاد.[12] وحسب المصادر الرسمية فقد غادر مبارك وعائلته القاهرة متجها إلى منتجع شرم الشيخ قبيل إعلان تنحيه.[13].

الدعوة

رسم كاريكاتيري لكارلوس لطوف يصور خالد سعيد

الذي يُزعم أنه قتل على يد الشرطة في الإسكندرية، والرئيس محمد حسني مبارك.

في أوائل يونيو 2010 هجمت قوات خاصة كثيفة من أمن الدولة علي عدة بيوت ليلا في مناطق مختلفة لاعتقال شاب مصري في مدينة المنصورة اسمه أحمد مجدي من عائلة سويلم الشهيرة بالدقهلية وأخذت أجهزة الكومبيوتر والموبايل، وسؤاله عن علاقاته مع شخصيات في الحقيقة وعلي الإنترنت عن سلفيين وأخوان وأجانب، وأطلقوا سراحه بعد عدة أسابيع تحت ضغط. هذا الشاب سمع مبررات لمدافعين عن الأمن وأن هذه أوامر عليا قبل انتخابات 2010، وقام بعمل أسئلة علي عدة مواقع بأسامي مختلفة عن فساد الأمن المصري ! وماذا بعد مبارك !

وانتشرت خصوصا علي موقع "إجابات جوجل" ،الذي مسحه وائل غنيم فيما بعد لإخفاء أدلة أن غيره هو الداعي لمظاهرات 25 يناير، حتي كلام أحمد مجدي علي صفحة "كلنا خالد سعيد" لم يكن يعلم أن وائل غنيم من يراقب الصفحة، وكان يتحدث مع شخصيات من حركة كفاية والتغيير و6إبريل وغيرهم، وهو من حدد الدعوة للتظاهر في 25 يناير لأنها "عيد الشرطة" وكان يريد ينكد الشرطة في يوم عيدها كما

عبر المصريين خطبا رليف في يوم كيور، وساعدته مواقع وصفحات متعددة غير أحداث مقتل خالد سعيد وحادثة تفجير كنيسة القديسين ومقتل سيد بلال والمظاهرات في تونس في شحن الكثير للنزول 25 يناير 2011، وكان له ما أراد من نزول الناس، ثم دعوته للنزول يوميا حتي لا تنقطع ويعتقلوا إثر عودة الشرطة، ودعوته لمسيرات في الميادين كل يوم جمعة، والتي تحولت لجمعة الغضب ثم مليونيات الجمع الثورية.

في 26 ديسمبر 2010 اقترح عبد الرحمن منصور الأدمن الثاني لصفحة كلنا خالد سعيد على فيسبوك أن تقوم الصفحة بالدعوة إلى فعاليات ووقفة صامتة يوم 25 يناير لأنه عيد الشرطة ، تبعا لدعوة أحمد مجدي العضو علي صفحتهم، . وبدأ عبد الرحمن التفكير وقتها في اقتراحات لتكريم الضباط الشرفاء والتنكيل وفضح الضباط الذين يقومون بانتهاك حقوق الإنسان، بجانب ما كانت الصفحة تقوم به من وقفات صامتة في مثل هذه المناسبات، وحينما طلبت منه التريث لأنه سيكون يوم ثلاثاء أخبرني أنه أجازه رسمية. وفي الثلاثين من ديسمبر ذكرت الصفحة يوم 25 يناير لأول مرة: "يوم 25 يناير هو يوم عيد الشرطة أجازه رسمية.. أعتقد أنهم خلال سنة عملوا حاجات كتير تستحق الاحتفال بيهم على طريقتنا الخاصة.. إيه رأيكم؟".

كانت هذه عادة الصفحة في طرح أي فكرة جديدة ، تماما كأسلوب أحمد مجدي علي صفحة "إجابات جوجل"، أن يتم سؤال الأعضاء عن رأيهم وبناء على ردود الأفعال نتحرك. لاقت الفكرة ترحيبًا من الكثير من الأعضاء على الصفحة وبدئوا في اقتراح أفكار لذلك، ولم يكن هذا مثيرًا للتعجب فالصفحة أُنشأت بالأساس لفضح انتهاكات جهاز الشرطة والمطالبة بإصلاحه وتغيير نظمه ومحاسبة كل المخطئين".

كانت الثورة التونسية قد بدأت قبل ذلك بأيام، لم يكن أحد يراها كثورة بعد، ولكنها كانت مظاهرات قامت بالأساس بعد أن أحرق محمد البوعزيزي نفسه بسبب سوء المعاملة التي لاقاها من إحدى الشرطيات في مدينته الصغير. ثم وقعت حادثة تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية في 31 ديسمبر

2010، وبعد أسبوع استشهد السيد بلال من التعذيب على يد ضباط أمن الدولة. ثم تصاعدت الأحداث في تونس وفر بن علي إلى السعودية.

في 14 يناير بدأت الدعوات لقيام ثورة في يوم عيد الشرطة بدلا من القيام بوقفات صامتة.[14] وبدأت الدعوة على صفحة "كلنا خالد سعيد" إلى "يوم الثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة". دعت المجموعة إلى خروج مظاهرات منظمة في يوم 25 يناير 2011 المتزامن من الاحتفال بعيد الشرطة والمطالبة بالتغيير السياسي وحل المشكلات الاقتصادية في مصر.[15]

حددت المجموعة ، التي تحمل اسم خالد سعيد وهو ناشط من الإسكندرية يُزعم أنه تعرض للضرب حتى الموت من جانب عناصر من الشرطة المصرية، مطالبها في:

- رفع الحد الأدنى من الأجور ل 1200 جنيه عملا بأحكام القضاء وصرف اعانات للعاطلين عن العمل.
- إلغاء العمل بحالة الطوارئ وإقالة وزير الداخلية وإخراج كل المعتقلين بدون أحكام قضائية.
- حل مجلس الشعب وإعادة الانتخابات مع ضمان نزاهتها وتعديل الدستور لمنع ترشح أي رئيس لأكثر من فترتين رئاسيتين.
- وفي الوقت نفسه قامت حركة شباب 6 أبريل بتوجيه الدعوة إلى هذه التظاهرات قبل أن تنضم إليها قوى سياسية أخرى، في مقدمتها حركة كفاية، وحزب الوفد وحزب الجبهة الديموقراطي والغد والعمل (المجمد) والكرامة والوسط (وهما حزبان تحت التأسيس).[16]

الأسباب

الثورة المصرية 2011
أسباب اندلاع الثورة

قانون الطوارئ - قمع الشرطة - التوريث

-انتخابات مجلس الشعب - الفساد - الأحوال الاقتصادية

-تفجير كنيسة الإسكندرية - قيام الثورة التونسية - مقتل خالد سعيد

رموز النظام

سوزان مبارك - جمال مبارك - خديجة الجمال

-علاء مبارك-هايدي راسخ - منير ثابت

-حسين سالم - أحمد عز - نجيب ساويرس

-مجدي راسخ - محمود الجمال - عمر سليمان

-صفوت الشريف - فتحي سرور

-محمد حسين طنطاوي - أنس الفقي

رموز الثورة

إسراء عبد الفتاح - وائل غنيم - محمد البرادعي

-أيمن نور - عمرو موسى - شهداء الثورة

أطراف مشاركون

الجيش المصري - الشرطة المصرية - الإخوان المسلمون

-شبكة رصد الإخبارية - حركة 6 أبريل - كلنا خالد سعيد

-الجمعية الوطنية للتغيير

أماكن الثورة

ميدان التحرير - كوبري قصر النيل - مجلس الشعب

-قصر العروبة - مسجد القائد إبراهيم - سيدي بشر

-ميدان المنشية - السويس - أسوان

-المنصورة - العريش - رفح

-الشيخ زويد - أسيوط - سوهاج - المحلة الكبرى

ثورات وانتفاضات مشابهة

الاحتجاجات النايلندية ■ سقوط سوهارتو ■ التحرك الأخضر

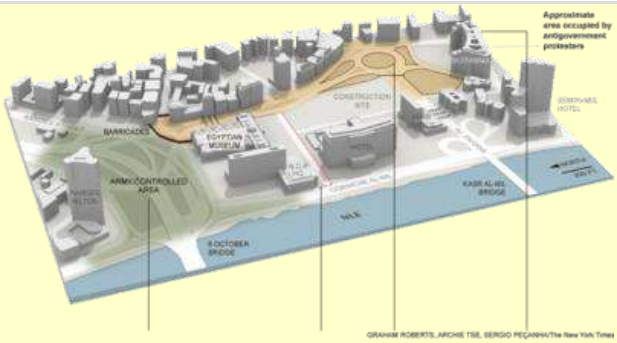

شكل تخطيطي لميدان التحرير أثناء الثورة المصرية 2011 . [17]

الأسباب غير المباشرة

قانون الطوارئ

- مقالة مفصلة: قانون الطوارئ في مصر

انتشار شرطة مكافحة الشغب شبه العسكرية من الأمن المركزي خلال أحداث 25 يناير 2011

نظام الحكم في مصر هو جمهوري نصف رئاسي تحت قانون الطوارئ (قانون رقم 162 لعام 1958)[18] المعمول به منذ سنة 1967، باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهرا في أوائل الثمانينات. بموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة[19]. وقيد القانون بشدة اي نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص لها، وحظر رسميا أي تبرعات مالية غير مسجلة. وبموجب هذا القانون فقد احتجز حوالي 17,000 شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلى تقدير ب 30,000[20]. وبموجب "قانون الطوارئ" فإن للحكومة الحق أن تحجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح، أيضاً بمقتضي هذا القانون لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة ان تبقيه في السجن دون محاكمة. وتعمل الحكومة علي بقاء قانون الطوارئ بحجة الأمن القومي وتستمر الحكومة في ادعائها بأنه بدون قانون الطوارئ فإن جماعات المعارضة كالإخوان المسلمين يمكن أن يصلوا إلى السلطة في مصر. لذلك فهي لا تتخلى عن الانتخابات البرلمانية ومصادرة ممتلكات ممولي جماعة الإخوان الرئيسيين واعتقال رموزهم وتلك الإجراءات تكاد تكون مستحيلة بدون قانون الطوارئ ومنع استقلالية النظام القضائي[21]. مؤيدو الديمقراطية في مصر يقولون إن هذا يتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية، والتي تشمل حق

المواطنين في محاكمة عادلة وحقهم في التصويت لصالح أي مرشح و / أو الطرف الذي يرونه مناسبا لخدمة بلدهم.[22]

قسوة الشرطة

يعتبر أحد الأسباب الرئيسية الغير مباشرة في هذه الثورة، حيث انه في ظل قانون الطوارئ عاني المواطن المصري الكثير من الظلم والانتهاك لحقوقه الإنسانية والتي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل وغيره، ومن هذه الأحداث حدث خالد سعيد. خالد محمد سعيد الذي توفي على يد الشرطة في منطقة سيدي جابر في الاسكندرية يوم 6 يونيو 2010[23] الذين قاما بضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان.[24]. وفي يوم 25 يونيو قاد محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية تجمعا حاشدا في الإسكندرية منددا بانتهاكات الشرطة ثم زار عائلة خالد سعيد لتقديم التعازي[25].

ثم توفي شاب في الثلاثين وهو السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة في الإسكندرية، وتردد أنباء عن تعذيبه بشدة، وانتشر على نطاق واسع فيديو يُظهر آثار التعذيب في رأسه وبطنه ويديه.[26] وذكر بأن العديد من أفراد الشرطة ضبطوا وهم يستخدمون العنف. وقد نقل عن أحد رجال الشرطة قوله لأحد المتظاهرين بأن بقي له ثلاثة أشهر فقط من الخدمة ثم وبعد ذلك "سأكون على الجانب الآخر من الحاجز"[27].

رئاسة مبارك

مقالة مفصلة: رئاسة مبارك

حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك مصر منذ سنة 1981 م. وقد تعرضت حكومته لانتقادات في وسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية محلية. "نال بدعمه اسرائيل دعما من الغرب، وبالتالي استمرار المساعدات السنوية الضخمة من الولايات المتحدة"[28]. واشتهرت حكومته بخملاتها على

المتشددين الاسلاميين[28]، ونتيجة لذلك فقد صمتت الولايات المتحدة في ردودها الأولية لانتهاكات حسني مبارك. فقد كان من النادر أن تذكر الصحافة الأمريكية في عناوين أخبارها الرئيسية ما يجري من حالات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في البلد[29]. وقد كان لحكم مبارك الأثر الكبير علي التدهور الاقتصادي والاجتماعي علي المصريين، هذا بالإضافة إلي التراجع الملحوظ في مستوي التعليم وارتفاع معدلات البطالة، هذا بالإضافة إلي انه قد انتشرت الجرائم في البلاد.

الفساد وسوء الأوضاع

خلال حكمه ازداد الفساد السياسي في إدارة مبارك لوزارة الداخلية بشكل كبير، بسبب ازدياد النفوذ على النظام المؤسساتي الذي هو ضروري لتأمين الرئاسة لفترة طويلة. وقد أدى هذا الفساد إلى سجن شخصيات سياسية وناشطين شباب بدون محاكمة[30]، ووجود مراكز احتجاز خفية غير موثقة وغير قانونية[31][32]، وكذلك رفض الجامعات والمساجد والصحف الموظفين على أساس الميول السياسية[33]. وعلى مستوى الشخصي، يمكن لأي فرد أو ضابط أن ينتهك خصوصية أي مواطن في منطقته باعتقاله دون شرط بسبب قانون الطوارئ.

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي. ففي تقرير لها في مؤشر الفساد سنة 2010 قيمت مصر ب 3,1 استنادا إلى تصورات درجة الفساد من رجال اعمال ومحللي الدولة، حيث إن 10 تعني نظيفة جدا و0 تعني شديدة الفساد. تحتل مصر المرتبة 98 من أصل 178 بلد مدرج في التقرير[34].

الاقتصاد

مقالة مفصلة: اقتصاد مصر

خلول أواخر 2010 حوالى 40 ٪ من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر أي يعتمدون على دخل قومي يعادل حوالى 2 دولار في اليوم لكل فرد ويعتمد جزء كبير من السكان على السلع المدعومة.[10]

زيادة عدد السكان

مقالة مفصلة: المشكلة السكانية في مصر

مصر هي ثاني أكبر دوله في أفريقيا في عدد السكان بعد نيجيريا، وأكبر دوله في منطقة الشرق الأوسط. وحسب تقديرات سنة 2007 وصل عدد سكان مصر لحوالي 78,733,641 نسمة (يوجد تقديرات اخرى تقول ان عدد سكان مصر وصل 81,713,517 في يوليه 2008) .[35]

سكان مصر كان عددهم 30083419 سنة 1966 ، ومعظم المصريين يعيشون بالقرب من ضفاف نهر النيل ، في مساحة حوالي 40000 كيلومتر مربع (15000 ميل مربع) ، لان هذه الارض تعتبر هي الوحيدة القابلة للزارعة في مصر . زيادة عدد السكان ساعد في زيادة الفقر ، وقلة التعليم ، والدخل القومي للفرد ، ومشاكل الإسكان.

تفجير كنيسة إسكندرية

مقالة مفصلة: تفجير الإسكندرية 2011

تفجير كنيسة القديسين ، عملية ارهابيه حدثت في مدينة الاسكندرية، مصر وسط الاحتفالات ليلة راس السنه. بعد حلول السنه الجديدة بعشرين دقيقه حدث انفجار امام كنيسة القديسين في منطقة سيدى بشر. هذه العملية الارهابية أوقعت 22 قتيل من المسيحيين الأقباط (منهم 8 مسلمين) و حوالى 97 مصاب. وتعتبر اول عملية ارهابيه لهذا المشهد المروع تحدث في تاريخ مصر. قبل العملية بفتره قام تنظيم القاعدة باستهداف كنيسة في بغداد وهدد الكنائس في مصر وقبل التفجير بأسبوعين نزل على موقع سلفي منطرف دعوة لتفجير الكنائس في مصر وعناوين اكثر من كنيسه منهم كنيسة القديسين

والطرق والاساليب التي يمكن بها صناعة المتفجرات .هذه العملية احدثت صدمة في مصر وفي العالم كله. واحتج كثير من المسيحيين في الشوارع ، وانضم بعض المسلمين للاحتجاجات. وبعد الاشتباك بين الشرطة والمحتجين في الإسكندرية والقاهرة وهتفوا بشعارات ضد حكم مبارك في مصر. [36][37][38]

الأسباب المباشرة

انتخابات مجلس الشعب

مقالة مفصلة: *انتخابات مجلس الشعب المصري 2010*

أجريت انتخابات مجلس الشعب قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطني الحاكم على 90% من مقاعد المجلس، أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر؛ مما أصاب المواطنين بالإحباط. وتم وصف تلك الانتخابات بالمزورة نظراً لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري. بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات فقد أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية. ومُنع الإخوان المسلمون من المشاركة في هذه الانتخابات بشكل قانوني.

الدور الأمريكي

الرئيس الأمريكي باراك أوباما ومعاونيه يشاهدون خطاب مبارك في 1 فبراير 2011 . وفي 12 فبراير، مباشرة بعد مكالمة استمرت ساعة لأوباما مع مبارك، أعلن عمر سليمان عن تنحي مبارك.

وبينما الشعب كان يتظاهر في ميدان التحرير تم في قصر العروبة تسليم السلطة من مبارك إلى المجلس العسكري، بإشراف أمريكا .

قيام الثورة

مقالة مفصلة: خط زمني لأحداث الثورة المصرية 2011

1 أبريل

تظاهر عشرات الآلاف من المصريين بساحة ميدان التحرير استجابة لدعوة لجمعة إنقاذ الثورة المصرية لمطالبة المجلس العسكري الحاكم بالتعجيل في انفاذ مطالب الثورة، والتخلي عن سمة البطء التي تميزت بها استجابة الجيش لهذه المطالب على حد وصف شباب الثورة . وقد أدى المتظاهرون صلاة الجمعة بميدان التحرير وبعدها رفعوا لافتات تطالب بسرعة محاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك وكبار معاونيه من رموز الفساد السابق، وضرورة عودة ثروات مصر المنهوبة، والتأكيد على مطالب ثورة 25 يناير.[40]

وركزت خطبة الجمعة على التأكيد على أهمية استكمال تحقيق مطالب الثورة، ووجه خطيب الجمعة الانتقاد إلى المجلس العسكري للخطوات البطيئة في تنفيذ مطالب الثورة، واستمرار بقاء القيادات الإعلامية في عملها رغم مهاجمتها الثورة . كما تحركت مظاهرات من عدة أحياء بمحافظة الجيزة للمشاركة في "جمعة إنقاذ الثورة المصرية" . وقد أبدى الثوار إصرارا على الاستمرار في التظاهر حتى تتحقق مطالب الثورة كاملة وإن اقتضى ذلك العودة مرة أخرى إلى الاعتصامات في تحد واضح للمرسوم العسكري الذي يجرم الاعتصامات.

6 أبريل

وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة السابق محمد ابراهيم سليمان.

قال مصدر أمني إن السلطات المصرية ألقت القبض على محمد ابراهيم سليمان وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة الأسبق في خطوة ربما تزيد من مشاعر القلق لدى المستثمرين في العقارات من احتمال بطلان التعاملات في الاراضي التي تمت في عهود حكومات سابقة. [41] وسليمان هو ثاني وزير سابق للإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة يلقى القبض عليه فيما يتعلق بالموافقة على تعاقدات مثيرة للجدل أبرمت حين كانا في السلطة وذلك في اطار حملة ضد الفساد تستهدف شخصيات من عهد الرئيس السابق حسني مبارك. وكان سليمان مسؤولا عن عدد من العقود المثيرة للجدل مع شركات عقارية من بينها شركة سوديك التي يرأس مجلس ادارتها مجدي راسخ والد زوجة علاء الابن الاكبر لمبارك. وأمرت نيابة الأموال العامة العليا بحبس سليمان 15 يوم على ذمة التحقيقات.

7 أبريل

مايكل نبيل سند صاحب مدونة ابن رع.

طالب حقوقيون بإيقاف المحاكمة العسكرية للمدون المصري مايكل نبيل سند صاحب مدونة ابن رع والذي اعتقل من منزله بمنطقة عين شمس بالقاهرة يوم 28 مارس 2011 على خلفية مقال كتبه علي

مدونته، ناقش فيه علاقة الشعب بالجيش بعد ثورة 25 يناير.[42] وانتقد سند الانتهاكات التي تعرض لها مواطنون علي أيدي الشرطة العسكرية، مستندا إلى تقارير إخبارية نشرتها صحف ومواقع إلكترونية. وكان مايكل قد عرض علي النيابة العسكرية بعد اعتقاله فقررت إحالته للمحاكمة العسكرية بتهم "إهانة المؤسسة العسكرية، ونشر أخبار كاذبة، وتكدير الأمن العام". وقد عقدت أولي جلسات محاكمته في 1 أبريل ووجهت له تلك التهم بعد إسقاط تهمة تكدير الأمن العام. المدون مايكل نبيل سبق أن ألقي القبض عليه مرتين من قبل الجيش المصري كانت آخرهما يوم 8 فبراير 2011 قبل تنحي مبارك أثناء مشاركته في الاحتجاجات حاملا لافتة مدونا عليها "مدنية لا عسكرية ولا دينية"

رئيس وزراء مصر الأسبق عاطف عبيد.

أمر النائب العام المصري بتجميد أموال رئيس الوزراء الأسبق عاطف عبيد.[43] يأتي ذلك في إطار تحقيقات النيابة العامة في المخالفات التي وقعت في عملية بيع شركة أسمنت أسيوط المملوكة للدولة بأقل من السعر الحقيقي، والمخالفة لقواعد بيع الشركات وتقييم سعر سهم الشركة بأقل من القيمة الحقيقية لمكوناتها مما أضر بالمال العام.

8 أبريل

احتشد نحو مليون ونصف المليون مصري بميدان التحرير للمطالبة بسرعة محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك وأعوانه وإقالة مسؤولي الجامعات والمحافظات. وأطلق على المظاهرة اسم "جمعة التطهير والمحاكمة" طالب المحتشدون بإنشاء مجلس رئاسي مدني عسكري يدير البلاد فترة انتقالية يتمكن خلالها من تحقيق مطالب الشعب واسترداد الأموال المنهوبة وحل المجالس المحلية والإفراج عن بقية المعتقلين وتطهير المؤسسات النقابية والإعلام من رموز الفساد. أمر النائب العام المصري بتجميد أموال رئيس الوزراء الأسبق عاطف عبيد.[44]

وشاركت في المظاهرات مجموعات كبيرة من القوى والتيارات الوطنية مثل ائتلاف شباب الثورة، تحالف ثورة مصر، مجلس أمناء الثورة، الجمعية الوطنية للتغيير، حركة كفاية، حركة 6 أبريل، جماعة الإخوان المسلمين.

وأجمل خطيب الجمعة بميدان التحرير الداعية الإسلامي د. صفوت حجازي مطالب الثورة في سرعة محاكمة مبارك وأسرته وأعوانه بتهم الإفساد السياسي طيلة ثلاثين عاما وقتل المتظاهرين وتهريب ثروة الوطن للخارج. كما طالب حجازي "بإقالة رؤساء الجامعات وعمداء الكليات لأن أمن الدولة هو من عينهم، وكذلك رؤساء البنوك الذين منحوا الفاسدين قروضا من أموال الشعب ليهربوها إلى الخارج".[45]

متظاهرون أمام السفارة الإسرائيلية في القاهرة يحملون الأعلام الفلسطينية والمصرية احتجاجا على الغارات الإسرائيلية على غزة 8 أبريل 2011.

تجمع مئات المتظاهرين أمام مقر السفارة الإسرائيلية بالجيزة للمطالبة بطرد السفير الإسرائيلي بالقاهرة. وطالب المتظاهرون بطرد السفير الإسرائيلي احتجاجا على قيام إسرائيل بشن عشرات الغارات الجوية وإطلاق قذائف المدفعية على مواقع مختلفة من قطاع غزة في اليوم السابق، مما أسفر عن سقوط 10 شهداء من بينهم امرأتان وإصابة حوالى 48 شخصا آخرين أكد المتظاهرون وقوف الشعب المصري بكامل قواه بجانب الإخوة الفلسطينيين حتى ينالوا حريتهم ويعلنوا دولتهم.

9 أبريل

متظاهر يحمل عبوات رصاص حي فارغة وآثار دماء

بعد مداهمة الجيش لميدان التحرير فجر السبت 9 أبريل 2011.

قامت الشرطة العسكرية باستخدام الرصاص الحي وقنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق المعتصمين في ميدان التحرير مما أسفر عن مقتل شخصين واصابة 18 آخرين. ونفى الجيش أن يكون أطلق ذخيرة حية على المتظاهرين، قائلا إنه استخدم طلقات صوت فقط. ونقل عن السلطات أن فض الاعتصام جاء في إطار تطبيق حظر التجول بين الساعة الثانية وحتى الخامسة صباحا.

وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية أصدر بيانا برر فيه التدخل لإخلاء ميدان التحرير من المعتصمين بأنهم ارتكبوا أعمال شغب وخرقوا حظر التجوال وأشاعوا الخوف. كما اتهم المجلس بعض المندسين المأجورون من أشخاص مؤيدون للنظام السابق بقصد اشاعة الفوضى واثارة الفتنة بين الشعب والجيش في الميدان. يذكر أن المجلس حذر ارتداء الملابس العسكرية لمن يشارك في المظاهرات

من العسكريين، وقد تواجد سبعة أشخاص بزي عسكري داخل الميدان وذكر المجلس في بيانه عدم تعرضه لهم، وهو ما ينافي شهادة المتظاهرين وبعض وسائل الإعلام من إطلاق الرصاص عليهم من قبل الشرطة العسكرية وفي وجود الجيش. وقال المجلس إنه سوف يستمر بكل حزم وقوة وراء فلول النظام السابق والحزب الوطني الديمقراطي التي تتورط في مثل هذه الأنشطة لحفظ الأمن.

ورشق بعض المتظاهرين شاحنة للجيش تحترق بالحجارة واحترقت مركبتان عسكريتان أخريان. ووضعت الشرطة العسكرية أسلاكا شائكة لاحتواء المتظاهرين، بينما تناثرت الحجارة على الأرض في دلالة على وقوع مواجهات. ولم يلحظ أي تواجد لقوات الجيش في ميدان التحرير في الصباح، لكن أحد شهود العيان قال لرويترز إن نحو 12 شاحنة تحمل قوات عسكرية تصطف في شارع قريب من الميدان. وعرض المحتجون في الميدان الذي تناثر فيه الحجارة الظروف الفارغة لطلقات ذخيرة حية قالوا إنها استخدمت أثناء الليل، وأشار متظاهر لبركة دماء. وسحب بعض المحتجين أسلاكا شائكة تركها الجيش دون استخدام لسد الطرق المؤدية إلى ميدان التحرير وبدؤوا يفحصون بطاقات هوية من يتوافدون إلى الميدان، كما كان تحدث إبان الاحتجاجات للإطاحة بمبارك. [46]

دعا محمد البرادعي في أعقاب الهجوم على المتظاهرين إلى حوار بين الشعب المصري والجيش ومشاركة مدنية في الحكم. محذرا من المساس بالثقة بين الشعب والجيش. وأضاف أن الطريق إلى الاستقرار يتطلب استجابة سريعة لمطالب الثورة، ومشاركة مدنية في المرحلة الانتقالية، وخارطة طريق متكاملة، وحوار وطني جاد بشأن أسس الدولة. من ناحية ثانية حملت حركة شباب 6 أبريل، المجلس العسكري مسؤولية الأحداث التي وقعت بميدان التحرير أثناء الليل.

ابراهيم كامل.

أمرت النيابة العامة بسرعة القبض علي محمد إبراهيم كامل عضو الأمانة العامة للحزب الوطني، وصديق جمال مبارك نجل الرئيس السابق محمد حسني مبارك للتحقيق معه في مسئوليته حول معركة الجمل. [47] وكانت النيابة قد بدأت تحقيقاتها مع عدد من المسئولين عن تنظيم مسيرات مناهضة للثوار يوم الأربعاء 2 فبراير من بينهم عائشة عبدالهادي وزيرة القوي العاملة السابقة وحسين مجاور رئيس اتحاد العمال، بعد أن ألقت القبض علي النائبين السابقين بمجلس الشعب يوسف خطاب وعبدالناصر الجابري، وحققت معهما في مسئوليتهما في استخدام بلطجية لضرب المتظاهرين بالحجارة والقنابل المولوتوف فيميدان التحرير في معركة الجمل. وأدلي المتهمان باعترافات بمسئولية إبراهيم كامل وأمين الحزب الوطني بالجيزة وصفوت الشريف رئيس مجلس الشوري في تنظيم ضرب المتظاهرين في التحرير.

10 أبريل

حسني مبارك في لقاء بقصر الرئاسة ديسمبر 2010

أذاعت قناة العربية الفضائية حديث صوتي للرئيس السابق محمد حسني مبارك أعرب فيه عن استعداده للتعاون مع النائب العام لإجراء أي تحقيقات يتطلبها الأمر بشأن الحديث عن ثروة أو ممتلكات له أو لأفراد عائلته خارج مصر أو داخلها .

وجاء في نص الخطاب:

" الأخوة والأخوات أبناء شعب مصر . .

تألمت كثيراً ، ولا أزال ، مما أتعرض له أنا وأسرتي من حملات ظالمة وادعاءات باطلة تستهدف الإساءة إلى سمعتي والطعن في نزاهتي ومواقفي وتاريخي العسكري والسياسي الذي اجتهدت خلاله من أجل مصر وأبنائها . . حرباً وسلاماً . .

لقد آثرت التخلي عن منصبي كرئيس للجمهورية . . واضعاً مصالح الوطن وأبنائه فوق كل اعتبار، واخترت الابتعاد عن الحياة السياسية . . متمنياً لمصر وشعبها الخير والتوفيق والنجاح خلال المرحلة المقبلة.[48]

إلاَ أنني، وقد قضيت عمراً في خدمة الوطن بشرف وأمانة، لا أملك أن ألتزم الصمت في مواجهة تواصل حملات الزيف والافتراء والتشهير، واستمرار محاولات النيل من سمعتي ونزاهتي، والطعن في سمعة ونزاهة أسرتي. ولقد انتظرت على مدار الأسابيع الماضية أن يصل الى النائب العام المصري الحقيقة من كافة دول العالم والتي تفيد عدم ملكيتي لأي أصول نقدية أو عقارية أو غيرها من ممتلكات بالخارج.

وإيماناً من جانبي بأنه لا يصح في النهاية إلا الصحيح ودحضاً لما يتم الترويج له من ادعاءات وافتراءات، فلقد قررت الآتي:

1. بناء على ما تقدمت به من إقرار لذمتي المالية النهائي والبيان الذي أصدرته مؤكداً فيه عدم امتلاكي لأي حسابات أو أرصدة خارج جمهورية مصر العربية فإنني أوافق على أن أتقدم بأي مكاتبات أو توقيعات تمكن النائب العام المصري بأن يطلب من وزارة الخارجية المصرية الاتصال بكافة وزارات الخارجية في كل دول العالم لتؤكد لهم موافقتي أنا وزوجتي على الكشف عن أي أرصدة لنا بالخارج منذ اشتغالي بالعمل العام عسكرياً وسياسياً وحتى تاريخه وذلك حتى يتأكد الشعب المصري من أن رئيسه السابق يمتلك بالداخل فقط أرصدة وحسابات بأحد البنوك المصرية طبقاً لما أفصحت عنه في إقرار الذمة المالية النهائي.

2. موافقتي على تقديم أي مكاتبات أو توقيعات تمكن النائب العام المصري من خلال وزارة الخارجية المصرية الاتصال بكافة وزارات الخارجية في كل دول العالم لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة للكشف عما إذا كنت أنا وزوجتي وأي من أبنائي علاء وجمال نمتلك أي عقارات أو أي أصول عقارية بشكل مباشر أو غير مباشر سواء كانت تجارية أو شخصية منذ اشتغالي بالعمل العام عسكرياً وسياسياً وحتى تاريخه حتى يتسنى للجميع التأكد من كذب كافة الادعاءات التي تناولتها وسائل الأعلام والصحف المحلية والأجنبية حول أصول عقارية ضخمة ومزعومة في الخارج أمتلكها أنا وأسرتي.

هذا وسيتضح من الإجراءات المعمول بها أن عناصر ومصادر أرصدة وممتلكات أبنائي علاء وجمال بعيدة عن شبهة استغلال النفوذ أو التربح بصورة غير مشروعة أو غير قانونية.

وبناء عليه وبعد انتهاء الجهات المعنية من هذا والتأكد من سلامته وصحته فإنني أحتفظ بكافة حقوقي القانونية تجاه كل من تعمد النيل مني ومن سمعتي ومن سمعة أسرتي بالداخل وبالخارج...

الأخوة والأخوات

"ستظل مصر دائماً لنا جميعاً هي الهدف والرجاء.. وفق الله مصر وشعبها.. وسدد على طريق الخير خطى أبنائها.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.."

وتغيب جمال مبارك النجل الأصغر للرئيس السابق وأمين السياسات السابق بالحزب الوطني قد تغيب عن أولى جلسات التحقيق أمام جهاز الكسب غير المشروع، وذلك لعدم كفاية الإجراءات الأمنية الكفيلة بحمايته ضد أى هجوم محتمل. ويدرس جهاز الكسب غير المشروع عقد جلسات التحقيق مع جمال مبارك في مكان سرى، ودون الإعلان عن موعدها، على أن يعلن نتائجها فور الانتهاء منها، وذلك خوفا من الهجوم عليه أثناء دخوله وخروجه.

وتم استدعاء سليمان من محبسه الاحتياطي في سجن طره ووصل إلى مقر الجهاز بوزارة العدل وسط حراسة امنية مشددة، للتحقيق معه في جمع ثرواته بطرق غير مشروعة لا تتناسب مع دخله الذي حدده القانون، وعلى ذمة اتهامه بإهدار المال العام في إحدى قضايا الفساد .

وقد عززت سلطات الأمن المصرية تواجدها في منتجع شرم الشيخ بمحافظة جنوب سيناء، حيث يتواجد الرئيس المخلوع حسني مبارك وعائلته. [49] ونقلت وكالة الأنباء الألمانية عن مصدر أمني لم تسمه أن الإجراءات جاءت بعد دعوات أثناء مظاهرة مليونية جرت بميدان التحرير في قلب القاهرة أول أمس الجمعة تحت عنوان المحاكمة والتطهير، تطالب بالتوجه إلى شرم الشيخ إذا استمر تباطؤ السلطات في محاكمة مبارك.

وفي مساء اليوم نفسه قرر النائب العام المصري المستشار عبد المجيد محمود حسني مبارك ونجليه علاء وجمال للتحقيق معهم في اتهامات بشأن "اتصالهم بجرائم الاعتداء على المتظاهرين وسقوط قتلى وجرحى" خلال ثورة 25 يناير التي ادت لإطاحته في 11 فبراير 2011 . وأكد النائب العام في بيان مبارك أن التحقيق مع مبارك ونجليه سيشمل كذلك "وقائع اخرى تتعلق بالاستيلاء على المال العام واستغلال النفوذ والحصول على عمولات ومنافع من صفقات مختلفة" . [50] وقال التلفزيون المصري نقلا عن النائب العام أن التحقيق مع مبارك ونجليه لن يتأثر بالكلمة التي ألقاها مبارك.

11 أبريل

قرر النائب العام المصري التحفظ على أراض تابعة لرجل الأعمال الأمير الوليد بن طلال بمنطقة توشكي جنوبي البلاد بعدما تبين أن عملية البيع تمت بالمخالفة للقانون. وتسلط هذه القضية الضوء على ما يسمى ظاهرة نهب أراضي الدولة إبان عهد الرئيس السابق حسني مبارك. والأرض هي جزء من مشروع لاستصلاح الصحراء باستخدام مياه تجري ضخها عبر قناة من خزان خيرة ناصر الموجودة

وراء السد العالي، وحصل عليها الأمير السعودي عام 1998 . وقالت مصادر قضائية إن النيابة العامة ذكرت أن الوليد تعاقد على ضعف الحد الأقصى المقرر قانونا بالمشروع، وأنه حصل على تسهيلات وإعفاء من الرسوم المقررة على تخصيص الأرض التي تبلغ مساحتها مائة ألف [فدان] . [51]وقال النائب العام المساعد إن التحقيقات كشفت عن اشتمال هذا العقد على شروط غير معهودة ومخالفة للقانون أدت إلى حصول الشركة المذكورة على مزايا ومنافع بدون وجه حق . وتابع المستشار عادل السعيد أن العقد منح الشركة أيضا حق التملك المطلق للأرض بمجرد سداد كامل الثمن "رغم أن مناطق التملك هو نظام الاستصلاح والاستزراع للأرض خلال خمس سنوات" . ويعني قرار التحفظ على الأرض منع بن طلال من التصرف فيها لحين انتهاء التحقيقات .

وفي أعقاب قرار النائب العام بطلب مثول حسني مبارك ونجليه جمال وعلاء للتحقيق في قضايا صلة الرئيس السابق بقتل المتظاهرين أثناء ثورة 25 يناير، وصلة نجليه بقضايا فساد مالي وللتحقق من أصول ثروتهما . [52] فقد أكد اللواء منصور العيسوي وزير الداخلية المصري اتخاذ وزارته كافة الإجراءات والتدابير الأمنية اللازمة لتأمين وحماية الرئيس السابق محمد حسني مبارك ونجليه علاء وجمال، في حال مثولهم أمام النيابة العامة للتحقيق .

12 أبريل

صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي سابقا

أثناء ترحيله للسجن 11 أبريل 2011 .

قرر جهاز الكسب غير المشروع في مصر حبس رئيس مجلس الشورى السابق صفوت الشريف 15 يوما على ذمة التحقيقات في اتهامات بشأن تضخم ثروته. [53] وقد استغرقت التحقيقات مع الشريف نحو 12 ساعة بشأن تهم التربح وإساءة استغلال السلطة وجمع ثروة بطرق غير مشروعة.

دخل جنود ورجال شرطة مصريون إلى ميدان التحرير بوسط القاهرة لإنهاء اعتصام مستمر منذ خمسة أيام للمطالبة بحكم مدني والاسراع بمحاكمة المسؤولين السابقين. [54] ووصل مئات الجنود وسيارات عسكرية إلى كل مدخل من مداخل الميدان والتي كان قد أغلقها المعتصمون بالأسلاك الشائكة.

أعلنت مصادر أمنية رسمية في مصر عن دخول حسني مبارك بعد ظهر أمس مستشفى شرم الشيخ الدولي ولم تعلن عن أي ايضاحات. كما قالت جريدة الأهرام الحكومية إن جمال مبارك استقل سيارة في طريقه إلى القاهرة. [55] وقد حظيت السيارة بتأمين أمني واسع النطاق فضلا عن وسائل نموه عالية المستوى لعدم التعرف عليه من قبل المواطنين، حسبما أفادت الصحيفة.

وفي مساء اليوم نفسه أعلنت مصادر أخرى على احدى الفضائيات المصرية التي أذاعت حديث لوزير العدل المصري الذي أكد ان خضوع مبارك للتحقيق معه وهو داخل المستشفى حيث صرح الأطباء باستجوابه وأكدوا أن حالته الصحية ليست حرجة. [56] وتخضع المستشفى لحراسة مشددة منذ أن أدخل الرئيس المصري للعلاج في الساعة الثالثة مساء حسب التوقيت المحلي، إثر إصابته بأزمة قلبية خلال التحقيق معه، فيما ذكرت مصادر أن زوجته سوزان مبارك وابنه علاء، موجودان معه.

13 أبريل

تجلي الرئيس السابق جمال وعلاء مبارك.

أمرت النيابة العامة بحبس حسني مبارك ونجليه علاء مبارك وجمال مبارك 15 يوم على ذمة التحقيقات. ونقل نجليه إلى سجن طرة لقضاء فترة الحبس الاحتياطي على طائرة عسكرية هبطت في مطار ألماظة بالقاهرة ثم استقلال سيارة الترحيلات وسط حراسة أمنية مشددة. في حين فرضت على مبارك داخل مستشفى شرم الشيخ الدولي حراسة مشددة وسيتم نقله إلى سجن آخر يتم تحديده في وقت لاحق ليبدأ فترة الحبس فور تحسن ظروفه الصحية. وحطت مروحية تابعة للجيش المصري قرب المستشفى استعدادا لنقل الرئيس السابق للقاهرة. [57]

وفي ردود الفعل الأولية على حبس مبارك ونجليه، وصف عضو لجنة متابعة مطالب الثورة المصرية أبو العز الحريري القرار بأنه خطوة إلى الأمام وأنهم يشجعونها، لكنه طالب بسن قوانين جديدة لمرحلة ما بعد الثورة حتى تحاكم رموز النظام السابق بعدالة. ولا يعرف ما إذا كانت هذه التحقيقات مع مبارك ونجليه ستؤدي إلى توجيه اتهامات رسمية لهم وإحالتهم إلى المحاكمة، غير أن وزير الداخلية لم يستبعد ، حسب وكالة الأنباء الفرنسية، اعتقالهم إذا لم يتعاونوا مع الجهات المختصة. [58] وكان المتحدث الرسمي باسم النيابة العامة المصرية قال في تصريح نشر على صفحة النيابة اليوم على موقع فيسبوك إن قرار حبس مبارك ونجليه 15 يوما جاء بعدما واجهتهم النيابة بما توصلت إليه المرحلة الأولى من التحقيقات، مشيرا إلى أن قرارات الحبس تم تسليمها إلى جهات الشرطة المختصة.

وفي مساء اليوم نفسه تمكنت قوات من الشرطة العسكرية بمساعدة مجموعة من نشطاء الثورة المصرية من إخلاء ميدان التحرير بعد أربعة أيام من إغلاقه بواسطة مجموعة من المعتصمين الذين طالبوا بتسريع وتيرة محاكمات كبار المسؤولين في النظام السابق. وفي تمام الساعة الخامسة والنصف بالتوقيت المحلي قامت مجموعة من شباب الثورة بالتحاور مع المعتصمين من خلال التأكيد على أن مثول الرئيس السابق حسني مبارك وأبنائه وسجن زكريا عزمي وصفوت الشريف واستدعاء أحمد فتحي سرور أمام النيابة يمثل

استجابة لغالبية مطالب المتظاهرين.[59] واستجابت مجموعة كبيرة من المعتصمين لمطلب شباب الثورة بإخلاء الميدان وعدم إعاقة حركة السير وشرعوا في إزالة الأسلاك الشائكة التي كانت تحيط بميدان التحرير.

وأثناء عملية الإخلاء حاول بلطجية وعناصر من أتباع فلول النظام السابق إثارة الفتنة بين شباب الثورة والمعتصمين من خلال ترديد هتافات تطالب بعودة الرئيس المخلوع حيث هتف بضعة أشخاص بشعارات تعبر عن التعاطف معه. وبدأ هؤلاء البلطجية في إلقاء الأحجار على شباب الثورة الأمر الذي أدى إلى تدخل قوات من الشرطة العسكرية لحماية الشباب والمساعدة في إخلاء الميدان وفتحه أمام حركة السيارات، وألقت القبض على مجموعة من البلطجية كانت تعمل على إثارة الشغب أثناء إخلاء الميدان.

مستشفى شرم الشيخ الدولي وتظهر الحراسة الأمنية على مدخلها الرئيسي، 14 أبريل، 2011

14 إبريل

أعلن مصدر عسكري أن صحى الرئيس السابق حسني مبارك مستقرة، ولكنها لم تتحسن، وأنه لا توجد الآن خطط لنقله خارج شرم الشيخ التي تظاهر فيها العشرات لترحيله إلى السجن أو خارج المدينة.[60] وأضاف أن الرئيس يتناول كميات قليلة جدا من الطعام وأنه يعتمد على المحاليل. وفي وقت سابق اليوم قال حاكم جنوب سيناء والسويس اللواء عماد العطار إن مبارك لا يزال في مستشفى شرم الشيخ الدولي، وإنه يخضع لحراسة مشددة من قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية. وأضاف العطار أنه في حالة صدور قرار بنقل مبارك إلى أي مكان آخر فسيتم ذلك بتعاون كافة الأجهزة. في هذه الأثناء،

تظاهر عشرات المصريين اليوم أمام مستشفى شرم الشيخ الدولي للمطالبة بإبعاد الرئيس المخلوع عن مدينتهم الأثيرة لديه إلى السجن أو إلى أي مستشفى آخر خارج شرم الشيخ. ويرى المتظاهرون أن وجود مبارك في تلك المدينة السياحية قد يكون له تأثير سلبي على السياحة في جنوب سيناء. وذكر التلفزيون المصري أن الرئيس المخلوع ونجليه سيتم استجوابهم في محكمة في القاهرة يوم الثلاثاء 19 أبريل 2011. وفي الردود، عبر ائتلاف شباب الثورة في بيان عن ارتياحه للإجراءات ضد مبارك ونجليه، وأعلن تعليق دعوته لجموع الشعب المصري إلى التظاهر الجمعة القادم لإتاحة الفرصة للحكومة بعد هذه الخطوة التي اعتبروها "مكسبا جديدا يضاف إلى قائمة المكاسب التي حققتها الثورة المصرية".

أسماء شهداء الثورة

ردود الفعل

محليا

الأمن المصري

بعد انتشار الدعوة للمظاهرات أعلنت أجهزة الأمن المصرية استعدادها لمواجهة الاحتجاجات. وصرح وزير الداخلية المصري حبيب العادلي من أن الأجهزة الأمنية قادرة على ردع أي خروج أو مساس بأمن المواطن في إشارة إلى دعوة بعض التيارات إلى تنظيم مظاهرات الثلاثاء. وقال العادلي في حديث لصحيفة "الأهرام المصرية الرسمية: "فكيف لشباب تحب وطنه، فالشباب ونزولهم للشارع ليس

له تأثير . . الأمن قادر على ردع أي خروج، فأي مساس بأمن مواطن أو بممتلكات خاصة أو عامة لن نتهاون فيه على الإطلاق."

دوليا

الولايات المتحدة

حثت هيلاري كلنتون جميع الأطراف في مصر على ضبط النفس وتعتبر الحكومة مستقرة، وأنها تتطلع لطرق للاستجابة لطموحات الشعب.[62]

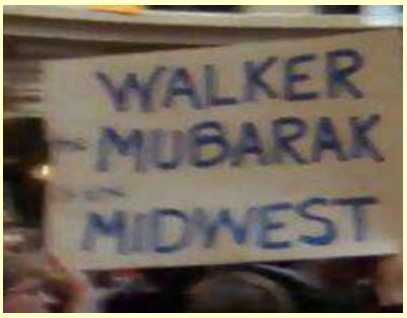

مظاهرات موظفي الحكومة شلت الحياة في أرجاء ولاية وسكنسن ضد حاكم الولاية سكوت ووكر الذي أطلق المتظاهرون عليه لقب "مبارك وسط الغرب الأمريكي".

منظمات حقوق الإنسان

دعت منظمة هيومان رايتس ووتش الحقوقية، في بيان لها يوم 24 يناير، السلطات المصرية إلى عدم قمع المتظاهرين في المسيرة التي توافق عيد الشرطة.

الإعلام

نشرت جارديان البريطانية إن النظام أعد نفسه لواحدة من أكبر المظاهرات التي خططت لها المعارضة عبر سنوات، حيث يسعى المتظاهرون إلى المطالبة بالإصلاح السياسي.[63] واعتبرت الصحيفة أن إعلان النشطاء التونسيين عن تنظيم احتجاجات بدورهم تضامناً مع أقرانهم المصريين إنما تمثل خطوة تشير إلى

احتمال انتشار الثورة التونسية في أجزاء أخرى من العالم العربي، لافتة إلى أن احتجاجات موازية يتم تنظيمها أمام السفارة المصرية في لندن وواشنطن.

كما رأت الصحيفة أن تنظيم احتجاجات مضادة من قبل أنصار النظام تحت شعار "مبارك: أمن مصر" يعد دليلًا على مدى الجدية التي يتعامل بها النظام الحاكم مع التحدي الذى يواجه سلطته بعد الأحداث التونسية.

وقالت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية إن احتشاد نشطاء الديمقراطية في شوارع القاهرة وثلاث مدن كبرى اليوم كان انتصارا تنظيميا للديمقراطية التي على ما يبدو نفدت طاقتها خلال الأعوام القليلة الماضية رغم اندلاع عدد من المظاهرات اقتصرت على النشطاء. واتسمت بقمع الحكومة للصحفيين المستقلين والمدونين.

أما مجلة التايم الأمريكية فقد تساءلت عما إذا كانت مصر تشهد ثورة عبر الفيس بوك، في إشارة إلى أن الدعوة إلى الاحتجاجات، اليوم الثلاثاء، قد جاءت من إحدى المجموعات على هذا الموقع الاجتماعي..

ورأت الصحيفة أن مشاركة نصف من قالوا إنهم سيحضرون الاحتجاجات وعددهم يتجاوز 85 ألف شخص، سيجعل الثلاثاء يوماً تاريخياً في النشاط السياسي المصري في عهد مبارك.

ونقلت التايم عن الباحث الأمريكي في العلوم السياسية جوشوا سناش قوله إن هناك بالقطع أمورًا مثيرة للاهتمام تحدث.. فقد تسببت أحداث تونس في إشعال طاقة جديدة في ضوء المطالب التي أصبحت حركات المعارضة تطلبها في الشرق الأوسط، لكنه يستطرد قائلًا إن المطالبة بشيء ما تختلف عن رؤيته يتحقق على أرض الواقع.

صحيفة التليجراف، بدورها رأت أن هذه المظاهرات المخطط لها في جميع أنحاء البلاد ستمثل اختباراً عما إذا كان نشطاء الإنترنت قادرين على ترجمة رسائلهم الإلكترونية إلى عمل في الشارع.. ووصفت

هؤلاء النشطاء بأنهم أصبحوا أكثر الأصوات نشاطاً في انتقادهم للرئيس مبارك وبقائه في الحكم لثلاثة عقود متتالية.

واتفقت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية على أن الشباب المصري تمكن ببراعة بالغة من تفعيل وسائل التكنولوجيا الحديثة واستخدامها في التصدي ط

"للفقر والبطالة والفساد والتعذيب"، والدعوة للاحتجاج في "يوم الغضب".

مقالة مفصلة: المحاكمات والجلسات القضائية في أعقاب الثورة المصرية 2011

كُتِب عن الثورة

قطعا لأهمية أحداث الثورة المصرية فقد كتب الكثير من المقالات في العالم و بمختلف اللغات عن الثورة و تناولها بالبحث العديد من الكتاب العالميين في مقالاتهم و احاديثهم التليفزيونية , كما صدرت كذلك كتب عن الثورة المصرية بلغات مختلفة منها ما تناول الثورة من حيث الأسباب و الدوافع و منها ما تناول الثورة من حيث ديناميكية الحركة التي تولدت عنها في المجتمع المصري .

ومن أهم ما كتب عن الثورة الكتاب الصادر باللغة الفرنسية عن الثورة المصرية بعنوان مصر التحرير – تحليل لثورة مصر ، وهو صادر عن دار النشر الفرنسية seuil .

كذلك صدر كتاب يتناول دراسة تحليلية باللغة العربية عن الثورة كتاب بعنوان الثورة المصرية من منظور سياسي وسوسيولوجي و اقتصادي للكاتب السياسي المصري الفرنسي أحمد غانم.

كما ان الكاتب العالمي روبرت فيسك واحد من أكثر الكتاب العالميين الذين تناولوا الثورة المصرية في العديد من الكتابات بالدراسة والتحليل .

لاستكمال قراءة التقرير ارجع إلى المصدر

الثورة المصرية 2011 – المعرفة

توثيق بالفيديو لأحداث ثورة 25 يناير 2011

https://youtu.be/WE0tGQZJXQg

https://youtu.be/3_BR6ywZQ54

https://youtu.be/xSsVDdFICk8

https://youtu.be/tKYLMsXovEc

https://youtu.be/vhiV35Dz-QU

https://youtu.be/2M_8yysRabs

https://youtu.be/hp6nx7wJRZk

https://youtu.be/ccuGRBf5SI8

https://youtu.be/-pDNZp0Z0Mo

https://youtu.be/VQ2WXqxhH8U

https://youtu.be/kWr6MypZ-JU

https://youtu.be/Ux5AII_fpDI

https://youtu.be/_6Yf6hG2Sno

https://youtu.be/Ie8UEGuK0B8

https://youtu.be/RWrKd0mDVu0

https://youtu.be/KWw-_ye2vFs

https://youtu.be/V6iV-4h4etU

https://youtu.be/rhu6wPG8gXs

https://youtu.be/TFI7Vy5yRV8

https://youtu.be/VefPrZ9TSOs

https://youtu.be/NvnW3j1HiqU

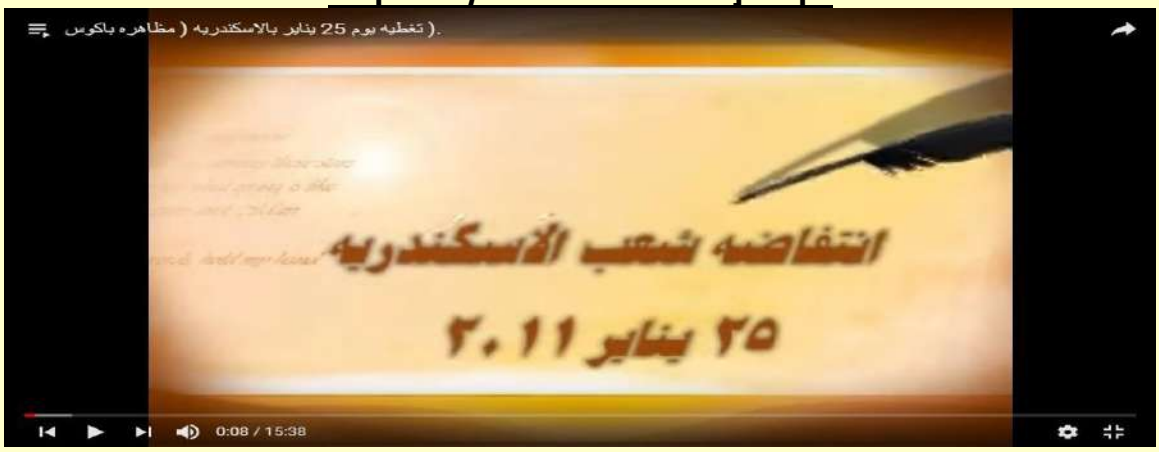

https://youtu.be/7i4G45P9J9Y

https://youtu.be/OkMsRKUEjfU

https://youtu.be/Ht3D3qo2qh0

https://youtu.be/0AgpbsTZ4R8

https://youtu.be/Gs2IBTCt9to

https://youtu.be/-YYUhs6bOts

https://youtu.be/oHlveyYZcE0

https://youtu.be/NXPSm7M5N88

https://youtu.be/dSmnDo2u95E

https://youtu.be/2HHPl3o7i0g

بيانات وإعلانات دستورية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة

البيان رقم 1

https://youtu.be/JrgOYc8mHpM

البيان رقم 2

https://youtu.be/pg8uF2QGsi0

البيان رقم 3

https://youtu.be/Xoqb_DDQ9hc

بيان يوم 12 يوليو 2011

https://youtu.be/niRSmZmRXC4

البيان رقم 4

https://youtu.be/11DeEgKquoc

البيان رقم 5

https://youtu.be/1enlBhaMgKk

البيان رقم 6

https://youtu.be/9mlpCMfy1R0

بيان 21 نوفمبر 2011

https://youtu.be/Plyd5g8WAxo

الإعلان الدستوري في 13فبراير 2011

https://youtu.be/27q_pRaW6M8

الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011

https://youtu.be/vqxb4_dyrbo

https://youtu.be/seeghQFiQ4I

https://youtu.be/PW18kjpv-L4

المؤتمر الصحفي في 9 إبريل 2011

https://youtu.be/0o-Tvz-c6xU

https://youtu.be/XoqB_DDQ9hc

https://youtu.be/88w4xMEl3II

https://youtu.be/hWzvQnvY_Lw

https://youtu.be/i8wf7wprWsc

https://youtu.be/DOppf-VDSRk

https://youtu.be/BOvoT5W5X3g?si=l95BMjPqgVJPS6O2

https://youtu.be/TYRP-bNjSXo

https://youtu.be/8NuqtlyHLnY

https://youtu.be/xFBAE2II12E

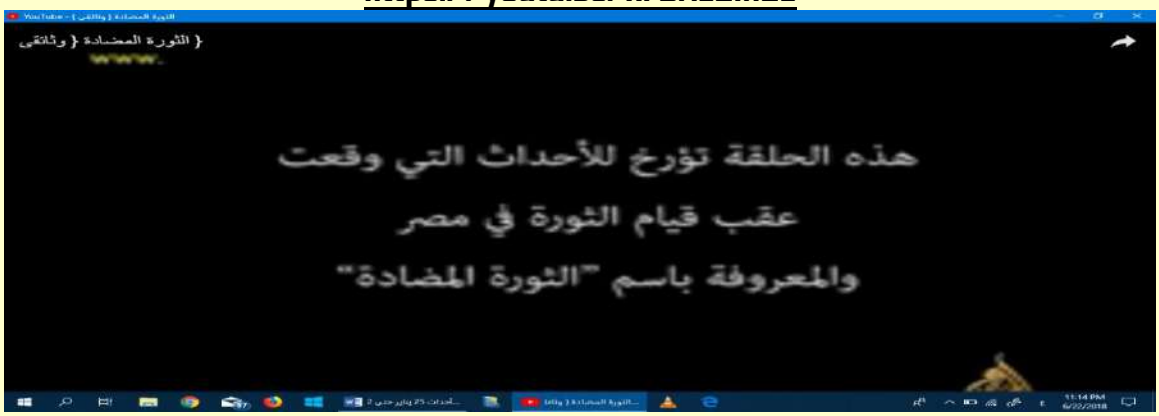

https://youtu.be/8jzrdTKQkFM

مؤشرات الثورة المضادة

https://youtu.be/rDFtYnvQOSU

https://youtu.be/LiS1crLfZW4

https://youtu.be/bBLHOtzcc9g

https://youtu.be/VbXSq_tiJWs

https://youtu.be/waM81u2mKNk

https://youtu.be/aVuAaJvxfYg

https://youtu.be/dSVIqggmiMM

https://youtu.be/6U6M6McedTY

حكومة د. عصام شرف الأولى

https://youtu.be/jOh8RLbmaE0

https://youtu.be/eSSwPcDwaos

مبارك تحذر من استيلاء الإخوان على الحكم إذا هو تنحى ! !

https://youtu.be/b3dddbwKqEI

مؤتمر الوفاق القومي مايو 2011

https://youtu.be/TmJA7gKqlzk

وبعده مؤتمر الحوار الوطني في 22 مايو 2011

https://youtu.be/NtCQvVETcME

https://youtu.be/MNTR29oNMOQ

https://youtu.be/OkZrYWZVtCE

https://youtu.be/fnk8qT2bBfw

أسباب قيام الثورة

https://youtu.be/pZKsy3mrzoQ

https://youtu.be/EnUaQOZSrHg

https://youtu.be/htwzdz1SiW8

https://youtu.be/9fhNX7R4Dk0

https://youtu.be/Tb5f1cjZNpc

بيان تنحي مبارك عن الحكم

https://youtu.be/feF8DGk_0-I

https://youtu.be/dEQqphgNNH8

https://youtu.be/l7i4AJH8_8Y

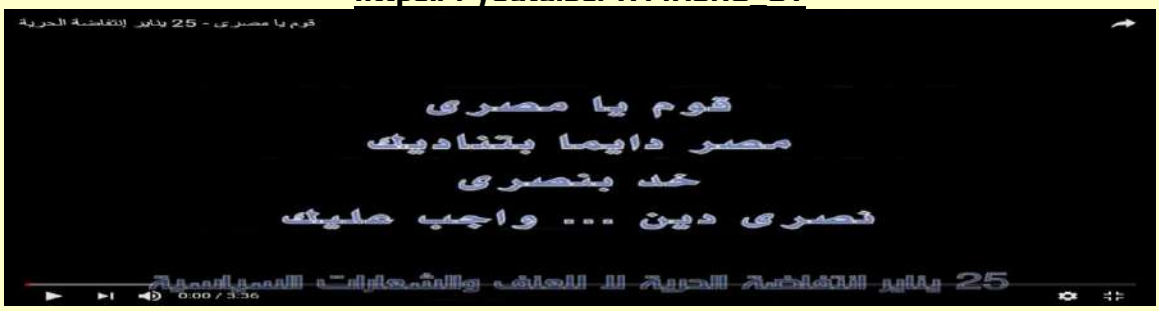

https://youtu.be/a7YTvQASM_A

https://youtu.be/dS5stvi20hk

https://youtu.be/IWxLDPX5DOM

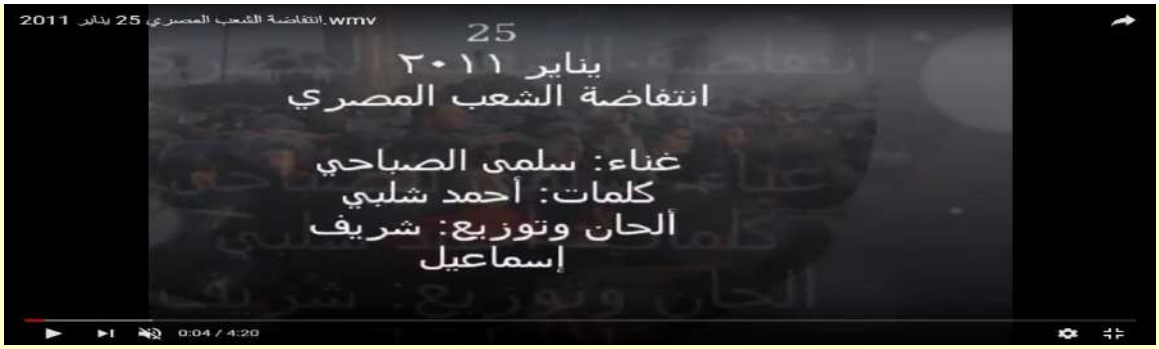

https://youtu.be/tXMHWLoj_mg

https://youtu.be/0PA2XUiHkn4

https://youtu.be/G_iRdVPKhws

https://youtu.be/uJ8unrke7jU

https://youtu.be/2lkZflcuN_A

https://youtu.be/9-ug9HhRGQY

https://youtu.be/skGv3AtoNLg

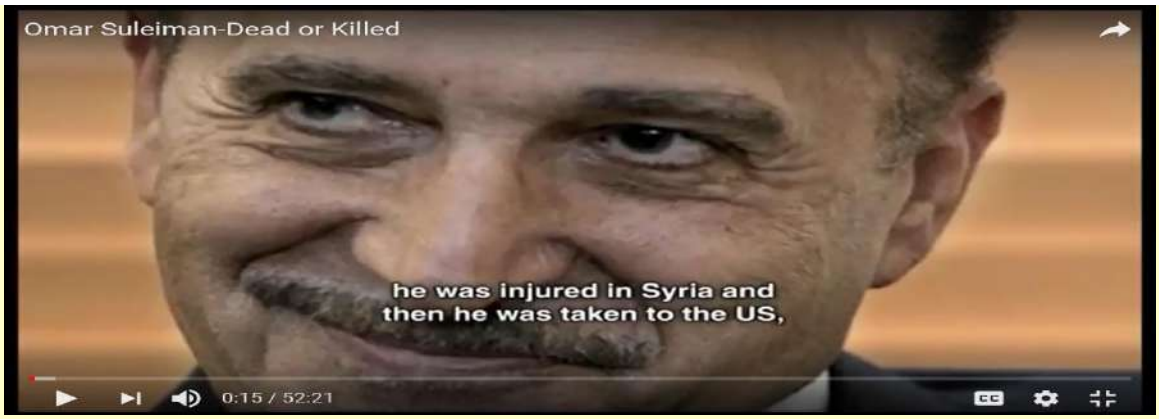

https://youtu.be/_Fr2c44ulWo

https://youtu.be/mm070uCl83o

https://youtu.be/qR8gs5TMQo4

خطاب عمر سليمان الذي لم يعرض !

https://youtu.be/fUXny5_F21A

https://youtu.be/CutUSvlOwsA

https://youtu.be/V5Y26wPkKtU

https://youtu.be/iXGoHP2TBgU

https://youtu.be/d7wNcB8TtPs

https://youtu.be/x0odl7PF_Xc

https://youtu.be/SMGVTJ_grRw

https://youtu.be/ylbUQjUuYDc

https://youtu.be/yGdQOfdQiTM

https://youtu.be/p0n0_x8sHfk

https://youtu.be/RmBxa8E37OY

https://youtu.be/BiNs7ggXDxk

https://youtu.be/Y5wjCl2YRag

https://youtu.be/68BZXas53cA

https://youtu.be/GqblDVdvDOg

https://youtu.be/AWkFU1XZq5Q

https://youtu.be/i-zv9y3zT78

https://youtu.be/-TrWBduO-SA

https://youtu.be/PwDDPkZQR34

https://youtu.be/JMxDTR2sUHk

https://youtu.be/U6epg7kA9zA

https://youtu.be/oHlveyYZcE0

https://youtu.be/kQwFuU4PV3g

https://youtu.be/T0i5A0iW4aU

https://youtu.be/t5DivIkNQIo

https://youtu.be/HbmTcrgoqrQ

https://youtu.be/dSmnDo2u95E

https://youtu.be/zigQCfc97xc

https://youtu.be/g8nrxAewV04

https://youtu.be/0UrtJDFRfIA

https://youtu.be/NTAx1VZszog

https://youtu.be/4A3OHSA_YkA

https://youtu.be/LI5fNqaKABO

https://youtu.be/8k7WRFqfNbU

https://youtu.be/sNVsvEo46YY

https://youtu.be/Ht3D3qo2qh0

https://youtu.be/oVMtd164PtQ

https://youtu.be/_Eue30c-NC8

https://youtu.be/OqgfYEQtI8w

https://youtu.be/qqCVLyn7nQA

https://youtu.be/fC1K5rQaMeA

جميع رسائل المجلس الأعلى للقوات المسلحة من 1-73

https://youtu.be/nS474tsEbX4

https://youtu.be/zigQCfc97xc

https://youtu.be/fhqZl78u0Es

https://youtu.be/Doh4O8Z5zP4

https://youtu.be/dk08RmUC1oU

https://youtu.be/matoq1nWDCU

https://youtu.be/4jGlecpbB9A

https://youtu.be/NRWJHxGOXDE

https://youtu.be/Db3iYPMuxGg

https://youtu.be/2MydLGughLQ

https://youtu.be/F-kh2aLijxc

https://youtu.be/NSDiNRm6cyI

اللواء منير الفنجرى يلقي البيان ويؤدي التحية العسكرية للشهداء

https://youtu.be/N96icosDGvY

https://youtu.be/zBbi5cdvPSc

https://youtu.be/BmL9dR15DI4

https://youtu.be/5BQxBEOy7kc

https://youtu.be/BhEBZ6fdrhU

رأي صفوت الشريف في ثورة 25 يناير ! ! !

https://youtu.be/BdeLGASWtDY

وائل غنيم يبكي شهداء الثورة ! ! !

https://youtu.be/2Xaf68RcFes

https://youtu.be/ku1yrFS7gAk

https://youtu.be/HKduMkStbVs

https://youtu.be/t-7aWRVp98A

ماذا قال رؤساء العالم عن ثورة المصريين؟

https://youtu.be/pUD4O-qqwPO

https://youtu.be/UGd56GFyApg

https://youtu.be/94InN55Sjaw

https://youtu.be/AD9dhK6c5Lo

https://youtu.be/CwmgwkYkVwY

https://youtu.be/mxZulGb1DPA

https://youtu.be/eq1iWRea-4Y

https://youtu.be/1mtdqMf-d1A

https://youtu.be/D4jHP_XYEC8

https://youtu.be/tDuD15AzLvM

https://youtu.be/ThvBJMzmSZI

https://youtu.be/A0ACHT9gPzg

https://youtu.be/MMa7149g_L4

أحداث يوم 25 يناير 2011 . . هكذا انطلقت ملاحم الثورة المصرية

https://youtu.be/xSsVDdFICk8

https://youtu.be/PujwO_iY5BU

https://youtu.be/7txVGkLPLD8

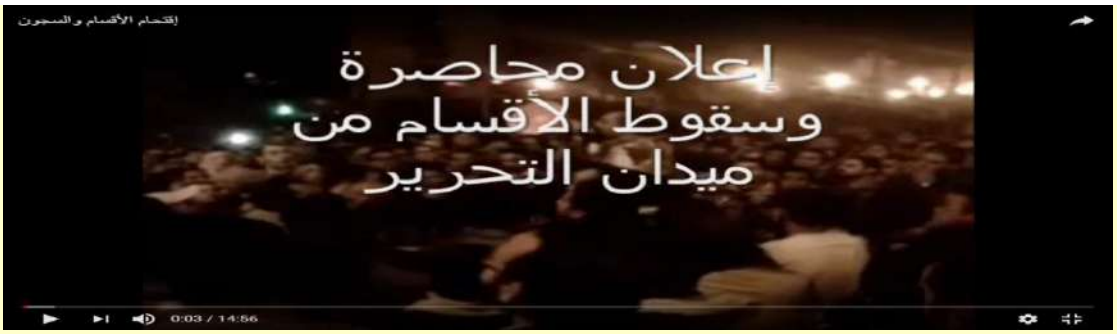

https://youtu.be/XjDt7FLJDQs

https://youtu.be/vg6MaBpkP1A

"الثريا" السر الأكبر فى تخطيط العمل الإجرامي

https://youtu.be/GBk5dGVbriE

معركة «الجمل" واللحظات الحاسمة

https://youtu.be/Zl8agBGkaol

حرق الحزب الوطني ومقار أمن الدولة

https://youtu.be/RL4oA8JOb2M

لفرار الجماعي لمحمد مرسي وأعضاء الجماعة من سجن وادي النطرون

https://youtu.be/jqSXjDYy--A

https://youtu.be/59iVq1Pqw4w

https://youtu.be/mfUY9nOnjR4

https://youtu.be/bgmb0tNrH-E

https://youtu.be/e5shlsot3Ag

https://youtu.be/J_IR3XJ1zTw

https://youtu.be/10AADjNbJGI

https://youtu.be/8ihir8JwA9Y

نص الرئيس حسنى مبارك فى خطابه الأول 28 يناير 2011

https://youtu.be/r-2FIXT5OnM

نص خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك يوم 1 فبراير 2011

https://youtu.be/ITdMvS-JetU

نص خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك الأخير يوم 10 فبراير 2011

https://youtu.be/9_06qCKV3bE

https://youtu.be/mm070uCl83o

https://youtu.be/NgBCEFLI08k

https://youtu.be/6PnzSYDjffA

https://youtu.be/eSSwPcDwaos

الإعلانات الدستورية التي أصدرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة

1. الإعلان الدستوري بتاريخ 13 فبراير 2011

https://youtu.be/RkWHmyTFyM0

2. الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011

https://youtu.be/seeghQFiQ4I

3. الإعلان الدستوري المكمل والصادر في 17 يونيو 2012

https://youtu.be/QOQXR_u694M

4. الإعلان الدستوري المكمل والصادر في 17 يونيو 2012

https://youtu.be/QOQXR_u694M

https://youtu.be/Y5wjCl2YRag

https://youtu.be/F3_D4Tgk13o

https://youtu.be/SpS_vD7_W_M

https://youtu.be/t_R1GXmvcCE

https://youtu.be/VLsWDPGx-tc

https://youtu.be/_s_-Xnm9z0Q

https://youtu.be/Bf8KgAfICOc

حوار عمر سليمان مع التليفزيون المصري يوم 3 فبراير 2011[1]

https://youtu.be/7ghy5f0v25g

https://youtu.be/dp4oWUKkGYQ

https://youtu.be/DiAy1d1XZMQ

https://youtu.be/PNd8IiL4FU4

[1] http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110203_egypt_solieman.shtml

https://youtu.be/XcYdGyjQEI4

https://youtu.be/h7Z2AhkjmWk

https://youtu.be/hEk0OdilYrk

https://youtu.be/_6Yf6hG2Sno

https://youtu.be/19JxqJfeTIo

https://youtu.be/7MDQIhTq4nU

https://youtu.be/7EuFISCv0OA

https://youtu.be/bSaVKdbK_BE

https://youtu.be/1pXSANUZqxo

https://youtu.be/ZqwmituADw8

https://youtu.be/fbGWip8RWoU

https://youtu.be/DwoVdjmjxG4

https://youtu.be/kXEZNqt2Nuk

https://youtu.be/kRq5_cdlAVA

https://youtu.be/QMR_Suy-zEU

https://youtu.be/e3iYETnYGiQ

حصاد عام 2011 في مص

https://youtu.be/r2oeAjVLQMM

https://youtu.be/L37U_03iZG0

https://youtu.be/xMfPvGK566g

https://youtu.be/70JwVUhc3vQ

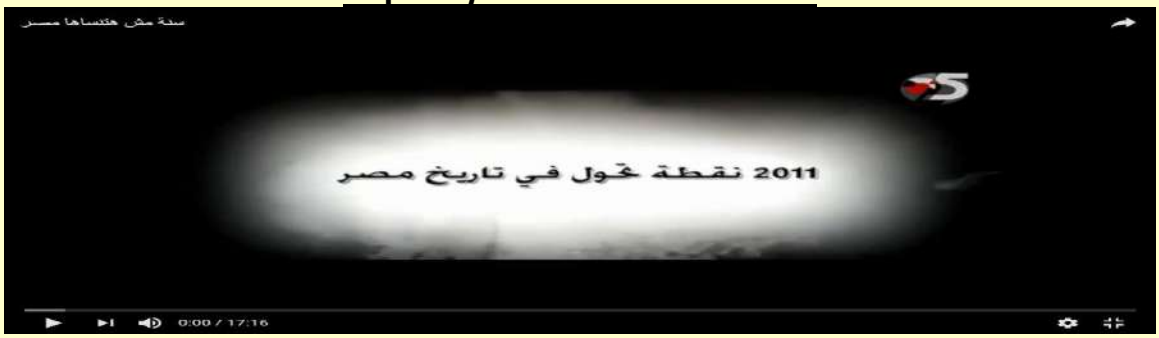

https://youtu.be/ZnM4DyF3Nbc

https://youtu.be/EcDDSguOcbc

حصاد عام 2012 في مص

https://youtu.be/4q07x9_bicA

https://youtu.be/cB1GFCNrqok

https://youtu.be/B2GzcSlRGzE

https://youtu.be/rM6xy8CKFu8

https://youtu.be/Ex6pCuE0lTc

https://youtu.be/CJcUb0OTSsg

https://youtu.be/fOeWYusmhPw

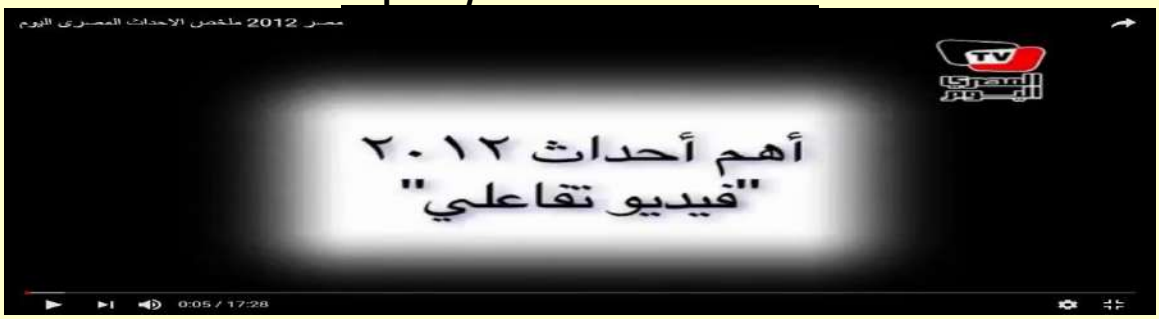

https://youtu.be/jlinePUnmcg

https://youtu.be/90TrgrOVLYY

https://youtu.be/PChOEVyNIPs

https://youtu.be/UWF-VVatqKA

https://youtu.be/6gbV_DVju00

https://youtu.be/9FIydesq_00

https://youtu.be/yKPU81bOEE4

https://youtu.be/DEXDKGgGbD4

https://youtu.be/uKza68MzwK8

- «في البداية تونس والآن مصر»
- «ارحل يا مبارك.»
- «الحقوها . . الحقوها.»
- «انت طير يا مبارك.»
- «ان تنصروا الله ينصركم.»
- «بن علي بيناديك. . فندق جدة مستنيك.»

الشعب المصري قالها خلاص . . الجاموسة لازم تتداس

- «غانية مليون يقولون لا للخائن مبارك»

https://youtu.be/J9jmipLaBM4

https://youtu.be/S3RFrk4HAco

أحداث المقطم

https://youtu.be/Ydw9BVg88os

https://youtu.be/KJVxZOkD9CE

https://youtu.be/mU050cx4J2s

30 سبتمبر 2011

https://youtu.be/7YEps-Oju-Y

أحداث 19 نوفمبر أو محمد محمود

https://youtu.be/5uJOCJjEeJE

دعونا نشاهد هذا الفيلم عن تنحي مبارك

"أروقة القصر . . كيف تنحى مبارك" ! !

https://youtu.be/1VGrVI2SB1k

كتابي "مصر المحروسة – ثورة حتى النصر"

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

مصر المحروسة ثورة حتى النصر – موقع الدكتور علي السلمي

ثورة 25 يناير 2011 وماذا تبقى منها ؟

المقالات التالية عن حكم الدكتور محمد مرسي وجماعته

الذين "سرقوا" ثورة 25 يناير 2011 وكلها نشرت في صحيفة "الوطن"

أثناء سنة 2012 وهو "رئيس منتخب"

1. يا دكتور مرسي . . . . . نفذ أحكام المحكمة الدستورية العليا

لا يستطيع مصري يعايش المشهد الوطني الحالي بكل أبعاده أن يتجاهل حجم المشكلات والمخاطر التي يتعرض لها الوطن. ولا يمكن لأى مراقب للمشهد، سواء من داخل مصر أو خارجها، إلا أن يشير بكل قوة إلى أن سبباً أساسياً فيما تعانيه مصر والمصريون هو أسلوب الدكتور محمد مرسى فى إدارة

شئون البلاد منذ فاز بمنصب رئيس الجمهورية محققاً فارقاً ضئيلاً فى أصوات الذين انتخبوه يُقدر بواحد ونصف فى المائة زيادة عمن أعطوا أصواتهم لمنافسه الفريق أحمد شفيق.

وبدأ "الرئيس المنتخب" برفض أداء اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا نظراً لكون مجلس الشعب منحلاً، مفضلاً أداء اليمين فى ميدان التحرير! ثم بعد وضوح الرأي الدستوري بوجوب أدائه اليمين أمام المحكمة الدستورية نازع فى ضرورة بث مراسم أداء اليمين على الهواء مباشرة، ثم لما أدى اليمين قرر إعادته مرة ثالثة فى جامعة القاهرة!

ومنذ الأيام الأولى لرئاسته، أوضح د. مرسى أنه غير راغب فى أن يكون رئيساً للمصريين جميعاً، من انتخبوه ومن فضلوا عليه منافسه، وبدأ بداية غير موفقة بإصدار قرار جمهوري يلغى به قرار المشير طنطاوي بحل مجس الشعب تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا، داعياً المجلس المنحل إلى الانعقاد! ثم اضطر إلى سحب قراره بعد ما أصدرت المحكمة الدستورية قراراً بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية.

ثم ما لبث أن أوقع "الرئيس المنتخب" مصر فى حالة مستمرة ومتصاعدة من الاحتقان السياسي والاستقطاب الحزبي من خلال إصداره سلسلة من الإعلانات الدستورية الصادمة للشعب والمناقضة للقوانين والمخالفة لما تعهد به من احترام الدستور والقانون. ثم لما ألغى "الرئيس المنتخب" الإعلانات الدستورية التي أصدرها، أبقى على آثارها نافذة، ثم جاء الدستور ليؤكد إلغاء كافة الإعلانات الدستورية مع بقاء آثارها نافذة!

والشاهد أن "الرئيس المنتخب" قد انغمس فى عملية سياسية قصدت إلى استبعاد وإقصاء كل القوى الوطنية التي ساندته فى مرحلة إعادة الانتخابات الرئاسية بموجب "اتفاق فيرمونت" الذى وقعه مع "الجبهة الوطنية لحماية الثورة" فى 22 يونيو 2012 ثم أخلف اتفاقه معهم!

كذلك أبعد "الرئيس المنتخب" وأقصى كل القوى السياسية والمجتمعية التي تختلف مع سياساته، حتى العديد من مستشاريه الذين عينهم في فريقه الرئاسي لم يقبلوا الاستمرار في مواقعهم في مؤسسة الرئاسة لما أحسوا به من تهميش ولعدم إشراكهم أو استشارتهم في المسائل الداخلة في اختصاصاتهم، أو حتى إخطارهم بقرارات الرئيس التي كانوا يعلمون بها من وسائل الإعلام، لدرجة أن نائب رئيس الجمهورية السابق المستشار محمود مكي أعلن أنه لم يطلع على الإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر 2012، وبالتالي من المفهوم أنه لم يُستشر قبل إصداره، وكذلك أكد وزير العدل السابق المستشار أحمد مكي أنه كان غير موافق على إصدار ذلك الإعلان.

ومحصلة قرابة السنة من رئاسة د. مرسي عبر عنها شباب حركة "تمرد" ومعهم توقيعات ما يزيد على سبعة ملايين مصري حتى الآن في بلاغة فطرية وشفافية مفرطة أجملت مشاكل المصريين وأبانت فشل إدارة د. مرسي لشئون البلاد؛ الأمن لا يزال غائباً، الفقر لا يزال سائداً، وأسلوب الاقتراض من الخارج وطلب المعونات لا يزال هو طريق الرئاسة العاجز إلى حل المشكلة الاقتصادية، وما زالت حقوق الشهداء لم تتحقق، وإحساس الشباب بأن كرامتهم وكرامة الوطن منقوصة، ولكون سياسة الحكم هي التبعية الكاملة للسياسة الأمريكية.

الصورة الآن في مصر غير سارة بكل المعايير، سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً، والمهانة الوطنية زادت إلى حدود غير مسبوقة لدرجة أن إثيوبيا قررت إعلان بدء العمل في تحويل مجرى النيل الأزرق كمرحلة أساسية في تشييد سد "النهضة" في أعقاب انتهاء زيارة د. مرسي مباشرة من دون أن تعنى بإخطاره! والمصريون الحريصون على حاضر ومستقبل وطنهم، تجب عليهم العمل بكل الوسائل لترشيد وتقويم الحكم وإسداء النصح للدكتور مرسي بألا يستهين بالغضب الشعبي المتصاعد، وألا يقلل من تأثير الفورة

الشبابية وإيمان شباب مصر بحتمية استعادة ثورة 25 يناير، وألا تكون الاستهانة بحركة "تمرد" هي الرد الرئاسي وفق مقولة الرئيس السابق مبارك "خليهم يتسلوا!"

يا دكتور مرسى . . لقد جاءتك الفرصة من السماء في صورة أحكام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القوانين التي تمت على أساسها انتخابات مجلس الشورى ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية وقانون الطوارئ، وبدون الاستماع إلى مستشاريك القانونيين، وقبل قراءة حيثيات تلك الأحكام، أقول لك يا د. مرسى: بادر إلى إعلان قبولك تلك الأحكام ونفذها وابدأ المرحلة التصحيحية الواجبة التي تطالبك بها القوى السياسية والمجتمعية في مصر! ليكن تنفيذ أحكام المحكمة الدستورية بداية التصالح مع الشعب والعودة إلى رحاب سيادة القانون واحترام القضاء والقضاة.

يا دكتور مرسى . . ابدأ بالدعوة إلى "حوار سياسي ومجتمعي حقيقي" مع القوى الشبابية والأحزاب والقوى الوطنية للاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتكوين فريق رئاسي جديد من كفاءات ورموز وطنية تشارك بجدية في تخطيط المسار الوطني وإعداد برامج للإنقاذ الوطني. وليكن وضع دستور جديد بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة من أول المهام الوطنية التي يجب أن تساندها كل القوى الوطنية.

يا دكتور مرسى . . ليكن ولاؤك لمصر وشعبها وليس لجماعة أو حزب، وأقولها لك مخلصاً: لقد جاءتك الفرصة لتصحيح مسار السنة الأولى من رئاستك . . فلا تضيعها.

2. الفشل التشريعي والدعوة إلى التمرد . . . نتيجة سنة أولى رئاسة!

ظهر الفشل الرئاسي وتراكمت ملامحه ومؤشراته على مدى الشهور منذ تولى الدكتور مرسي رئاسة البلاد. وكانت بوادر الفشل بادية في سلسلة الإعلانات التي وصفت خطأ بكونها "دستورية" ولكنها في الأساس "غير دستورية"!

وكانت البداية في الإعلان الدستوري الذي أصدره الدكتور مرسي يوم 11 أغسطس 2012 بعد أيام قليلة من مأساة ذبح جنودنا في رفح أثناء تناولهم طعام الإفطار في رمضان الماضي، وكان مبرر إصدار ذلك الإعلان الادعاء بأنه استجابة لطلب الغالبية من القوى السياسية وتنفيذاً لاتفاقه مع " الجبهة الوطنية لحماية الثورة" في فندق فيرمونت يوم 22 يونيو 2012 بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدره فى 17 يونيو وجمع فيه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وهلل الناس الطيبين لإلغاء الإعلان المكمل، ولكنهم لم ينتبهوا إلى أن " الرئيس المنتخب" قد حصل لنفسه على ذات الوضع الذي عاب على المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأن جمع بين السلطة التنفيذية والتشريعية بأن أعطى لنفسه كل السلطات التي كان الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 قد نص في 56 على صلاحيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة [وليس رئيس الجمهورية] وأول تلك السلطـــــات " سلطة التشريع" بينما أن سلطات رئيس الجمهورية كانت وفقاً للمادة 25 من إعلان 30 مارس ، الذي تم انتخاب د. مرسي في ظله، أن يباشر رئيس الجمهورية فور توليه منصبه الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة 56 من هذا الإعلان عدا المبين فى البندين 1 و 2 منها . أي أن " الرئيس المنتخب" جمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهو ما كان يعيبه على المجلس الأعلى للقوات المسلحة وألغى الإعلان الدستوري المكمل لهذا السبب.

كذلك جاءت المادة الثالثة من إعلان 11 أغسطس 2012 أنه" إذا قام مانع تحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها ، شكّل رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يومًا جمعية تأسيسية جديدة، تمثل أطياف المجتمع المصري بعد التشاور مع القوى الوطنية، لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها ، ويعرض مشروع الدستور على الشعب؛ لاستفتائه في شأنه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ الانتهاء من إعداده، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهرين من تاريخ إعلان موافقة الشعب

على الدستور الجديد"، ورغم هذه المهلة والطعن على تشكيل الجمعية التأسيسية فقد أصدر "الرئيس المنتخب" القانون 79 لسنة 2012 بمعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية في 11 يوليو 2012 بهدف تحصين قرارات الجمعية، والذي أحيل إلى للمحكمة الدستورية العليا لفحص مدى دستوريته !

ثم أصدر الإعلان الدستوري في 21 نوفمبر 2012 والذي ترتب عليه انقسام الوطن وتفاقم الاحتقان المجتمعي نتيجة النتائج الكارثية لذلك الإعلان " غير الدستوري" والتي كان أبرزها جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى منذ توليه لرئاسة حتى انتخاب مجلس شعب جديد، وإقالة النائب العام المستشار/عبد المجيد محمود واستبدال المستشار طلعت إبراهيم به، وعدم جواز حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور، تمديد فترة كتابة الدستور الجديد لمدة شهرين، ثم إعادة محاكمات المتهمين في القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين أثناء الثورة.

ولما تفجرت الثورة الشعبية ضد تلك الإعلانات "غير الدستورية" وتشكلت "جبهة الإنقاذ" لقيادة الرفض الشعبي لقرارات د. مرسي ووضوح نزعته إلى تأسيس "ديكتاتورية" جديدة، اضطر "الرئيس المنتخب" إلى إصدار إعلان دستوري في 8 ديسمبر 2012 أوهم الشعب بأنه إلغاء للإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر 2012، ولكنه في الحقيقة نص على إلغائه مع بقاء صحيحاً ما ترتب علي ذلك الإعلان من آثار.

وقد زاد د. مرسي في تأكيد نواياه في تأسيس نظام ديكتاتوري جديد مغلف بثوب ديمقراطي زائف، قبوله إضافة مادة أخيرة في الدستور برقم 236 نصت على " تلغى جميع الإعلانات الدستورية الصادرة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية منذ الحادي عشر من فبراير سنة 2011 وحتى تاريخ العمل بالدستور، ويبقى نافذاً ما ترتب عليها من آثار في الفترة السابقة" بمعنى أن سلطة الرئيس الديكتاتورية أصبحت محصنة بالدستور !

واستمر الفشل الرئاسي متمثلاً في محاولات التغوّل ضد السلطة القضائية والتربص بالقضاة والمستمرة من المحاولة الأولى لإقالة النائب العام د. عبد المجيد محمود والمستمرة حتى الآن والمتمثلة في مشروع قانون السلطة القضائية التي يريد نظام "الرئيس المنتخب" د. مرسي تمريره بهدف تخفيض سن التقاعد للقضاة ليكون 60 سنة وينم بذلك إحالة ما يقرب من 3500 قاض إلى التقاعد. وقد نقض د. مرسي وعده الذي جاء في برنامجه الرئاسي بضرورة احترام أحكام القضاء ورفض " الرئيس المنتخب" تنفيذ حكم محكمة الاستئناف بإبطال قرار تعيين النائب العام الحالي وأصر على استمراره في منصبه رغم رفض القضاة وأعضاء النيابة العامة هذا التعيين ورغم مطالبة مجلس القضاء الأعلى للنائب العام المحكوم ببطلان تعيينه بالتخلي عن المنصب والعودة إلى منصة القضاء.

وبلغت قمة الفشل الرئاسي اللجوء إلى حل قاصر لتعويض الفشل في إحياء مجلس الشعب المنحل وذلك بالنص في المادة 230 من الدستور الجديد على أن " يتولى يتولى مجلس الشورى القائم بتشكيله الحالي سلطة التشريع كاملة من تاريخ العمل بالدستور حتى انعقاد مجلس النواب الجديد" ، مع تردي القدرة التشريعية وانحدار الكفاءة القانونية لأغلب أعضاء مجلس الشورى الغير مهيئين لمباشرة الاختصاص التشريعي، وآخر مثال على رفض المحكمة الدستورية العليا قانون انتخابات مجلس النواب وقانون مباشرة الحقوق السياسية.

ولك الله يا مصر!

3. سنة أولى رئاسة . . . . . والفرص الضائعة والطاقات المهدرة

يمكن القول دون مبالغة أن السمة الأساسية للسنة الأولى من ولاية د. محمد مرسي هي البراعة والقدرة الفائقة على تضييع الفرص السانحة للوطن للنهوض من كبوته وإهدار الطاقات والموارد المتاحة لتحقيق تنمية حقيقية وإهمال البحث عن الموارد والطاقات الجديدة لتعويض النقص والقصور في

إمكانيات الحكم وقدرته على تحقيق مطالب الناس في حياة إنسانية ترقى إلى مستوى الوعود الرئاسية التي تناسها أو غفل عنها " الرئيس المنتخب" !

وأول وأهم الفرص التي أضاعها د . مرسي هي فرصة لم شمل الوطن وتجميع أطياف المجتمع في صف واحد حيث يشارك الجميع في بناء الوطن وفق ما تعهد به في برنامجه الرئاسي " سأعمل مع كل أبناء مصر الكرام علي إطلاق الحريات وبناء نظام سياسي رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة لكسب أصوات الشعب المصري كمصدر أساسي للسلطات" .

وبدلاً عن بناء التوافق الوطني، تم تقسيم الوطن إلى " الأهل والعشيرة" والآخرين المطرودين من جنة الحكم الإخواني . وأسرف " الرئيس المنتخب" في محاولته إخضاع القضاء المصري الشامخ لسلطانه بالرغم من أنه تعهد في برنامجه الرئاسي " تحفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه واعتبار جريمة عدم تنفيذ أحكام القضاء جناية يعاقب عليها القانون بالحبس والعزل .إضافة إلى ضمان خضوع سلطات الدولة للقانون، وانضباطها به، واحتكامها إليه، واعتبار كل تصرف يصدر عن السلطات العامة مخالفاً للدستور والقانون باطلاً يستوجب المساءلة" ! والحقيقة أن هذا التعهد يوجب مساءلة " الرئيس المنتخب" ! ! !

وبدلاً عن حفز المواطنين .على اختلاف مواقفهم من تأييد د . مرسي أو معارضته .للعودة إلى العمل المنتج في جميع المجالات، انصرف " الرئيس المنتخب" عن البحث عن حلول غير تقليدية للمشكلة الاقتصادية وانتشار البطالة وتدني الاستثمارات المحلية والخارجية وتردي الخدمات العامة، وبدلاً عن ذلك أصدر قرارات غير مدروسة أشعلت . وما تزال . الفتن السياسية والخلافات المجتمعية ومظاهر الفئة الطائفية ! واشتعلت التظاهرات والاقتتال بين المصريين وأعلن العصيان المدني في بورسعيد، واستشهد أكثر من

مائة مصري وأصيب المئات ، وتجدد شعار "الجيش والشعب أيد واحدة" وتم عمل آلاف التوكيلات للفريق أول السيسي لمطالبته بالتدخل !

وفي الوقت الذي تعاني مصر من أزمات الوقود وانقطاع التيار الكهربائي وغيرها من المشكلات الحياتية التي يعاني منها المصريون، فشل الحكم الجديد بقيادة د . مرسي في حل تلك المشكلات باستثمار الطاقات العلمية والبشرية وتجييش مئات الجامعات ومراكز البحث العلمي والقدرات التقنية المتوافرة لشباب مصر وعلمائها . بل العكس تجاهل الحكم الجديد رعاية شباب العلماء، وأغفل تخصيص الموازنات المطلوبة لانطلاق الطاقات العلمية .

كما غفل عن استثمار موارد مصر من أراض وصحارى وطاقة شمسية وثروات معدنية كفيلة بحل مشكلات مصر وتحقيق مستوى متقدم من التنمية المتكاملة والمستدامة . كل ذلك في الوقت الذي تعهد فيه د . مرسي "بتنمية مؤسسات البحث العلمي وزيادة عددها وتحويلها إلى بيئة حاضنة للتميز في إطار نظام كفء قادر على المنافسة وتكون قادرة على دفع عجلة التطور في شتى المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية والفكرية والفنية والإنسانية" ! !

ومن أخطر الفرص المهدرة، تجاهل مصادر القوة الناعمة لمصر التي كانت علامة واضحة في زمن النهضة المصرية الحقيقية التي تمثلت في نظم التعليم المتطورة . حينذاك . ومنظومات الخدمات الصحية التي كانت محلا لإقبال الأشقاء من كافة البلاد العربية والأفريقية يعوضون بها القصور الذي كانت تعاني منه بلادهم في تلك الخدمات . كذلك تحارب الفن المصري ويلاحق الإعلاميون وتهدد السياحة والمناطق الأثرية بواسطة تيارات دينية تنتسب إلى الإسلام الحنيف دونما رادع من سلطة الحكم الجديد !

ومن عجب أن البرنامج الرئاسي للدكتور مرسي " يتعهد بإعادة الاعتبار للمؤسسة الدينية ، الأزهر والكنيسة المصرية، والعمل على استقلالها" ، فقد طال الأزهر التهجم من جانب طلاب جامعة الأزهر

من جماعة الإخوان المسلمين وحاولوا اقتحام مكتب شيخ الأزهر مطالبين بعزله، كما وقع لأول مرة في التاريخ عدوان على مقر الكاتدرائية في العباسية وهاجم الغوغاء الكنيسة المصرية وأطلقت النيران على المقر البابوي!

وتحاول فيه حكومة د. مرسي بمختلف الطرق الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي كمقدمة للاقتراض من الاتحاد الأوروبي، ونراها تسرف في الاقتراض من قطر وتركيا وليبيا حتى وصل الأمر إلى محاولة الحصول على قرض من روسيا وأخيرا قرأنا عن محاولة الحصول على وديعة من أندونسيا، في نفس الوقت الذي أهملت فيه تشغيل آلاف المصانع المعطلة وإعادة الحياة إلى شركات قطاع الأعمال العام وإنقاذ صناعة الغزل والنسيج بقلعة الصناعة المصرية "المحلة الكبرى"، أو تقرر استئناف استصلاح الأراضي واستزراع ملايين الأفدنة في سيناء والساحل الشمالي الغربي، والعمل على استكمال تعمير الصحراء والسير على طريق عبد الناصر.

ومن الفرص المهدرة ، الفشل في إدارة العلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج والمملكة العربية السعودية ، وهي الدول الأحق بالاهتمام والرعاية لأنها تستضيف ملايين المصريين العاملين بها، في نفس الوقت الذي تتناوب العلاقات مع إيران حالات من عدم الوضوح واختلال المعايير.

ولك الله يا مصر!

4. لك الله يا مصـــــــــر؟

اعتدت في مقالاتي الأخيرة أن أنهي المقال بدعاء "لك الله يا مصر"، ولكنني أجدني مضطراً أن يكون ذلك الرجاء هو عنوان مقال اليوم. فقد كان الأمل بعد ثورة الشعب على النظام الاستبدادي السابق. أن يأتي النظام الجديد "المنتخب ديمقراطياً" مختلفاً عن سابقه! ولكن لم يهنأ الشعب بثمار ثورته ولم

تحقق أهدافها، كما لم يتم التحول الديمقراطي الموعود ! وأصبح نظام "الرئيس المنتخب" امتداداً للنظام السابق الذي ثار عليه الشعب.

ومن مظاهر النظام السابق التي ما زالت تميز نظام حكم "الرئيس المنتخب" عدم الشفافية وإنكار حق المواطنين للمشاركة في صياغة السياسات وصنع القرارات ناهيك عن معرفة أسباب ودواعي ما يتم إصداره من قرارات أو ما يتم الرجوع عنها ! ويكاد حكم "الرئيس المنتخب" يتفوق عن سابقه في ممارسة " العناد" مع الشعب، فهو يصر إصراراً عجيباً على التمسك بقرارات ثبت خطأها بأحكام قضائية، ولا يتورع عن الاستمرار فيها رغم الرفض الشعبي والسياسي العام حتى من المتحالفين معه.

والمثال على هذا إصرار "الرئيس المنتخب" على بقاء النائب العام المرفوض شعبيا وسياسيا وقانونيا برغم الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا ببطلان تعيينه وأحقية النائب العام السابق د. عبد المجيد محمود في العودة إلى منصبه ! ويتجلى "العناد" . الذي امتد إلى النائب العام المحكوم ببطلان تعيينه. أن يطعن على حكم بطلان تعيينه وطلبه رد الدائرة التي من المقرر أن تنظر في طلب د. عبد المجيد محمود منحه الصيغة التنفيذية للحكم حتى يتمكن من العودة إلى منصبه الذي أقيل منه بغير سند من قانون أو دستور !

وعادة ما يصاحب "العناد" خاصية سلبية أخرى وهي "الاستعلاء" أو "الاستكبار"، وقد كانت تلك الخاصية سمة لنظام الحكم السابق الذي تميز بدرجة من الاستعلاء على الشعب لا يضاهيها إلا نظام الحكم الجديد. بعد الثورة. !

ويتميز الحكم الجديد بعدم الاكتراث بمعارضيه وتجاهل ما سبق له أن وعد به الشعب بإعمال " المشاركة" وليست " المغالبة". فكل سياسات وقرارات الحكم الجديد تنصف بكونها نابعة من فكر جماعة الإخوان المسلمين من دون اعتبار لآراء القوى والأحزاب السياسية الوطنية ولا الرأي

العام لأغلبية المصريين. ويكفينا للتدليل على هذه الحقيقة مسلسل الاستقالات من أعضاء الفريق الرئاسي الذي كان أولهم نائب رئيس الجمهورية حيث لم يشاركوا ولم تتم استشارتهم في أخطر القرارات التي اتخذها "الرئيس المنتخب" والتي تسببت في حالة من الاحتقان والانقسام الوطني ومنها إعلانات نوفمبر "غير الدستورية" ، والقرارات بقوانين التي أصدرها "الرئيس المنتخب". من دون أخذ رأي مستشاره القانوني فؤاد جاد الله وفقاً لخطاب استقالته. مساء الأحد 9 ديسمبر 2012 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ سابق في 6 ديسمبر 2012 وهي الخاصة بتعديلات قوانين ضرائب الدخل والضريبة العامة على المبيعات الضريبة على العقارات المبنية وضريبة الدمغة والتي اضطر الرئيس إلى تجميدها بعد ساعات قليلة من إصدارها خوفاً من رد الفعل الشعبي لما كانت تلك التعديلات الضريبية تتضمنه من زيادات في أسعار كثير من السلع الأساسية.

كذلك شملت الاستقالات عدداً من مساعدي الرئيس ومستشاريه وآخرهم المستشار القانوني للرئيس ووزير العدل. وكان العامل المشترك في قرارات الاستقالة لمعاوني "الرئيس المنتخب" أنهم لا يشاركون في صنع سياسات أو صياغة قرارات الحكم، بل على العكس إنهم. وبرغم تخصصاتهم. كانوا يفاجئون بقرارات كارثية تتخذ دون علمهم، كما أكد المستشار أحمد مكي وزير العدل. المستقيل حتى الآن. انه فوجئ بإعلان 21 نوفمبر 2012 وأنه يعتقد أن الرئيس قد أخطأ في إصدار ذلك الإعلان الذي أثار حالة غير مسبوقة من الانقسام والاحتقان في الشارع السياسي المصري وفي أوساط الأسرة القضائية.

كما جاءت استقالة المستشار فؤاد جادالله كاشفة لنفس المعنى بأن "الرئيس المنتخب" لا يستشير مستشاريه، ولكنه يعتمد على مصادر غيرهم وأنه. إي جادالله. تبرأ من المشاركة في إقالة النائب العام السابق في المرة الأولى والتي تراجعت عنها مؤسسة الرئاسة بعد ذلك، مؤكدا أنه "لم يكن على علم ولم يتم التشاور معه أو أخذ رأيه في هذا الصدد من قبل الرئيس أو أي فرد من المؤسسة الرئاسية".

ونعى المستشار جاد الله على الحكم الحالي "عدم مشاركة باقي التيارات في صنع القرار وعدم توزيع المسئولية وعدم الاعتماد على أصحاب الخبرة والكفاءة والاعتماد على أصحاب الثقة فقط وتهميش وإقصاء باقي التيارات والعجز عن إجراء حوار وطني وتهميش الشباب وإقصائهم، وجاء في خطاب استقالته التحذير من "انفراد الجماعة وتغولها على الرئيس والحكم".

ونصل إلى قلب مشكلة الحكم الجديد وهي النكوص عن الوعود التي قطعها "الرئيس المنتخب" على نفسه وضمنها في برنامجه الرئاسي وخطبه ولقاءاته على الفضائيات. ذلك أن" الرئيس المنتخب" وعد الشعب بأنه عازم على تحقيق أهداف ثورة 25 يناير. عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية.، وقطع على نفسه التزاماً بأن حقوق شهداء الثورة والمصابين وأسرهم " أمانة في رقبته"، كما وعد والتزم بتفعيل التحول الديمقراطي إلى الحد الذي اتخذ له مساعداً هو المفكر السياسي الوطني سمير مرقص وأسند إليه مهمة برنامج " التحول الديمقراطي" ثم تناسى هذا الموضوع إلى أن اضطر إلى يكون أول المستقيلين من أعضاء " الفريق الرئاسي" حيث رفض أن يستمر في منصب "شرفي" دون أن تكون له صلاحيات! ووعد "الرئيس المنتخب" بأن يشرك الشعب في كل الأمور كما جاء في برنامجه الرئاسي " سأعمل مع كل أبناء مصر الكرام علي إطلاق الحريات بناء نظام سياسي رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة تتنافس فيها الأحزاب القوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة لكسب أصوات الشعب المصري كمصدر أساسي للسلطات .نظام يُضمن للشعب حريته في مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية، ويؤدي إلى تداول سلمي حقيقي للسلطة، ومن ثمَ تحقيق استقرار شامل يوفر مناخاً صحياً لإقامة تنمية متكاملة وعدالة اجتماعية وريادة حقيقية". كما وعد "الرئيس المنتخب" " بالعمل على أن تكون مصر دولة دستورية تقوم على دعامات ثلاث؛ السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، كل منها عمل بشكل متمايز ومتكامل ومتضامن في آن واحد، بما يتيح توزيعاً للمسؤوليات

والسلطة ومنع احتكارها من قبل سلطة واحدة .هذا الفصل الكامل بين السلطات الثلاث)التشريعية والتنفيذية والقضائية (بما يضمن سيادة القانون ويمنع تغول سلطة على أخرى".!!!!

تلك الوعود كلها لم تتحقق، بل وزاد الطين بلة أن "الرئيس المنتخب" يفعل العكس تماماً، فيهدر أحكام القضاء بدلاً من تنفيذها، ويناصب السلطة القضائية العداء، ولا يمنع تغوّل السلطة التنفيذية عليها ثم يدعو القضاة لعقد مؤتمر للعدالة، ويدعو إلى حوارات مجتمعية لمناقشة أمور قد سبق له اتخاذ قرارات تخالف ما سبق وتعهد به للناس، ويصدر دستوراً غير متفق عليه مجتمعياً بعد أن وعد بعدم إصداره إلا أن يكون محل توافق، ويصمت عن تفسير أمور تشغل بال المصريين ومنها مسألة هروبه من سجن وادي النطرون يوم 29 يناير 2011 بمساعدة من جهة غير مصرية، ولا يشفي غليل المصريين بإعلان نتائج التحقيق في الغدر بستة عشر شهيداً من أبناء القوات المسلحة في رمضان 2012 !

إن مشكلة الحكم تحت مظلة الإخوان المسلمين إنهم ينطبق عليهم قول الحق في سورة الصف" يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" . ولله الأمر من قبل ومن بعد .

د . على السلمى يكتب: عثرات على طريق الثورة[2]

الثلاثاء 17-01-2012 | كتب: المصري اليوم |

جاء قرار الدكتور محمد البرادعي بعدم الترشح لمنصب رئيس الجمهورية صادماً لكل القوى الوطنية المناضلة فى سبيل التغيير، وتأكيد مدنية الدولة والخروج من عباءة نظام مبارك الذى أسقطه الشعب فى 25 يناير، وأحسب أن قرار د. البرادعي لم يكن مفاجئاً للمتابعين للشأن الوطني فقد كان غيابه ملحوظاً فى الآونة الأخيرة اعتراضاً منه على أسلوب إدارة البلاد. لذلك لم يكن قرار الانسحاب من

[2] د . على السلمى يكتب: عثرات على طريق الثورة

الترشح بعيداً عن حالة الرفض من جانب طوائف متزايدة من الشعب، وخاصة شباب الثورة، للقرارات والإجراءات التي تمت منذ قيام الثورة واتضح عجزها عن تحقيق أهداف وتطلعات الشعب.

لقد دفع الشعب المصري ثمناً غالياً فى سبيل استرداد حريته بعد سنوات ثلاثين عجاف مارس النظام الديكتاتوري خلالها كل صنوف الاستبداد والاستعلاء وحرمان الشعب من حقوقه الطبيعية التي كفلها له الدستور ، رغم ما أدخل عليه من تعديلات أفرغته من مضمونه لحساب تأكيد سيطرة الحاكم على مقدرات الوطن والتحكم فى رقاب العباد، وكان يوم الخلاص يوم ثار الشعب عن بكرة أبيه مطالباً برحيل الطاغية مردداً "الشعب يريد إسقاط النظام"، وخلال الثمانية عشرة يوماً الأولى من ثورة الخامس والعشرين من يناير، كان صوت الشعب الهادر فى ميدان التحرير وغيره من ميادين الثورة فى طول البلاد وعرضها يطالب بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

كان الشعب فى تلك الأيام الرائعة من شهر يناير متوحداً وانصهر فى موقف لم تفسده دعاوى الحزبية البغيضة والتعصب الذى كاد يقسم الوطن إلى فئات وطوائف متناحرة، وكأن المصريين لم يحققوا بوحدتهم واتحاد كلمتهم تلك الثورة التي خلصتهم من الطاغوت وكادت أن تكون بداية لتحول تاريخي على طريق الديمقراطية.

وكان المفترض أن تكون ثورة 25 يناير هي نقطة البداية لبناء مصر الجديدة المتحررة من الاستبداد والظلم وغياب الديمقراطية، ولكن وبدلاً من إسقاط عناصر النظام القديم تأجل بناء النظام الديمقراطي الجديد بما يتيح الفرصة لعناصر الثورة أن تؤكد مفاهيمها وتوجهاتها الوطنية، نشأت توجهات معاكسة تعمل على تعويق مسيرة التحول الديمقراطي وإعادة بناء مؤسسات الوطن الدستورية والسياسية بما تحقق للإنسان المصري أن يستعيد سيطرته على مقدرات الوطن شريكاً كاملاً فى الحقوق والواجبات.

وكانت غاية أغلب المصريين ، ولا تزال، بناء دولة حديثة ديمقراطية ذات طبيعة مدنية، دولة المواطنة الحقة وسيادة القانون يكون الشعب هو مصدر السلطات، دولة ينعم فيها المصريون بالحرية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، دولة استقلال القرار الوطني . وكان الأمل ، ولا يزال ، أن يصدر دستور جديد يتضمن تلك الغايات الإنسانية الغالية التي أكدتها الشرائع السماوية واحترمتها دساتير العالم الحديثة .

وإذا استرجعنا أحداث السنة الأولى من عمر الثورة نستطيع أن نرصد عدداً من العثرات ،أو إن شئنا الدقة فلنقل أخطاء ، كان لها تأثيرات سالبة على الثورة إذ عطلت مسيرتها وحادت بها عن الطريق المنطقي الذى كان حرياً أن يبلغها درجة متقدمة فى سباق الزمن لتحقيق أهداف الشعب فى الحرية والعدالة والكرامة، وكان جديراً بإنجاز مرتبة عالية فى خطة التحول الديمقراطي .

أول تلك العثرات ، أو الأخطاء ،

كان الوقوع فى الشرك الذى خطط له الرئيس المخلوع ودعا إليه فى خطابه يوم 28 يناير بتعديل عدد محدود من مواد دستور 1971، وقد ترتب على هذا الخطأ الاستراتيجي صرف النظر عن مطالبة الشعب بوضع دستور جديد بحجة أن الدستور الجديد سوف يستغرق فترة طويلة قد تمتد لأكثر من عامين بينما تعديل مواد فى الدستور القائم لن يستغرق إلا أياماً .

وكانت العثرة الثانية فى مسيرة الثورة،

هي تغيير اللجنة التي شكلها اللواء عمر سليمان، فترة شغله منصب نائب رئيس الجمهورية، وكانت تضم الدكتور يحيى الجمل والدكتور أحمد كمال أبو المجد والمستشار سرى صيام وغيرهم واستبدال بها لجنة أخرى برئاسة المستشار طارق البشرى والمحامي صبحى صالح، عضوي جماعة الإخوان المسلمين والدكتور عاطف البنا ، وأنهت لجنة التعديلات الدستورية عملها فى أيام قليلة أعقبتها الدعوة إلى استفتاء شعبي حول

المواد التي جرى تعديلها وأصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على أن تبنى خريطة الطريق التي أوصت بها اللجنة بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور الجديد أو انتخاب رئيس الجمهورية، وهو الرأي الذى باركته جماعات الإسلام السياسي وفى مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمين لما رأوا فيه مصلحتهم.

ثم كانت العثرة الثالثة،

هي الخطأ التاريخي الذى جرى بتبني المجلس الأعلى للقوات المسلحة خارطة الطريق التي تضمنها الإعلان الدستوري بتاريخ 30 مارس 2011 الذى حدد إجراء الانتخابات التشريعية بعد ستة أشهر من تاريخ ذلك الاعلان ،أى نهاية سبتمبر والتي تم تأجيلها إلى 28 نوفمبر 2011،يعقبها وضع الدستور الجديد للبلاد بواسطة جمعية تأسيسية لم تكشف لجنة التعديلات الدستورية عن كيفية تشكيلها ولا الشروط الواجبة فى أعضائها، مما أثار جدلاً شديداً حتى الآن فى شأن شروط ومعايير اختيار أعضائها .

وكانت العثرة الرابعة،

هي عدم إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً لاحقاً تحدد أمرين، الأمر الأول إعلان المبادئ الأساسية للدستور شاملاً مواد تتعلق بالحريات والحقوق العامة للشعب بجميع طوائفه والتي تمثل ركناً مهماً من الدساتير الحديثة والعهود والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان، والأمر الثاني المعايير الموضوعية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية بحيث تضم ممثلين عن طوائف المجتمع فلا ينفرد فصيل أو عدة فصائل بصياغة دستور لا يعبر عن الأمة بجميع طوائفها، الأمر الذى يضمن أن تكون الدولة التي ننشدها بعد الثورة هي دولة المواطنة وسيادة القانون فى ظل ديمقراطية حديثة يتساوى فيها المصريون جميعاً فى الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمان.

وتمثلت العثرة الخامسة ،

فى عدم إعداد قانون جديد للأحزاب السياسية والاكتفاء بإدخال تعديلات جزئية لم تحقق الغاية من إطلاق حرية تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار كما كانت تطالب بذلك كل الأحزاب والقوى السياسية، فجاء القانون المعدل مشوها ، ولعل أخطر ما جاءت به تعديلات قانون الأحزاب زيادة أعداد مؤسسي أى حزب إلى ثلاثة آلاف مؤسس بعد أن كان العدد ألفاً فى القانون القديم، مما أوجد عقبة فى طريق شباب الثورة فلم يتمكنوا من تأسيس أحزاب تمثلهم وتعبر عن مطالبهم فى التغيير، وكان الفائزون فى سباق تأسيس الأحزاب الجديدة هم رجال الأعمال الأعضاء السابقون للحزب الوطني الديمقراطي "المنحل"، ورغم أن القانون حظر تأسيس أحزاب على أساس ديني، فإن أحزابا قد تأسست ولها مرجعيات دينية واضحة ومعلنة على ألسنة قادتها والمتحدثين بأسمائها وشاركوا فى الانتخابات بشعاراتهم الدينية بدون أن تتخذ اللجنة القضائية للانتخابات أى إجراء مما نص عليه القانون.

وكانت العثرة السادسة،

هي التعديلات المبتسرة فى مجموعة القوانين الأساسية، التي تكون أعمدة النظام الديمقراطي، وهى قوانين مباشرة الحقوق السياسية وقانونيا مجلسي الشعب والشورى وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية فقد جاءت كلها على خلاف ما توافقت الأحزاب من أن تكون الانتخابات بنظام القائمة النسبية المغلقة ولكن ما تم بإقرار الانتخاب بالنظام الفردي والقائمة النسبية بمعدل 50% من الدوائر لكل النظامين، ثم تم تعديل القانون ليكون تقسيم الدوائر بنسبة الثلث للنظام الفردي والثلثين للقوائم الحزبية، ثم جرى تعديل آخر بالسماح للأحزاب بالترشيح على المقاعد الفردية إلى جانب ترشيح القوائم مما أخل بتكافؤ الفرص بين المستقلين والأحزاب.

وإذا كان لمسيرة الثورة أن تستعيد زخمها وتحقق أهدافها فينبغي العودة إلى المنطق الثوري السليم بانتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور الذى تحدد معالم الطريق نحو الديمقراطية التي قامت الثورة من أجلها .

https://youtu.be/CJN4VuCcbgY?si=yI5bCkReGj12kcMP

2014/5/7

https://youtu.be/2rMQrZ84Xt4?si=n2RXBOL4wLe20xT5

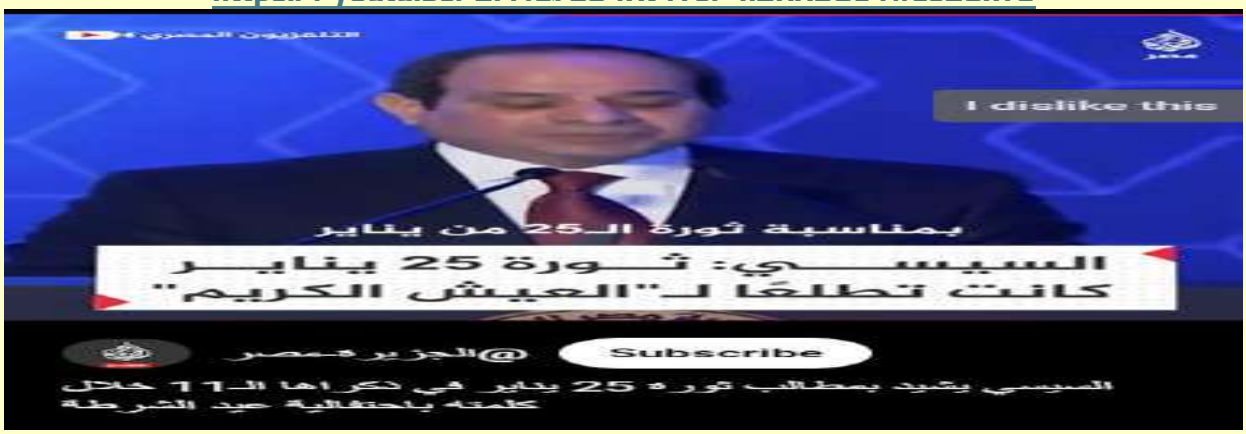

https://youtube.com/shorts/EnsOqt2FHjU?si=KTUK9fZ32JB2JQDu

2022

https://youtu.be/gCHGR-bb5vQ?si=GKsJfnCOVplmDRei

2017/4/27

https://youtube.com/shorts/9PAhYPweFJk?si=DBUAYv-4RICssvv0

https://youtube.com/shorts/mM86SK3dY7M?si=2ukv4193XHFeOhDM

https://youtube.com/shorts/EyEYMALMFNw?si=TfWekwXr0HYFfnEr

https://youtu.be/PvEgQdDBCoA?si=8x9Nv1YAS2zj3Mh3

2023/6/14

https://youtu.be/IWWSET6M_RE?si=q51ZN8WXzbx93xko

2023/3/9

https://youtu.be/JB9g-OmRydk?si=ujlqhtPDHRECLHMN

2016/1/24

https://youtu.be/mQOlrmue5Rw?si=NzmhCfZCsuTwVnTk

https://youtu.be/JYuxjgU6yeE?si=wY17DPnOE5BZKGgS

ثانيا: مصر المحروسة ومحمد مرسي في عام الفشل الرئاسي

1. التعريف بالدكتور محمد مرسي[3]

الميلاد

ولد الدكتور محمد محمد مرسي عيسى العياط بمحافظة الشرقية فى 8 اغسطس 1951

المؤهلات الدراسية

- 1975

1978 -ماجستير في هندسة الفلزات جامعة القاهرة

1982 - دكتوراه في الهندسة من جامعة جنوب كاليفورنيا

الوظائف الجامعية

- معيد بكلية الهندسة جامعة القاهرة

- أستاذ مساعد بكلية الهندسة جامعة القاهرة

[3] محمد مرسي –الهيئة العامة للاستعلامات

- أستاذاً مساعدًا في جامعة جنوب كاليفورنيا

- رئيس قسم هندسة المواد بكلية الهندسة – جامعة الزقازيق منذ عام ١٩٨٥ حتى عام ٢٠١٠

تولّيه رئاسة الجمهورية وعزله

- ينتمي الرئيس الاسبق محمد مرسى لجماعة الإخوان المسلمين وترشح لانتخابات مجلس الشعب عنها ، وشغل موقع المتحدث الرسمي باسم الكتلة البرلمانية للجماعة، وترأس حزب الحرية والعدالة (الحزب السياسي للجماعة) ، ودفع به الحزب للترشح للانتخابات الرئاسية عام 2012 .

-أسقطه الشعب وأنهى حكمه في 2013/7/3 بعد المظاهرات العارمة ، التي اجتاحت مصر في 2013/6/30 ؛اعتراضاً علي سوء إدارته للبلاد .

الوفاة

توفي محمد مرسي في 17 يونيو 2019 .

https://youtu.be/JXh7JJBsUxA?si=a9jbtClUrrioLoFl

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

"كتابي عن "مصر ومحمد مرسي و 30يونيو – موقع الدكتور علي السلمي

2. "مشروع النهضة" . . البرنامج الانتخابي للرئيس محمد مرسي

30 يونيه 2012

كان قد أطلق الدكتور محمد مرسي، رئيس الجمهورية، برنامجه الانتخابي خلال مُنافسته في الانتخابات الرئاسية كمرشح عن حزب "الحرية والعدالة" وجماعة الإخوان للرئاسة، تحت عنوان "النهضة . . إرادة شعب" وبشعار "نهضة مصرية . . بمرجعية إسلامية."

وكان قد تحدث الدكتور مرسي حول برنامجه الانتخابي قائلًا: إنه لشرف عظيم وقد أتيحت لنا الفرصة لمُخاطبة أهلنا واخواننا من أبناء شعب مصر العظيم بعدما أعادت لنا الثورة المصرية العظيمة وشهداؤها

الأبرار الفرصة لأن نتقدم بمشروعنا "مشروع النهضة المصرية" لكم والذى هو حصيلة جهد شاق وعمل دؤوب دام أكثر من خمسة عشر عامًا من أجل إعادة بناء الإنسان المصري والمجتمع المصري والأمة المصرية على المرجعية الإسلامية والهوية الحضارية لأبناء مصر الكرام.

وأضاف مرسي خلال عرضه لبرنامجه "مشروع النهضة" إن مشروعنا يقوم على تمكين الشعب والمجتمع ووضع مقدراته في يديه لا في يد طغمة فاسدة أو بروتين حكومي فاسد لا يرحم. ويستهدف الوصول إلى إنسان مصري مُطمئن بربه، مُطمئن بأسرته، آمن في عمله وبيئته ومجتمعه. وإلى مجتمع لا تغلبه على إرادته دولة غاشمة ولا نظام فاسد ولا قوة خارجية، تحتل مكانته المُستحقة بين الأمم مُسلحاً بقيمه السامية وبالعلم والفكر في زمن اقتصاد المعرفة وعصر الابتكار. ودولة تمكن الناس من فرص التعليم والصحة والعمل والاستثمار وبناء الأعمال، وتدافع عن حقوقهم وكرامتهم داخل الوطن وخارجه. وأوضح مرسي بأن هذا المشروع تخرج من رحم جماعة جاهدت على مدى ثمانين عامًا لحفظ هوية هذه الأمة وبناء قوتها وترسيخ الاعتدال والوسطية في فكرها، جماعة لم تعرف إلا التربية منهجًا والعمل وسيلة للإنجاز، ولم تعرف لها مكانًا إلا في قلب مجتمعها مُلتحمة مع شعبها ومُرتبطة بهمومه وآلامه وأحلامه، مُتبنية طموحه المشروع في حياة كريمة تحت ظل عقيدته وقيمه الدينية الراقية المُتسامحة.

وأكد الدكتور مرسي بأننا نتقدم بهذا البرنامج ونحن عازمون على إعادة وجه مصر العظيم والتي ضاع دورها الوطني والعربي والدولي بفعل الاستبداد والفساد وإهدار اقتصادها بفعل الظلم وغياب العدل، وضاعت حرية أبنائها بفعل انهيار منظومة الحقوق والحريات وغابت الفرصة العادلة أمام أبناء وبنات أمتنا بفعل الفساد الإداري والاقتصادي الذي استشرى في جسد الدولة المصرية، ونحن عازمون أيضًا على إعادة وجه مصر المُشرق ومكانتها التي تليق بها والتي يفتخر بها كل مصري وكل مواطن شريف تحلم بمصر الرائدة، التي كانت يومًا وستعود غدًا صاحبة السبق الحضاري بين الأمم، مُشيرًا إلى أن هذا المشروع

انحاز هذا المشروع في مرجعيته للإسلام وللانتساب الوطني ولخيار الديمقراطية الحقيقية، مؤكدًا على ضرورة الإدراك بأن نهضة الأمة لن تتم بفصيل أو جماعة أو تيار مهما كان شأنه، وأن السبيل للنهضة هو تكاتفنا جميعًا وإصرارنا على إنجاز هذه النهضة وتحمل أعبائها الثقيلة، فإن كانت التجاذبات السياسية قد باعدت بيننا قليلًا أو كثيرًا، فإن النهضة ومشروعها الرائد سيجمعنا ويوحد جهودنا بإذن الله وبركته. وأنهى الدكتور مرسي تعقيبه على برنامجه الانتخابي قائلًا: "إذ نؤمن بأن من نذر نفسه للعمل العام، وجب عليه مُصارحة الناس برؤاه والسياسات التي يتبناها . ومن هنا نضع بين أيديكم تباعًا ملامح مشروع النهضة المصرية، آملين من الله عز وجل القبول، ومن شعب مصر العظيم بكامل طوائفه أن يشاركنا في تقييمه ونقاشه وتشكيله كي يكون نبراسًا يُنير لنا طريقنا في بناء الدولة المصرية الحديثة" . . وفقنا الله وإياكم لما فيه خير مصر وشعبها.

Nahda.EG.pdf

لقراءة البرنامج اضغط العلامة PDF

https://youtu.be/MQySFIKcATQ?si=L223mpaz5HWN66Xm

https://youtu.be/nYdcoxuEZyw?si=f8j2HjarX9Hhcq_K

https://youtu.be/oaChVDtS4NO?si=FTbI-w3pMuhPhcIC

https://youtu.be/QC9N_94ENdM?si=xWpZtfjsVttLURZt

https://youtu.be/SOCHB2HQYFQ?si=waaP6pbECFLm0GHF

https://youtu.be/ES752weoPHU?si=RE1qXaLAGyZEJ33s

https://youtu.be/ykosNFOQb4Y?si=ycT6p_MSGDNob9AO

https://youtu.be/T4OMSnXxwOg?si=6doLtCfTNIzM79OZ

https://youtu.be/foU0pi9mbRs?si=9yt9rbK5BkACEVSK

https://youtu.be/IriHGK_biNg?si=QGeVwe0fFXtx4q1A

https://youtu.be/sbL5aUobhKc?si=npgCh9I8JmFEbf41

https://youtu.be/Pw8g8oadmls?si=ZJWPTZ0F66etQFkW

https://youtu.be/PTeyAFagda4?si=4y7c0PMU2BKoQN5f

https://youtu.be/lk_B-SM20E8?si=eFet8liNI2iGLMBM

https://youtu.be/fURy7hb9Ik8?si=Pf4MpdOlwScliuJ2

كتبي عن فترة الرئيس الأسبق دكتور محمد مرسي والجماعة الإرهابية

لقراءة الكتب وتحميلها اضغط الرابط الخاص بكل كتاب:

"كتابي عن "مصر ومحمد مرسي و 30يونيو – موقع الدكتور علي السلمي

عام من الإخفاق – موقع الدكتور علي السلمي

دكتور علي السلمي-كي لا ننسى – موقع الدكتور علي السلمي

ثالثاً: مصر المحروسة وثورة 30 يونيو 2013

1. ثورة 30 يونيو 2013 [4]

ميدان التحرير في 3 يوليو 2013

التاريخ	30يونيو – 3يوليو 2013
المكان	مصر
	E "08'14°31 N"40'02°30
الأهداف	المعارضة: المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة.
	المؤيدون: المطالبة ببقاء محمد مرسي رئيسًا.
قادة الفريقين	
	حملة تمـــــــــرد

[4] مظاهرات 30 يونيو 2013 في مصر – ويكيبيديا

جبهة الإنقاذ الوطني

القوات المسلحة المصرية

الشرطة المصرية

التحالف الوطني لدعم الشرعية

الإخوان المسلمين

حزب الحرية والعدالة

ويكيبيديا © | خريطة الشارع المفتوحة

جرت مظاهرات[5] 30 يونيو 2013 في مصر في محافظات عدة، نظمتها أحزاب وحركات معارضة للرئيس محمد مرسي كحركة تمرد وجبهة الإنقاذ الوطني، كما دعت لها عدة قنوات مصرية مؤثرة كقناة الفراعين.[1][2][3] توقيت المظاهرات كان محددًا مسبقًا منذ أسابيع. قدرت هيئة الإذاعة البريطانية عدد المحتجين بنحو 4 مليون متظاهر، بينما قالت مصادر أخري أنهم بلغوا 14 مليون أو 30 مليون متظاهر.[4] طالب المتظاهرون برحيل الرئيس محمد مرسي، الذي أمضى عامًا واحدًا في الحكم متهمين

[5] استمرت وسائل الإعلام الغربية في اطلاق لفظ "مظاهرات" أو "انقلاب" على أحداث 30 يونيو 2013

إياه بالفشل في إدارة البلاد.[5] وردددوا هتافات "يسقط حكم المرشد" " و" يسقط تجار الدين" و "ارحل يا مرسي" و" ضحكوا علينا باسم الدين لا إخوان ولا مسلمين" .[6][7][8][9][10]

في يوم 3 يوليو، أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقتها إلغاء حكم محمد مرسي، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا، المستشار عدلي منصور الذي رقّى السيسي إلى رتبة المشير بعد ثمانية أشهر.

في اليوم الأول من التظاهرات وقع قتلى وجرحى. وأحرقت مكاتب لجماعة الإخوان المسلمين، ومقرها في المقطم بالقاهرة.[11] الاشتباكات عند مقر الإخوان في المقطم أوقعت 10 قتلى.[12] في اليوم التالي، وقد جرت مظاهرات في الشهر نفسه للقوى المؤيدة للرئيس، وحملت شعارات "نبذ العنف "و" الدفاع عن الشرعية".

في عصر اليوم التالي، 1 يوليو، أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانًا يمهل القوى السياسية مهلة مدتها 48 ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي، وذكر البيان أنه في حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها.[13] في أعقاب ذلك، طالب كل من حزب النور السلفي والدعوة السلفية الرئيس محمد مرسي بالموافقة على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وجاء في البيان تعبير عن الخشية من عودة الجيش للحياة العامة.[14] وفي نفس اليوم استقال خمس وزراء من الحكومة المصرية تضامنًا مع مطالب المتظاهرين، واستقال مستشار الرئيس للشؤون العسكرية الفريق سامي عنان، الذي قال أن منصبه كان شرفيًا ولم يكلف بأي مهمة.[15] وقدم 30 عضوًا في مجلس الشورى استقالاتهم.[16] وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط، وكالة الأنباء الرسمية، أن محمد كامل عمرو وزير الخارجية قدم استقالته، ولم تقدم تفاصيل أكثر.[17] وفي الليل، أصدر التحالف الوطني لدعم الشرعية بيانًا جاء فيه إعلان الرفض البات والمطلق محاولة " البعض استرداد هذا

الجيش للانقضاض على الشرعية والانقلاب على الإرادة الشعبية".[18] وقد أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها تضامنها مع بيان القوات المسلحة مذكرة بأنها تقف على مسافة واحدة من جميع التيارات السياسية.[19] وأسهم بيان الجيش في دفع مؤشرات البورصة المصرية حيث زادت القيمة السوقية للأسهم نحو عشرة مليارات جنيه.[20]

https://youtu.be/GQ1tNopb97k?si=T7f0MM5VkdZiXnw3

وأصدرت الرئاسة المصرية بيانًا في الساعات الأولى من الثلاثاء 2 يوليو جاء فيه أن الرئاسة المصرية ترى أن بعض العبارات الواردة في بيان الجيش «تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب».[21]

في 3 يوليو، وبعد انتهاء المهلة التي منحتها القوات المسلحة للقوى السياسية، في التاسعة مساءً، وبعد لقاء مع قوى سياسية ودينية وشبابية، أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقتها والمشير حاليا، إلغاء حكم الرئيس محمد مرسي على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد لحين

إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، مع جملة إجراءات أخرى أعلن عنها.[22] وتبع ذلك البيان احتفالات في ميدان التحرير وعدد من المحافظات المصرية.[23]

الخلفية والتحضير

مسيرة احتجاجية مناهضة لمرسي في القاهرة، مصر،

28 يونيو 2013 محتجون معارضون لمرسي في يونيو 2013.

تولى محمد مرسي رئاسة الجمهورية بعد فترة أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد عقب سقوط حكم محمد حسني مبارك الذي أعلن تنحيه عن الحكم بعد 18 يومًا من التظاهرات. مع مرور عشرة أشهر على حكم محمد مرسي، تأسست حركة تمرد في 26 أبريل 2013، وهي حركة تجمع توقيعات المصريين لسحب الثقة من محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. أعلنت الحركة عن جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من مرسي، ودعت هؤلاء الموقعين للتظاهر يوم 30 يونيو.[24] وقد تجاهل مرسي هذه التوقيعات ورفض إجراء الانتخابات المبكرة واصفا اياها بالمطالب العبثية.[25] ورفضت المعارضة دعوة محمد مرسي للحوار وتشكيل لجنة لتعديل الدستور والمصالحة الوطنية، وذلك في خطاب امتد لساعتين ونصف.

وتلا محمد البرادعي بيان جبهة الإنقاذ المعارضة، وقال إن خطاب محمد مرسي "عكس عجزًا واضحًا عن الإقرار بالواقع الصعب الذي تعيشه مصر بسبب فشله في إدارة شؤون البلاد منذ أن تولى منصبه قبل عام". وتمسكت الجبهة بالدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.[26]

https://youtu.be/n3C0TrcJ9NA?si=jc6XJGlcfjcrCUQE

دعا شيخ الأزهر أحمد الطيب في بيان كل مصري إلى تحمل مسؤوليته "أمام الله والتاريخ والعالم" وحذر من الانجراف إلى الحرب الأهلية " التي بدت ملامحها في الأفق والتي تنذر بعواقب لا تليق بتاريخ مصر ووحدة المصريين ولن تغفرها الأجيال لأحد".

ودعا بابا الأقباط الأرثوذكس تواضروس الثاني المصريين إلى التفكير معًا والتحاور معًا، وطلب منهم الصلاة من أجل مصر.[24]

30 يونيو

تجمع عدد كبير من معارضي نظام الرئيس المصري محمد مرسي في الذكرى الأولى لتوليه منصب رئيس الجمهورية مطالبين بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وقد تركزت التجمعات في ميدان التحرير وفي الميادين الرئيسية في عدد كبير من المحافظات، فيما خرج أنصار مرسي في تظاهرات مؤيدة له في أماكن مختلفة أبرزها وأكبرها في ميداني رابعة العدوية والنهضة.

https://youtu.be/dd8H-PbBcLw?si=SxlVI3ovndAFsv8z

في القاهرة قامت حركة تمرد بالتظاهر أمام قصر الاتحادية وعرض الاستمارات التي وقعها عدد كبير من المصريين، بلغ 22 مليون حسب ما اعلنته الحركة،[24] مطالبة بعزل محمد مرسي.

متظاهرون يرفعون علم مصر في يونيو 2013

متظاهرون في يونيو 2013

1يوليو

أصدر وزير الدفاع المصري آن ذاك الفريق أول عبد الفتاح السيسي بيانًا في الرابعة عصرًا بتوقيت القاهرة، ذكر فيه " مظاهرات وخروج شعب مصر العظيم» وأن «من المحتم أن يتلقى الشعب ردًا على حركته، وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدرًا من المسؤولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن" .

وأشار البيان إلى أن القوات المسلحة " لن تكون طرفًا في دائرة السياسة أو الحكم". وأن الأمن القومي للدولة معرض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها . البيان أشار أيضًا إلى معاناة الشعب المصري، وأنه " لم يجد من يرفق به أو يحنو عليه" . أمهلت القوات المسلحة في بيانها هذا مهلة 48 ساعة للجميع "لتلبية مطالب الشعب".[13]

اثار إصدار هذا البيان فرحة واضحة في المطالبين بإسقاط الرئيس في جميع أنحاء البلاد، واستمرت صيحات "الجيش والشعب إيد واحدة".[27]

2يوليو

أصدرت محكمة النقض حكمًا ببطلان تعيين النائب العام طلعت عبد الله، الذي شغل المنصب بعد عزل مرسي لعبد المجيد محمود.[28] ووقعت اشتباكات في محيط جامعة القاهرة استمرت إلى صباح اليوم التالي، أدت إلى مقتل 22 شخصًا.[29]

3يوليو

المقالة الرئيسة: انقلاب 3 يوليو 2013 في مصر

متظاهرات يرفعون الكارت الأحمر لمرسي

أعلن المتحدث العسكري العقيد أحمد علي أن قيادة القوات المسلحة تجتمع بقيادات سياسية ودينية شبابية، وأضاف أن بيانًا سيصدر عن القيادة العامة بعد انتهاء الاجتماع. في أثناء ذلك نُشر على صفحة فيس بوك الخاصة بمستشار الرئيس للشئون الخارجية عصام الحداد منشورًا باللغة الإنجليزية، جاء في مقدمته "من أجل مصر والدقة النار تحية هيا ندعو ما تحدث في مصر باسمه الحقيقي: انقلاب عسكري". وقال أن هذه الكلمات ربما تكون آخر ما يكتب على صفحته. لكن المنشور ذكر أيضًا أن شعبية الرئيس مرسي تراجعت بشدة.[30]

بعد اجتماع لقادة القوات المسلحة مع قوى سياسية ودينية وشبابية، في حوالي التاسعة مساءً بتوقيت القاهرة، أذاع التلفزيون الرسمي بيانًا ألقاه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، أنهى فيه رئاسة محمد مرسي، وعرض خارطة طريق سياسية للبلاد اتفق عليها المجتمعون، تتضمن تسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا حتى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وبين أن له سلطة إصدار إعلانات دستورية. وتشكيل حكومة كفاءات وطنية، وتشكيل لجنة من التيارات السياسية وخبراء الدستور لمراجعة دستور 2012 الذي عطل مؤقتًا. وجاء في البيان أيضًا دعوة المحكمة الدستورية العليا إلى سرعة إصدار قانون

انتخابات مجلس النواب.[22] وحضر ذلك الاجتماع كلا من: عبد الفتاح السيسي، محمد البرادعي، شيخ الأزهر أحمد الطيب، والبابا تواضروس الثاني، ممثل عن حزب النور، ممثل عن حركة تمرد.

تدخل الجيش

طالب المتظاهرون المعارضون للرئيس الأسبق محمد مرسي بتدخل الجيش للاستجابة لمطالبهم وردددوا هتاف " انزل يا سيسي مرسي مش رئيسي"،[31] وقد أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة عدة بيانات تمهل فيها الرئيس الأسبق محمد مرسي لكي تحل خلافاته مع معارضيه وإلا ستتدخل لحل الأزمة،[32] ولكن أعلن مرسي رفضه لها.[33] وفي 3 يوليو 2013 ، قاد وزير الدفاع اللواء عبد الفتاح السيسي انقلاباً لإزاحة مرسي من السلطة ووقف العمل بالدستور وأعلنت القوات المسلحة انحيازها لمطالب الشعب.[34] وجاءت هذه الخطوة بعد أن زعم الجيش أن إنذاراته للحكومة بـ "حل خلافاتها" مع المعارضين لمنع حدوث حرب أهلية قد تم تجاهله.

اعتقل الجيش مرسي وقادة الإخوان المسلمين،[35] وأعلن رئيس قضاة المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور رئيسًا مؤقتًا لمصر. وأعقب الإعلان احتفالات ومظاهرات واشتباكات بين مؤيدين ومعارضين للخطوة في عموم مصر. عمل الجيش بحضور شيخ الأزهر أحمد الطيب، بابا الأقباط الأرثوذكس تواضروس الثاني وزعيم المعارضة محمد البرادعي، وممثل حزب النور السلفي جلال مرة.[36]

مظاهرات مضادة

المقالات الرئيسة: اعتصام رابعة العدوية وفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة

مظاهرات مؤيدو مرسي في رابعة العدوية

صورة جوية لمؤيدي مرسي

دعي التحالف الوطني لدعم الشرعية لمظاهرات مضادة تزامنت مع اعتصام معارضي الرئيس محمد مرسي بميدان التحرير تنديدًا بسياساته ومطالبته بالتنحي وإعلان انتخابات رئاسية جديدة، فخرج عشرات الآلاف من مؤيدي بقاء محمد مرسي من أطياف أخرى كثيرة من الشعب المصري ليست منتسبة لجماعة الإخوان المسلمين للاعتراض علي دعوات إسقاط محمد مرسي في ميدان رابعة العدوية واعتصام ميدان القائد إبراهيم في الإسكندرية واعتصام ميدان النهضة بالجيزة وميدان رمسيس بالقاهرة وميدان الشون بالمحلة الكبرى، وأمام الحرس الجمهوري[37][38][39][40] وفي 2 أغسطس قُدر عدد معتصمي رابعة بنحو 85 الف متظاهر.[41]

وفي 14أغسطس 2013 تدخلت قوات الأمن المصرية لفض الاعتصامات بعد فشل المفاوضات لفضه سلميًا وضمان الخروج الآمن للمعتصمين،[42] حيث أتهمت وزارة الداخلية الاعتصام بأنه مسلح ويهدد أمن الدولة.[43][43] مما أدي لـ 904–1,000+ قتيل منهم 817 في ميدان رابعة العدوية، و87 في ميدان النهضة واعتقال نحو 22,000 شخص في كافة أنحاء البلاد بحسب منظمة هيومن رايتس ووتش.[41] بجانب مقتل 43 شرطي وإصابة 200 أخرون بحسب وزارة الداخلية.[44]

الخصائص

مظاهرات ضد مرسي

المشاعر المعادية لأمريكا

منذ تنصيب محمد مرسي في يونيو 2012 ، نما الشعور بمعاداة أمريكا داخل جزء كبير من المجتمع المصري الذي عارض مرسي والإخوان المسلمين .تم تحديد آن دبليو باترسون، السفيرة الأمريكية في مصر، خلال الأحداث باعتبارها المسؤولة عن التآمر المزعوم لإحضار مرسي إلى السلطة وعقد صفقات مع كبار مسؤولي جماعة الإخوان المسلمين .قالت باترسون سابقًا إن البيت الأبيض يدعم محمد مرسي . وقالت "البعض يقول إن تحركات الشارع ستؤدي إلى نتائج أفضل من الانتخابات. بصراحة ، أنا وحكومتي متشككون بشدة" . عدد من النشطاء البارزين مثل جورج اسحق أطلق عليها اسم "السيدة الشريرة التي تخلق الانقسامات" بينما قال حسن شاهين، أحد مؤسسي حركة تمرد، إن "أمريكا والإخوان اتحدوا لإسقاط الشعب المصري."[45] قدم معارضو مرسي رمزًا لها في الشوارع، مما يعكس غضبهم مما يعتقدون أنه دور الحكومة الأمريكية المتداخل في شؤون البلاد.

في ميدان التحرير ومواقع الاحتجاج الأخرى في جميع أنحاء مصر، كانت هناك لافتات كبيرة تعبر عن الحب للشعب الأمريكي والكراهية تجاه الإدارة الأمريكية. كانت الملصقات المعادية لأمريكا شائعة بين المتظاهرين المناهضين لمرسي، حيث تم لصق صورة باترسون على لافتات عليها علامة X حمراء اللون أو ملطخة بالشتائم، وأكثرها شيوعًا هي "الحيزبون" (وتعني الغول).[46]

إجراءات مصاحبة لعزل محمد مرسي

صدرت إجراءات قضائية ضد عدد من الشخصيات القيادية في التيار الإسلامي:[47] (للاطلاع على قائمة الأسماء ارجع الى المصدر مظاهرات 30 يونيو 2013 في مصر – ويكيبيديا

التفاعل الدولي

منظمات

- الأمم المتحدة :صدر بيان في 1 يوليو عن المكتب الإعلامي لأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون جاء فيه» ينبغي توجيه إدانة قوية لما تردد عن سقوط عدد من القتلى والجرحى وكذلك الاعتداء الجنسي ضد المتظاهرات إضافة إلى أعمال تدمير الممتلكات وذلك رغم ما يبدو من أن الغالبية العظمى من أولئك الذين يشاركون في الاحتجاجات يقومون بذلك سلميًا".[48] يوم الثلاثاء، تلا روبرت كولفيل من مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بيانا . واضاف (اقتباس مضمن) اننا نتابع بقلق بالغ الوضع المتوتر للغاية في مصر ونرغب في نقل رسالة تضامن قوية ودعم للشعب المصري.
- "ندعو الرئيس المصري للاستماع إلى مطالب ورغبات الشعب المصري ومعالجة القضايا الرئيسية التي أثارها المعارضة والمجتمع المدني في الأشهر الأخيرة، وكذلك الاستماع إلى الدروس من الماضي في هذا الوضع الهش بشكل خاص ".
- الاتحاد الأوروبي :أصدر الاتحاد الأوروبي تصريحًا مقتضبًا ورد فيه :"إننا ندعو جميع القوى السياسية في مصر إلى التزام الهدوء وتجنب العنف ومباشرة الحوار السياسي."[49]

دول

- الولايات المتحدة :قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما "الرئيس مرسي رئيس منتخب لكن على حكومة مرسي الآن احترام المعارضة وجماعات الأقليات." [50] وتعقيبًا على بيان القوات المسلحة في 1 يوليو، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية "نحن في عملية استعراض لذلك البيان، ولسنا متأكدين تمامًا عن ما سيحدث بشكل أو آخر في الـ 48 ساعة المقبلة".[51]
- إسرائيل :قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لصحيفة كوريري ديلا سيرا الإيطالية : " مثل الجميع، نحن نراقب بعناية ما يحدث في مصر "تذكر أنه على مدار 30 عامًا حتى الآن، كان لدينا مرساة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وكانت تلك معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. ونأمل أن يتم

الحفاظ على السلام" .وقال السفير الإسرائيلي السابق في مصر، إيلي شاكيد، " عدم الاستقرار مضر لإسرائيل. عدم الاستقرار مضر بالشرق الأوسط، وأضاف :حتى مع وجود المتطرفين في السلطة، فقد أظهروا أنهم يفهمون قيمة مصر أو مصالحها".[52]

- روسيا :أصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً أشارت فيه إلى أن على جميع الأطراف في السياسة المصرية الامتناع عن استخدام العنف لأنه "سيؤدي إلى مزيد من التصعيد" في البلاد. وقال البيان "نحن ندرك تماما أن القضايا المعاصرة في مصر لا يمكن حلها ما لم يتم التعامل معها من خلال سياق قانوني من أجل ضمان الوحدة الوطنية والتوافق على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة".[53]
- المملكة المتحدة - صرح رئيس الوزراء ديفيد كاميرون في مجلس العموم في 3 تموز/وليو أنه: "يجب أن نناشد جميع الأطراف التزام الهدوء ووقف مستويات العنف، ولا سيما الاعتداءات الجنسية"، وأن هذا ليس من أجل المملكة المتحدة. "لدعم أي مجموعة أو حزب بمفرده. ما يجب أن ندعمه هو عمليات ديمقراطية مناسبة وحكومة مناسبة بالتراضي."[54]
- أستراليا :أثناء إصدار تحذير سفر للأستراليين الراغبين في زيارة مصر، تحدث وزير الخارجية بوب كار عن العنف في مصر. وقال: "للأسف، هناك أيضاً تقارير تفيد بأن متطرفين إسلاميين هددوا بالعنف ضد الكنائس والطوائف القبطية. نحث جميع الأطراف على نبذ العنف في التجمعات في الشوارع، وحث الشرطة والجيش المصريين على ممارسة ضبط النفس المناسب في حفظ النظام العام."
- فرنسا :دعا المتحدث باسم الخارجية الفرنسية فيليب لاليو السلطات المصرية للاستماع إلى "المخاوف المشروعة" للمحتجين.[53]

- الإمارات :وصف قائد شرطة دبي ضاحي خلفان على حسابه على تويتر البيان الصادر عن الجيش المصري بأنه "داعم لمطالب الشعب" . واضاف "كونوا مع الناس لا ضدهم لانهم وحدهم هم القادرون على استقرار البلد."[55]
- سوريا - :قال وزير الإعلام عمران الزعبي إن الأزمة السياسية في مصر لا يمكن تجاوزها إلا إذا أدرك مرسي أن الغالبية العظمى من شعبه المصري يرفض وجوده ويريد إزالته. في 3 يوليو ، وصف جماعة الإخوان المسلمين بأنها منظمة "إرهابية" و "أداة أمريكية."[56]
- قال وزير الإعلام عمران الزعبي إن نموذج جماعة الإخوان المسلمين في السلطة «سقط إلى غير رجعة» وقال إن " نموذج حكم الإخوان في مصر توفي، لكن شهادة وفاته لم تصدر بعد. . .والإخوان لديهم قدرة استثنائية على التخريب، واستطاعوا أن تخربوا في سنة ما بني منذ ثورة جمال عبد الناصر".[57]
- لاحقاً ، وفي حديث لصحيفة الثورة السورية، قال بشار الأسد إن ما تحدث في مصر "هو سقوط لما يسمى الإسلام السياسي"، وأضاف "من يأت بالدين ليستخدمه لصالح السياسة أو لصالح فئة دون أخرى سيسقط في أي مكان في العالم".[58]
- نيجيريا :حثّ وزير الشؤون الخارجية النيجيري أولوغبينغا أشيروا الجالية النيجيرية في مصر على التزام الهدوء يوم الاثنين بعد أحداث العنف الأخيرة، قائلًا: "أنا على اتصالٍ مع سفيرنا في القاهرة . ونحن نراقب التطورات بعناية، ولكن ليس هناك ما يدعو للقلق. أعتقد أن السلطات في مصر ستقوم باحتواء على الوضع. كما أن السفير على اتصال مع قيادة الجالية النيجيرية في مصر بخصوص ضرورة التزام الهدوء."[59]
- أستراليا :أصدرت الحكومة تحذيرًا لمواطنيها الراغبين بالسفر إلى مصر، وصرح وزير الخارجية الأسترالي بوب كار حول العنف الحاصل قائلًا: " للأسف، وردت أيضًا تقارير تفيد بأن المتطرفين

الإسلاميين قد هددوا بممارسة العنف ضد الكنائس والمجتمعات القبطية. نحن نحث جميع الأطراف على نبذ العنف عند إقامة المسيرات في الشوارع، وعلى الشرطة المصرية والجيش ممارسة ضبط النفس المناسب حفاظًا على النظام العام."[60]

- تونس: استبعد رئيس الوزراء علي العريض انتقال ما تحدث في مصر إلى تونس قائلًا "أستبعد سيناريو مشابه لما تحدث في مصر لثقتي الكبيرة في وعي التونسيين وقدرتهم على قياس إمكانيات البلاد". وأضاف "منهجنا يتسم بالتوافق والشراكة ولا مبرر في اتجاه إهدار الوقت أو تعميق التجاذبات"، واعتبر أن ما تحدث في مصر انقلاب عسكري عن الشرعية. وهذا ما أكده الرئيس المنصف المرزوقي كذلك.

كتابي عن ثورة 30 يونيو (للقراءة والتحميل اضغط الرابط)

ثورة 30 يونيو 2013 – موقع الدكتور علي السلمي

https://youtu.be/Qv7BB-jR9VE?si=3YS02-iQpEVfPEoW

الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور

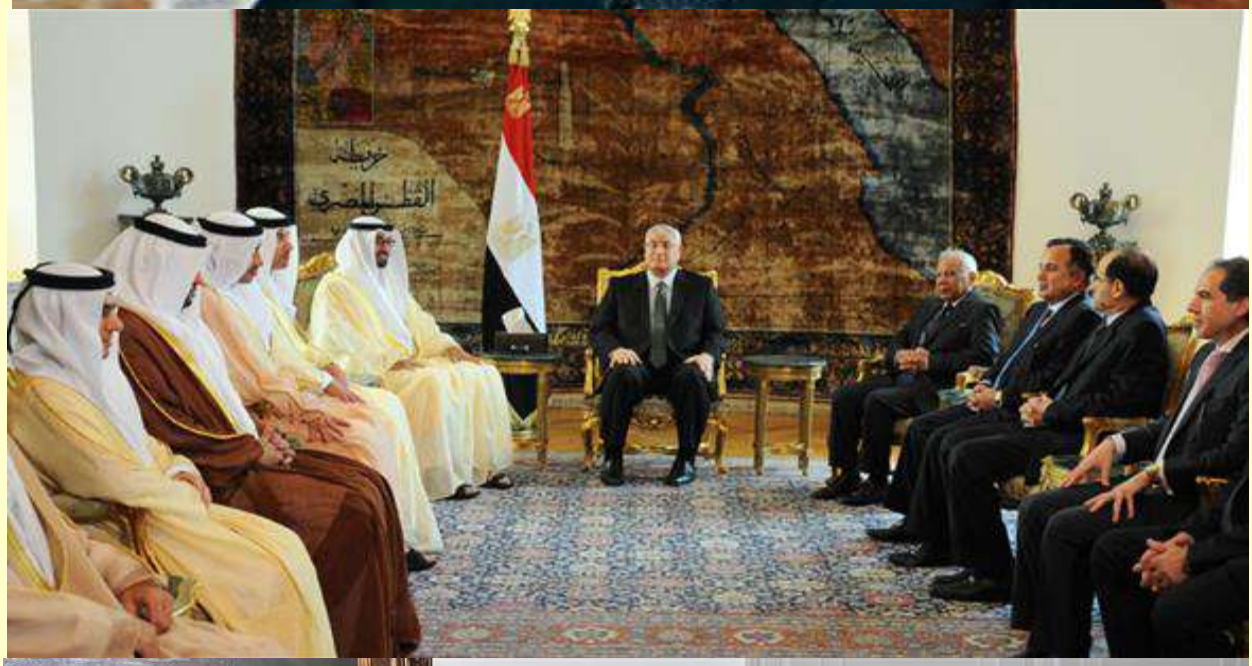

من هو عدلي منصور، رئيس مصر المؤقت؟

أصبح رئيس المحكمة الدستورية العليا المصرية عدلي محمود منصور، رئيسا مؤقتا لمصر، وذلك بعد أن أطاح الجيش بالرئيس المصري محمد مرسي.

وأوقفت القوات المسلحة العمل بالدستور في الثالث من يوليو / تموز، كما أعلن القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح السيسي عن أن منصور سيتولى مهام الرئاسة حتى تجري الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة.

وبعد أن كان نائبا لرئيسها منذ عام 1992، انتخب منصور رئيسا للمحكمة الدستورية العليا في مايو عام 2013 من قبل جمعيتها العامة المؤلفة من 10 أعضاء بعد تعديل قانونها وفقا لدستور 2012.

وكان من المفترض أن تحلف اليمين رئيسا للمحكمة في الأول من يوليو/تموز، إلا أن الأحداث التي جرت في الثلاثين من يونيو/حزيران حالت دون ذلك. ويصف موقع مصراوي الإلكتروني منصور بأنه رجل يكتنفه قدر من "الغموض"، وأنه لم يظهر كثيرا في وسائل الإعلام.

وحصل منصور، الذي ولد في القاهرة عام 1945، على شهادة الليسانس من كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام 1967، والتحق بمجلس الدولة عام 1970، ليتقلد عددا من المناصب حتى عين نائبا لرئيس المحكمة الدستورية العليا عام 1992.

ترأس منصور جلسات الاستماع الدستورية عام 2012 والتي ألغت قانون "العزل السياسي"، الذي كان يحظر على أعضاء النظام السابق المنافس في الانتخابات.

وكان من شأن ذلك القانون أن يسمح لأحمد شفيق آخر رئيس للوزراء في نظام مبارك أن يخوض السباق كمرشح في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. ويبدو أن اسم منصور قد ظهر لأول مرة حين اقترح أن يتولى رئاسة البلاد في الثلاثين من يونيو 2013.

ففي اليوم الأول من موجة الاحتجاجات التي خرجت في الثلاثين من يونيو 2013، قامت مجموعة تطلق على نفسها اسم "الشعب يريد" بتوزيع عريضة على المتظاهرين يطالبون فيها بتشكيل مجلس رئاسي لإدارة البلاد، ووضع منصور على رأس قائمة أعضاء ذلك المجلس.

وقد رحب مستخدمو موقع المدونات المصغرة والتواصل الاجتماعي تويتر بتعيين منصور رئيسا مؤقتا لمصر. وفي حديثه إلى بوابة الشباب التابعة لصحيفة الأهرام، وصف المستشار حامد الجمل منصور بأنه رجل "هادئ الطباع، يصدر قرارات متوازنة، وسيعمل على احترام إرادة الشعب المصري".

عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور[6]

وزارة ابراهيم محلب الأولى

[6] 002- عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور

وزارة حازم البيلاوي

جمهورية مصر العربية
رئاسة الجمهورية
الجريدة الرسمية

قرار رئيس الجمهورية رقم 72 لسنة 2014 بتشكيل حكومة المهندس ابراهيم محلب

https://youtu.be/-AP1HAF6Qb4?si=lnjkbaobxgAn4Sxw

https://youtu.be/uOqxgTdcGEY?si=FuJJ4_46pML1dcYU

https://youtu.be/vg3-7SJcpCg?si=HFSIWHBwvQ-CfGFx

https://youtu.be/9LStJynlXaY?si=algb9fHW13JYsU9L

https://youtu.be/UZh8Udw3JA8?si=HDEss-R9C9eeWA52

رابعاً: مصر المحروسة ورؤية السيسي لمستقبلها !

الرؤية العامة	عيش	عدالة أجتماعية	و كرامة إنسانية

التنمية الإقتصادية	السياسات الاقتصادية	تحديث نظم الري	التنمية الزراعية و الفلاح	تنمية الثروة السمكية
الطرق و النقل	التنمية السياحية	تطوير التعليم	الصحة	مياه الشرب و الصرف الصحي
مصادر الطاقة	لا مركزية إدارية	عاصمة جديدة	التنمية الصناعية	التنمية التعدينية
تطوير الأوقاف	العمل الأهلي	متحدي الأعاقة	تأهيل اطفال الشوارع	النهوض بالرياضة
تطوير منظومة الأمن	التزامات دستورية	ثقافة و إعلام و إبداع	حقوق المرأه	القضاء و العدالة
محددات السياسة الخارجية	الخطاب الديني	هل تحقق الرؤية عيش أفضل؟		

بسم الله الرحمن الرحيم

شعب مصر العظيم

شاءت الأقدار أن تكون تلبيتي للنداء وترشحي للرئاسة في مرحلة من أصعب المراحل في التاريخ المصري المعاصر، لقد ثار الشعب المصري العظيم مرتين متتاليتين باحثاً عن الحرية والعزة والكرامة الإنسانية، مطالباً بعيش كريم وعدالة اجتماعية.

لقد كان بإمكاني أن أضع رؤية للسنوات الأربع القادمة، ولكن إدراكاً مني لحجم التحديات وعظم المسئولية التي نتجت عن انعدام التخطيط وترحيل التصدي للمشاكل، والتحديات العديدة الواضحة، وفي مواجهة أمينة وواقعية مني أمام شعب من المتوقع أن يصل تعداده عام 2050 حوالي مائة وخمسون مليون نسمة، مع تحديات كثيرة: أين سيعيش؟، وما هي مصادر سداد مديونياته؟، ومصادر تمويل بناء حاضره ومستقبله؟، وما هي مقومات اقتصاده؟ وكيف سنبني الشخصية المصرية الجديدة علماً، وخُلقاً، ومعرفة، وثقافة؟ كل هذا فرض علي أن أضع رؤية تؤسس لمصر العصرية التي أعدت العدة ليحيا أبناؤها الحياة الكريمة التي يستحقونها.

لقد حان وقت البناء والتحديث، فمصر تستحق أن تتبوأ مكانها الطبيعي بين دول العالم المتحضر، وأن تنهض باعثة لعصر حديث يُحقق فيه أبناؤها طموحاتهم في دولة عصرية، تحارب الفقر وتقهره، دَعاماتها الاقتصادية متنوعة، ثابتة، متينة ومتنامية بمعدلات تحقق العيش الأفضل، وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية رفيعة المستوى تحفظ للمصري كرامته، دولة تُعَظِم من أصولها وتُحَسِن من استثمار عائداتها لخدمة مواطنيها ورعايتهم. دولة ينتشر مواطنوها على كامل أراضيهم مكتشفين لكنوز بلدهم من ثروات طبيعية ومياه جوفية، وأراضي زراعية، ومناطق سياحية، دولة تعي أخطاء الماضي، وتُخطط لتعمير مُنظم يُوفر لأبنائها مسكناً كريماً متكامل الخدمات، دولة فيها المرافق ممتدة، مناطقها الصناعية

متنوعة ومنتشرة حيث يسكن أهلها لتعاظم الاستفادة من الأيدي العاملة ولتطرق أبواب التشغيل كل ركن من أركانها، دولة تُحسِن تنشئة وتأهيل أبنائها علمياً، ورياضياً، وثقافياً، وخُلقياً. إذا كان هذا هو حلم كل مصري وحلمي معهم كمصري، فقد وفقني الله أن أضع رؤية تؤسس لتحقيق ذلك الحُلم. رؤية تضع الخطوات التنفيذية لتحقيق ما يصبوا إليه المصريون، وتؤسس لدولة عصرية تَليق بمكانة مصر التاريخية وشعبها العظيم.

رؤيتي مفتاحها قرارات وتوجهات تفتح أبواب التحديث والعمل والتنمية والاجتهاد أمام أبناء مصر كافة في مساواة هي الأولى من نوعها بين أبناء كافة محافظات مصر فالكل سواء وفرص التنمية متكافئة أمام الجميع.

رؤيتي ترتكز في مقدمة أولوياتها القضاء على الفقر، وعلى الأمراض المزمنة، وعلى العشوائيات، وبصورة موازية تحقق العدالة الاجتماعية والعيش الأفضل، تسعى الرؤية إلى استخدام رشيد لأصول الدولة وثرواتها وأموالها وإلى تنمية اقتصادية غير مسبوقة قائمة على دعامات متنوعة ومتينة وإلى تصدٍ حقيقي وواقعي وصادق لكافة التحديات بشفافية كاملة وأمانة للمسئولية لوضع الحلول الملائمة والمنتجة دون تراخ أو تأخير.

إن شعب مصر مدعو لإحداث تلك النقلة النوعية لأبنائهم وأسرهم وبلدهم، مطلوب منهم بعد أن عاشوا على مدار الزمان على 6 % من أراضيهم أن ينتشروا على 100 % من أرض مصر. وأن يجنوا ثمار هذا الانتشار وهذا الجهد مما يرزق به الله تصديقاً لقوله تعالى "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ" صدق الله العظيم.

لقد خرج المصريون ليبهروا العالم بثورتهم، وبطرحهم الدستوري الجديد الذي يؤسس للديمقراطية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وعَهدٌ عَلى أن أضع نصب عيني تحقيق كافة أهداف 25 يناير

و30 يونيو بما في ذلك كافة الاستحقاقات الدستورية، ووضعها موضع التنفيذ كي تقر أرواح أبنائنا من الشهداء والمصابين وكافة الذين خرجوا إلى الشوارع والميادين ومن آزروهم وأيدوهم، أن بلدنا الغالية تسير في طريقها السليم وفقاً لخارطة الطريق المرسومة. إن التحديات جسيمة وقوى الشر والإرهاب تتربص بمصر.

فى ظل أوضاعنا الاقتصادية، وأعباء مديونياتنا، كل هذا يجعل العبء كبير والتحدي خطير، ولكنى كرجل أمضيت عمري مستعداً لتقديم روحي فداءً للوطن، وتربيت في مدرسة عسكرية فريدة من نوعها لا تعرف معنى الهزيمة، ولا الخنوع، تُعلى مبادئ العزة والكرامة. فقد أعددت العدة لخوض المعركة الكبرى، معركة مكافحة الإرهاب، معركة البناء والتحديث وقهر الفقر والأمراض المُتَوطِنة وتأسيس الدولة العصرية.

إن هذه الرؤية تُحَتِم علينا جميعاً العمل ليل نهار، ولكن الأمل الفسيح أمامنا أن نبني معا مصر الحديثة.

أَعِد شعب مصر بإصدار كل ما تتطلبه هذه الرؤية من قرارات وقوانين، وأن نؤهل مصر لتكون قبلة للاستثمارات من كل العالم، ولتُفتَح الآفاق بلا حدود أمام أبناء هذا الشعب العظيم ليمشوا في مناكبها، ويُحققوا لعائلاتهم وأبنائهم وأحفادهم حياةً كريمة رحبة تليق بهذا الشعب العظيم.

أدعوكم "جميعاً" أن نقف صفاً واحداً "كالبنيان المرصوص" وأن نعمل ليل نهار لتُحقق أهداف 25 يناير و30 يونيو، ونؤسس لمصر حديثة قوية عزيزة دائماً. "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ" صدق الله العظيم والله الموفق

عبد الفتاح السيسي

رؤية-الرئيس-السيسي-2
014 (4).pdf

لقراءة الرؤية اضغط علامة PDF

1. ماذا حقق السيسي لمصر . . . وما المطلوب لاستكمال بناء الوطن؟

أ.د. علي السلمي

حقق الرئيس السيسي في العامين الأولين من فترة رئاسته كثيراً من الإنجازات أهمها على الإطلاق هو توجيه القوات المسلحة لمساندة ثورة 30 يونيو 2013 وتخليص الوطن من حكم الجماعة الإرهابية بعد سنة فقط وقد كان مخططها أن تستولي على حكم البلاد إلى الأبد!

ومع انفجار الهجمة الإرهابية في سيناء وكل محافظات مصر انتقاما من المصريين لرفضهم حكم مكتب الإرشاد والفاشية التي تستخدم الدين لأغراضها السياسية، كان موقف القوات المسلحة بقيادة السيسي. ولا يزال، هو الدفاع عن الوطن ومحاربة الإرهاب والعمل على تفكيك قواه وتجفيف منابعه!

وكان الانحياز شبه التام للجماعة الإرهابية من مختلف القوى الدولية هو التحدي الأكبر الذي واجه الرئيس السيسي في بداية رئاسته بعد إصرار الشعب على ترشحه في الانتخابات الرئاسية وانتخابه بأغلبية ساحقة رئيسا للجمهورية.

وفي خلال العامين الأولين، تمكن الرئيس السيسي من تغيير النظرة المعادية لثورة 30 يونيو واستعادة العلاقات السياسية والاقتصادية مع القوى الدولية المؤثرة في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي التي توقفت عن وصف ما حدث في مصر "بالانقلاب العسكري"

وتم الاعتراف برغبة الشعب المصري وانتفاضته ضد حكم الإخوان. كما نجح السيسي في تنشيط العلاقات بين مصر وروسيا فعادت من أكبر مساندي مصر اقتصاديا وعسكريا وتقنيا !

ولعل من أبرز نجاحات الرئيس السيسي ما تم تحقيقه على صعيد تمتين العلاقات مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج، الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين، والمساندة الصادقة من تلك الدول الشقيقة سياسيا واقتصاديا ومعنويا، مما كان. ولا يزال. له أكبر الأثر في اجتياز مصر لأزمتها الاقتصادية الخانقة وتخفيف حدة الضغوط السياسية من دول الغرب، ومساندة جهود الرئيس السيسي لتعديل المواقف المعادية لثورة 30 يونيو !

وعلى الصعيد الداخلي اهتم الرئيس بمشروعات تجديد البنية التحتية ومحاولات تنشيط الاقتصاد وإنجاز قناة السويس الجديدة ومشروعات الإسكان الاجتماعي والتخفيف من قسوة العشوائيات التي يعيش بها ملايين المصريين، فضلا عن حل مشكلة الكهرباء بشكل شبه كامل. وقد اتجه الرئيس السيسي إلى محاولات التخفيف من حدة الفقر والتوجه نحو مساندة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل.

ولقد كانت آمال المصريين أن تكون إنجازات الرئيس السيسي ، وحكوماته ومساعديه ، في التعامل مع مشكلات الوطن المتراكمة والمعقدة على نفس المستوى المتميز الذي تحقق في مجال السياسة الخارجية !

ولكن لم ذلك الأمل بعد،

فقد انشغلت الحكومات التي تشكلت في عهد الرئيس السيسي وحتى الآن بمحاولات لإطفاء الحرائق، دون التعمق في أسبابها، وباستخدام ذات السياسات التقليدية التي ثبت فشلها عبر سنوات في القضاء على جذور المشكلات التي يعاني منها المصريون.

كما اعتمدت تلك الحكومات في تنفيذ البرامج والمشروعات ، التي قصدت منها إلى تخفيف وطأة معاناة المصريين ، على الجهاز الإداري للدولة الذي يعاني من الترهل وانخفاض الكفاءة فضلا عن الفساد،

ويكفي ما قاله الرئيس السيسي في خطابه يوم الخامس من مايو في مناسبة الاحتفال بحصاد محصول القمح بالفرافرة وافتتاح عدد من المشروعات القومية، حيث ركز في عرضه على أنه ما كان لتلك المشروعات المهمة التي تتكلف مليارات الجنيهات أن تتم ويراها المواطنون حقيقة على الأرض لو كانت قد أسندت إلى الجهاز الإداري للدولة، ووصف الرئيس ذلك الجهاز بالبيروقراطية والفساد والإجراءات العقيمة التي كانت ستطول لسنوات قبل أن يتم تنفيذ أي من تلك المشروعات.

وقد كان المنتظر أن تلتزم الحكومات المتعاقبة برؤية السيسي لمستقبل مصر التي قدمها خلال جولة الانتخابات الرئاسية والتي كانت تشكل شبه برنامج للمرشح الرئاسي، فقد تضمنت العديد من الرؤي لعلاج مشكلات الوطن وفق سياسات وبرامج غير تقليدية.

وكان مما جاء في تلك الرؤية قول الرئيس " تواجه مصر الآن تحديات مصيرية يتحتم عليها أن تقابلها بأقصى قدر من الانتباه والحرص، وبأكبر طاقة من المعرفة وحسن التدبير" . ثم أضاف الرئيس " إن النظر إلى الأفق يقتضي منا أن نسوفي المطالب الضرورية للحظة الراهنة، وهي لحظة النظر والدرس والانطلاق، وهذه اللحظة الراهنة لها ضرورات في مقدمتها استعادة هيبة الدولة، وهي موصولة بكرامة المواطن وحقوق الإنسان فيه، كما أن تلك الهيبة موصولة أيضاً بضمانات المواطنة، وروابط الانتماء الحريصة على البلد والقيم والأماني، والعمل على هذه الأماني يفهم للعصر وأمانة المسئولية" .

وقال الرئيس " . . . ومن ذلك اعتزامي بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية، وإذا شاءت إرادة الله وإرادة الشعب أن أتحمل المسئولية، أن معظم قضايا مستقبلنا تحتاج إلى بحث جديد وإعادة نظر بسبب مقتضيات مستجدة وطارئة طالت كل شيء من وسائل الإنتاج، إلى ضرورات الأمن القومي والسلامة الوطنية، وهو المستقبل الذي تحتاج إلى حوار جاد وعميق يتحتم أن يشارك فيه وحوله كل القادرين من أبناء مصر، سواء على أرضها أو خارجها: رجالاً ونساءً وشباباً من كل الاتجاهات بلا استثناء أو إقصاء أو

استبعاد أو تهميش أو تمييز، فالوطن للجميع، ومستقبله لهم خصوصاً إزاء حقوق أجيال قادمة من حقها أن نوفر لها الفرص بغير قيد، ونترك لها الإمكانيات ما يفتح الأبواب لطموحاتها بغير حد.

وأكد الرئيس "إن شعب مصر العظيم يستحق أن تحقق حلمه وتجني ثمار ثورته، بإقامة مصر الجديدة التي تليق بتضحياته ونضاله النادر ضد الظلم والقمع، حتى يظفر لا بالحد الأدنى من الرزق والكرامة، بل بأقصى ما يطمح إليه من الرخاء والتنمية، والعدالة والأمان، له ولكافة الأجيال القادمة".

وأضاف الرئيس " أقدم لكم رؤيتي للمستقبل الذي أسعى من خلالها إلى ترجمة الحلم بوطن أفضل واقع، وذلك بتبني رؤية واضحة، وخطة استراتيجية علمية متكاملة الجوانب، تدرك حجم الصعاب التي تواجه شعبنا، وخطورة التحديات السياسية والاقتصادية، والمعاناة المعيشية لشرائح المجتمع الكادحة، التي أنعشت فيها الثورة روح الأمل والحلم ومنحتها حق السعي لحياة كريمة قائمة على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل لعوائد التنمية وثروات الوطن، في ظل حياة ديمقراطية سليمة، مؤسسة على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات مع ضمان التوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته على الوجه الذي يكفله الدستور المصري".

كان أمل المصريين، ولا يزال،

تفعيل رؤية الرئيس كاملة، إذ أن الواقع يناقض تلك الرؤية في حالات مهمة، والأداء الفعلي على أرض الواقع. مع ضرورة وأهمية ما حققه من إنجازات. لا يرقى إلى مستوى الآمال التي أنعشها رؤية المرشح الرئاسي المشير السيسي في المصريين والذين انتخبوه لتحقيقها ! !

https://youtu.be/-zXBE4RVAWA?si=z27S-io0ApfzyXh4

2014/3/26

https://youtu.be/jSGiV_ZOHWg?si=oOKwbpSy7wgN3im4

https://youtu.be/35moBmWiukk?si=f_rC_Cg2AWTzXqV5

2014/5/23

https://youtu.be/ySaAiVGbl5k?si=sSaQf39uUCPrY5pT

2018 أكتوبر 19

https://www.youtube.com/live/iiht9hEkiAE?si=AmPBqTSoUBEiUrIe

2016

https://youtu.be/qpD68mmNcrM?si=btYnbSvTqazU_mPg

21/5/2022

https://youtu.be/QYbS_RfpuLA?si=9mAglHXcdLpOq82s

https://youtu.be/j7BEEdEnZFw?si=zgiv3Pfw6bjQb3K5

https://youtu.be/KDVKXYAGTqE?si=zkjDmhm55V27q072

https://youtu.be/lsr2wYE97eE?si=BYt3liMwcJJPOSGU

https://youtu.be/K9vJwQc_HSg?si=AZTwSkL4YOz2W3C7

https://youtu.be/Ul-ztynlnGE?si=xYzOX6KOEj9BLjb1

https://youtu.be/y5HJ8BwfZ70?si=fijHXqF6-Fawo-et

https://youtu.be/p5AIpx7udLo?si=GqCioclMZXksscho

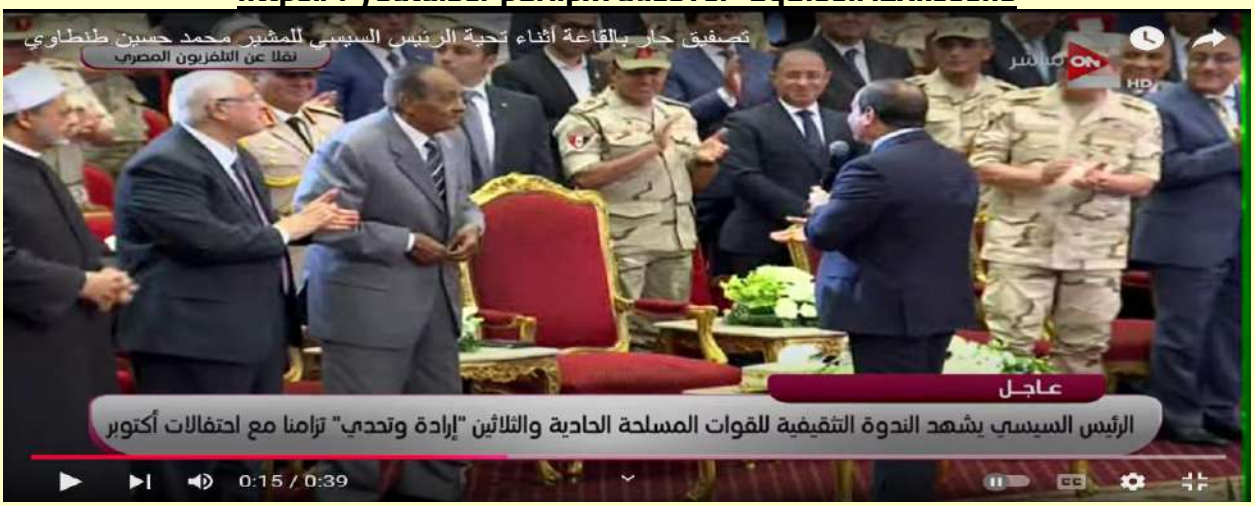

https://youtu.be/hHpd3JM3klA?si=JTq6YcSsax4AVlG9

https://youtu.be/UBWPXdCLyml?si=8Kbu_JmVoi0_Uv7t

https://youtu.be/DKorpeaQ1Fg?si=ChXEg91IKyhHOmbG

https://youtu.be/gTNvOvSiHE4?si=GmUKRTzmd6rbs9Y-

https://youtu.be/g4GR5yuW2sM?si=s82xFpO1MG6Mo3AX

https://youtu.be/vgZh_L8_Wng?si=4VfZCrQCXuWBylmm

https://youtu.be/pODtscMRFxA?si=TBbRcc-NEOcLDuOY

https://youtu.be/zQrOHMaVfGM?si=OzVCoYDhWiuOaE54

https://youtu.be/8ldueqpf4sQ?si=FGbB-2c7Yy-vg1Ul

https://youtu.be/vuGFBdBCBno?si=PVkyYuf8nltk6apB

https://youtu.be/xFvsAuHdxPg?si=IMb3Tg7LtkrdWJVK

https://youtu.be/OUPqiE6sHt0?si=IgFjfu47MegWjV9i

https://youtu.be/R3e5VEIxbko?si=2E4nyBFrABc4g9MO

https://youtube.com/shorts/SI1d6kfKvjw?si=kzEBpl7xyJzepLHk

https://youtu.be/JFILAQ1AZOc?si=dBY2g1eRD13jUlza

https://www.youtube.com/live/JRallkIV8e4?si=MzJ5zZ50P3QuV2NX

https://youtu.be/-UbOiywFn78?si=Z8p9FwGEPqoVjyPk

https://youtu.be/8u84LI4If5c?si=KlqPED8ps3seZn7l

https://youtu.be/dsmzENK4zUw?si=X3WKvxZOVE2aOf7M

https://youtu.be/Ud6Rtb9e_dQ?si=uWGGVI5wesU6g_e2

https://youtu.be/Z4ccbl92-ZU?si=D5mJlls8m5vOSYRA

https://youtu.be/BkC8y-c-opw?si=3Vcg9y2Y4Nmf3W_M

https://youtu.be/8PA2_D5QMSY?si=Gh4QI04AxkzLBeHU

خامساً: مصر المحروسة وبعض الرؤى السياسية!

في البداية أعود للتذكير برسالة كنت قد كتبتها عام 2015 وهي ما يلي:

رسالة إلى الرئيس

ورد في أنباء اليوم السابع من مايو 2015 أن الرئيس عبد الفتاح السيسي سيوجه خطابه الثاني إلى الشعب خلال الأسبوع القادم. وكان الرئيس قد وجه خطابه الأول مساء الثاني والعشرين من فبراير الماضي ووعد فيه أن تخاطب الشعب شهرياً، وكان لي رأي أعلنته في حوار لي مع صحيفة المصري اليوم أنه مع أهمية أن يتحدث الرئيس إلى الأمة مرة كل شهر، فقد تحسن أن يكون توقيت الأحاديث القادمة كل ثلاث أشهر حتى يكون هناك مادة للحديث ترقى إلى مستوى خطاب رئيس الجمهورية للشعب. وها قد مضى ما يقرب من الثلاثة أشهر منذ بُث الحديث الأول الأمر الذي نعتقد معه أن الرئيس قد استجاب لملاحظتنا التي أبداها أيضاً الكثيرون من الكتاب والمعلقين.

كما جاء في حواري المشار إليه مع المصري اليوم الذي أجراه معي الصحفي النابه عادل الدرجلي أنه من المفضل أن يركز الرئيس في أحاديثه القادمة على الموضوعات ذات الصفة الاستراتيجية التي لا يتناولها غيره من المسئولين التنفيذيين، وأن تكون أحاديث الرئيس مناسبة لإعلان قرارات مهمة بشأن قضايا وطنية وموضوعات محل اختلاف بين المواطنين أو بين الحكومة والقوى السياسية يمكن للرئيس توضيحها وإجلاء المعلومات التي قد تكون خافية للرأي العام.

وفي هذا السياق نود أن يتضمن حديث الرئيس القادم تجلية للموضوعات التالية:

1. إن موضوع الساعة في مصر هو التحالف الذي تقوده السعودية وتشارك فيه مصر ومجموعة دول خليجية تهدف إلغاء سيطرة جماعة الحوثيين على اليمن وتهديدها لباب المندب، وقد شاركت قوات جوية وبحرية مصرية في غارات التحالف ضد الحوثيين، ولكن تمديد فترة إرسال القوات المصرية

للمشاركة في التحالف قد صاحبها أنباء تداولتها وسائل الإعلام عن مشاركة قوات برية مصرية وإنزال بري في عدن. ونعتقد أن من حق المصريين على الرئيس أن يجلي الحقيقة في هذا الأمر.

2. كما نتمنى أن يوضح الرئيس في حديثه المرتقب حقائق الموقف في سيناء وما يتردد عن تكوين ميلشيات من قبيلة الترابين وبعض القبائل الأخرى لمقاومة جماعة أنصار بيت المقدس، وأن القبائل المشاركة في هذا المشروع قد رصدت 50 مليون جنيه لهذا الغرض، بينما تحمل الأنباء أن قبائل أخرى ترفض هذا الاتجاه مما يثير احتمالات خطيرة بالحرب بين القبائل. والمطلوب من الرئيس توضيح موقف الرئاسة والقوات المسلحة من هذا الموضوع.

3. وثمة موضوع آخر لا يقل أهمية هو التساؤل المشروع للمصريين عن رؤية الرئيس لمستقبل مصر الذي أعلنها إبان الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية والتي أفصح سيادته عنها في حواره على قناة CBC مع إبراهيم عيسى وليس الحديدي يوم 5 مايو 2014. وأسباب اختفاء الموقع الإلكتروني الذي كان قد تم إطلاقه لعرض محاور تلك الرؤية التي شملت كل الموضوعات السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي قال عنها الرئيس في تقديمه لتلك الرؤية " لقد كان بإمكاني أن أضع رؤية للسنوات الأربع القادمة، ولكن إدراكاً مني لحجم التحديات وعظم المسؤولية التي نتجت عن انعدام التخطيط وترحيل التصدي للمشاكل، والتحديات العديدة الواضحة، وفي مواجهة أمينة وواقعية مني أمام شعب من المتوقع أن يصل تعداده عام 2050 حوالي مائة وخمسين مليون نسمة، مع تحديات كثيرة: أين سيعيش؟ وما مصادر سداد مديونياته؟ ومصادر تمويل بناء حاضره ومستقبله؟ وما مقومات اقتصاده؟ وكيف سنبني الشخصية المصرية الجديدة علماً وخُلقاً ومعرفة وثقافة؟ كل هذا فرض على أن أضع رؤية تؤسس لمصر العصرية التي أعدت العدة ليحيا أبناؤها الحياة الكريمة التي يستحقونها. لقد حان وقت البناء والتحديث، فمصر تستحق أن تتبوأ مكانها الطبيعي بين دول العالم المتحضر، وأن تنهض باعثة

لعصر حديث يُحقق فيه أبناؤها طموحاتهم في دولة عصرية تحارب الفقر وتقهره، دعاماتها الاقتصادية متنوعة، ثابتة، متينة ومتنامية بمعدلات تحقق العيش الأفضل، وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية رفيعة المستوى تحفظ للمصري كرامته، دولة تُعظم من أصولها وتُحسن من استثمار عائداتها لخدمة مواطنيها ورعايتهم، دولة ينتشر مواطنوها على كامل أراضيهم مكتشفين لكنوز بلدهم من ثروات طبيعية ومياه جوفية، وأراض زراعية، ومناطق سياحية، دولة تعي أخطاء الماضي، وتُخطط لتعمير مُنظم يُوفر لأبنائها مسكناً كريماً متكامل الخدمات، دولة فيها المرافق ممتدة، مناطقها الصناعية متنوعة ومنتشرة حيث يسكن أهلها لتعاظم الاستفادة من الأيدي العاملة ولتطرق أبواب التشغيل كل ركن من أركانها، دولة تُحسن تنشئة وتأهيل أبنائها علمياً ورياضياً وثقافياً وخُلقياً. إذا كان هذا هو حلم كل مصري وحلمي معهم كمصري، فقد وفقني الله أن أضع رؤية تؤسس لتحقيق ذلك الحُلم، رؤية تضع الخطوات التنفيذية لتحقيق ما يصبو إليه المصريون، وتؤسس لدولة عصرية تليق بمكانة مصر التاريخية وشعبها العظيم."

4. وثمة تساؤل يتردد بين المصريين، هو التي وعد الرئيس لنا في ختام تقديمه لرؤيته بقوله " أَعِد شعب مصر بإصدار كل ما تتطلبه هذه الرؤية من قرارات وقوانين، وأن نؤهل مصر لتكون قبلة للاستثمارات من كل العالم، ولتُفتح الآفاق بلا حدود أمام أبناء هذا الشعب العظيم ليمشوا في مناكبها، ويُحققوا لعائلاتهم وأبنائهم وأحفادهم حياة كريمة رحبة تليق بهذا الشعب العظيم".
5. مطلوب من الرئيس توضيح لماذا لم تتبنى الحكومة على مدار ما يقرب من عام رؤيته تلك، ولماذا لم تنعكس في خطط وبرامج في كل المجالات التي تناولها الرئيس فيها وإعلام الناس بالأولويات والموارد المتاحة ودور المواطنين في تنفيذ هذه الخطط والبرامج حتى يتحقق ما تكرر في أحاديث الرئيس من أن المواطنين شركاء في بناء الوطن. ولماذا يقبل الرئيس أن تعمل الحكومة منذ تشكيلها بعد تنصيب

سيادته رئيساً للجمهورية بلا خطة معلنة ولا استراتيجية متكاملة على غرار ما جاء في رؤية الرئيس لمستقبل مصر؟

6. رغم أن السيد الرئيس أعلن في رؤيته لمستقبل مصر عددا من القضايا الحيوية للتمكين من نهضة اقتصادية ومجتمعية مؤثرة من بينها قضايا محاربة الفساد والإصلاح المؤسسي للجهاز الإداري للدولة وتطوير الإدارة المحلية وتطوير العشوائيات ومساندة القري الأكثر فقرا، وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام وحل مشكلات المصانع المتوقفة منذ ثورة 25 يناير وغيرها من المشكلات التي تهدد السلام الاجتماعي فضلاً عن تأثيرها السلبي على المواطنين الذين يجدون أن الحكومة تكتفي بإطلاق التصريحات وإصدار القوانين بغير عزم ولا إرادة لتفعيلها، ولا يجد المصريون على أرض الواقع أي تغيير في التعامل مع تلك القضايا المصيرية التي يهدد استمرارها كل جهود الدولة ويبدد موارد الوطن.

7. ورد في الصحف خبراً أن الرئيس قد اعترض على مشروع الموازنة وطلب زيادة الاعتمادات المخصصة للصحة والتعليم وما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، وقد سبق للرئيس الاعتراض على مشروع موازنة العام الماضي مطالباً بتخفيض العجز، والناس يا سيدي الرئيس في حيرة من أمر هذه الحكومة وهل هي تعمل في فراغ دون إبلاغ الرئيس ومؤسسة الرئاسة بتوجهات وملامح الموازنة قبل أن تشرع في بلورتها في صياغتها شبه النهائية وقد اقترب موعد العمل بها في أول يوليو القادم؟ وهو ما يؤكد عدم وجود سياسة أو خطة أو استراتيجية متفق عليها مع الرئاسة تهتدي بها الحكومة.

8. من ناحية أخري هل يطلعنا الرئيس على حقيقة الوضع الاقتصادي خاصة وأن رئيس الوزراء دأب في الآونة الأخيرة على تكرار مقولة أن الحكومة تعمل في ظروف بالغة الصعوبة، وحقيقة ما يتردد في وسائل الإعلام عن أن سيادته غير راض عن أداء وزراء في الحكومة. وفي هذا السياق

يطمع الناس في مصر أن يطلعهم الرئيس في خطابه المرتقب على حقيقة ما أسفر عنه مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي عن تقييمه لقدرة وكفاءة الحكومة في تفعيل نتائجه خاصة ونحن نعلم أن اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الجديد لم تصدر بعد، وأن فكرة الشباك الواحد أصبحت في طي النسيان، وأن هناك شائعات أن كثيراً ممن حضروا المؤتمر غير واثقين من قدرة الحكومة الحالية على تنفيذ ما وعدت به من تنقية مناخ الاستثمار والتخفيف من البيروقراطية والفساد المنتشرين في الجهاز الإداري للدولة.

9. والناس في مصر تتساءل ، هل الرئيس راض عن أسلوب الحكومة الناعم في مقاومة الإرهاب واعتمادها الكلي على القوات المسلحة والشرطة من دون أن تقوم بجميع وزاراتها وأجهزتها ومؤسساتها المدنية بالدور الواجب عليها في توفير غطاء سياسي وثقافي وفكري متكامل لدحض الأفكار الإرهابية والتكفيرية التي تتبناها جماعات الإرهاب والتكفير في عقول النشء حتى وصلوا إلى غسيل عقول طلاب وأساتذة الجامعات وملايين البسطاء من المصريين الذين لا يجدون دعما ولا مساندة فكرية من الأزهر أو وزارة الأوقاف أو وزارات الثقافة والتعليم العالي والتربية والتعليم مع طول فترة تصاعد الإرهاب وتنوع عملياته مستغلاً الدين في تبرير جرائمه؟

10. لماذا يوافق الرئيس على عدم تفعيل قانون الكيانات الإرهابية الذي قدمته الحكومة ثم بعد إصداره من الرئيس تم تجاهل تطبيقه على جماعة الإخوان ولم يتم إدراجها باعتبارها "جماعة إرهابية"؟ ولماذا يوافق الرئيس على عدم التفعيل الكامل والصارم لقرار سيادته الصادر في أكتوبر 2014 بشأن تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية، والذي تخول للقوات المسلحة مشاركة الشرطة في تأمين تلك المنشآت، وأن تحال الجرائم التي ترتكب ضدها من النيابة العامة إلى النيابة العسكرية، تمهيدا لعرضها على القضاء العسكري؟

11. كما يتساءل الناس، أين الثورة الدينية وتجديد الفكر والخطاب الديني وهي الأفكار التي دعا إليها الرئيس، وماذا حقق الأزهر وعلماءه ووزارات الأوقاف والثقافة والتربية والتعليم والتعليم العالي من إنجازات في شأن تفعيل دعوة الرئيس؟

12. منذ اليوم الأول والرئيس يؤكد أن الكفاءة والقدرة على العمل والإنجاز والثاني في خدمة الشعب هي المعايير الأساسية في اختيار الوزراء والمحافظين والقيادات في مختلف أجهزة الدولة. فهل يرى السيد الرئيس أن تلك المعايير قد تحققت بالفعل بالشفافية المطلوبة في كل الاختيارات التي تمت على مدى السنة الأولى من حكمه؟ وهل يرى السيد الرئيس باعتباره من أبناء القوات المسلحة وهو يفخر بانتمائه لهذه المؤسسة الوطنية لدرجة أن سيادته أصر على إعلان ترشحه للرئاسة مرتديا الزي العسكري، أن طريقة اختيار الوزراء والمحافظين والقيادات الإدارية العليا في الدولة تتفق مع أعراف القوات المسلحة؟ إذ المعروف أن التدريب المستمر هو شرط أساس في تكوين القيادات العسكرية، فلماذا وافق الرئيس على اختيار وزراء ومحافظين من غير أن يتلقوا الإعداد والتدريب اللازمين لتمكينهم من الإحاطة بمطالب وظائفهم الأمر الذي نشأت عنه مشكلات عديدة دعت سيادته إلى إجراء تغييرات متكررة في هيكل الوزارة وإجراء حركات للمحافظين من دون أن يلمس الناس أن تغييراً حقيقياً قد طرأ على أسلوب الاختيار أو فاعلية من تم اختيارهم ، لدرجة أن التعديل الوزاري الأخير الذي تم في مارس الماضي وطال 6 وزراء وأنشئت بموجبه وزارتي دولة جديدتين [للسكان والتعليم الفني والتدريب] جرى في سرية كاملة وأدى الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمام الرئيس وبعض الوزراء الذين شملهم التعديل لا يعلمون وكانوا في مهام رسمية بعضها خارج البلاد. أي أن الوزراء الجدد لم يتم تدريبهم ولا إعدادهم كشأن مثلنا الأعلى في القوات المسلحة.

13. أصدر السيد الرئيس قرارات بإنشاء مجالس تخصصية تتبع الرئيس مباشرة، وتتولى المعاونة في رسم السياسة العامة للدولة وإعداد الدراسات الشاملة في كافة مجالات العمل الوطني التي تدخل في اختصاص كل مجلس تخصصي. وتتكون هذه المجالس من *المجلس التخصصي لتنمية المجتمع، والمجلس التخصصي للتعليم والبحث العلمي، والمجلس التخصصي للتنمية الاقتصادية، والمجلس التخصصي للسياسة الخارجية والأمن القومي*. ويكون لكل مجلس من هذه المجالس شخصية اعتبارية مستقلة، فإلى أي مدى يوجد تنسيق بين أعمال تلك المجالس وتوصياتها وبين اختصاصات وخطط وزارات الدولة التي تدخل في نطاق اهتمام تلك المجالس. كما تلاحظ في الآونة الأخيرة أن رؤساء بعض المجالس تجرون حوارات صحفية يدلون فيها بآراء ويعلنون عن مشاريع تدخل في صميم اختصاص وزارات مسئولة دون إيضاح كيف تتوافق تلك التصريحات والمشروعات مع خطط الوزارات المعنية! فيا حبذا لو أصدر الرئيس توجيها إلى رؤساء وأعضاء المجالس الرئاسية بالابتعاد عن إغراءات الظهور في وسائل الإعلام، فالأصل أنهم مستشارون للرئيس ولا تجوز لهم طرح أفكارهم ومقترحاتهم خارج نطاق مؤسسة الرئاسة.

14. تتردد أخبار المصالحة مع الجماعة الإرهابية بشكل يدعي بعض الإعلاميين والكتاب أن الدولة ترحب بتلك المصالحة وهي في نفس الوقت تقع تحت ضغوط خارجية من دول غربية وأخرى عربية تدفع في سبيل إنهاء المصالحة. وعادة ما تجيب الرئيس حين يسأل عن هذا الموضع أن قرار المصالحة هو قرار الشعب، فإلى أي حد يمكن الثقة في تلك الأقاويل، وإلى أي مدى يكون هذا القرار فعلًا في يد الشعب، وهل سوف تسمح الدولة بتلك السهولة للجماعة الإرهابية والجماعات التكفيرية التي تعمل القتل والتدمير والحرق والاغتيال في شباب المصريين وفي أفراد الجيش والشرطة وتدمر

المنشآت العامة وتفجر أبراج الكهرباء دون مساءلة ولا حساب عن تلك الجرائم بمقولة أن قرار المصالحة هو قرار الشعب؟

15. لماذا يسمح الرئيس والحكومة باستمرار قيام أحزاب دينية على رأسها حزب النور الذي يعترف المسئولون فيه بأنه الذراع السياسي للدعوة السلفية وهو ما يمنعه الدستور. حتى دستور الإخوان. وقانون الأحزاب، لماذا تسمح الحكومة لتلك الأحزاب بالممارسة الحزبية وإعلان دخولهم انتخابات مجلس النواب دون أي اعتراض من جانب لجنة شئون الأحزاب وهي المكلفة بإعمال أحكام الدستور والقانون بمنع تأسيس أحزاب دينية. وفي النهاية نأمل أن تحقق الحديث المرتقب للرئيس تطلعات الناس في مصر للإحاطة بمجريات الأمور ولتمكينهم من المشاركة الفاعلة في تحمل مسئولية إعادة بناء الوطن، لكي تحيا مصر.

وفي اعتقادي أن بعض تلك التساؤلات ما تزال واردة!

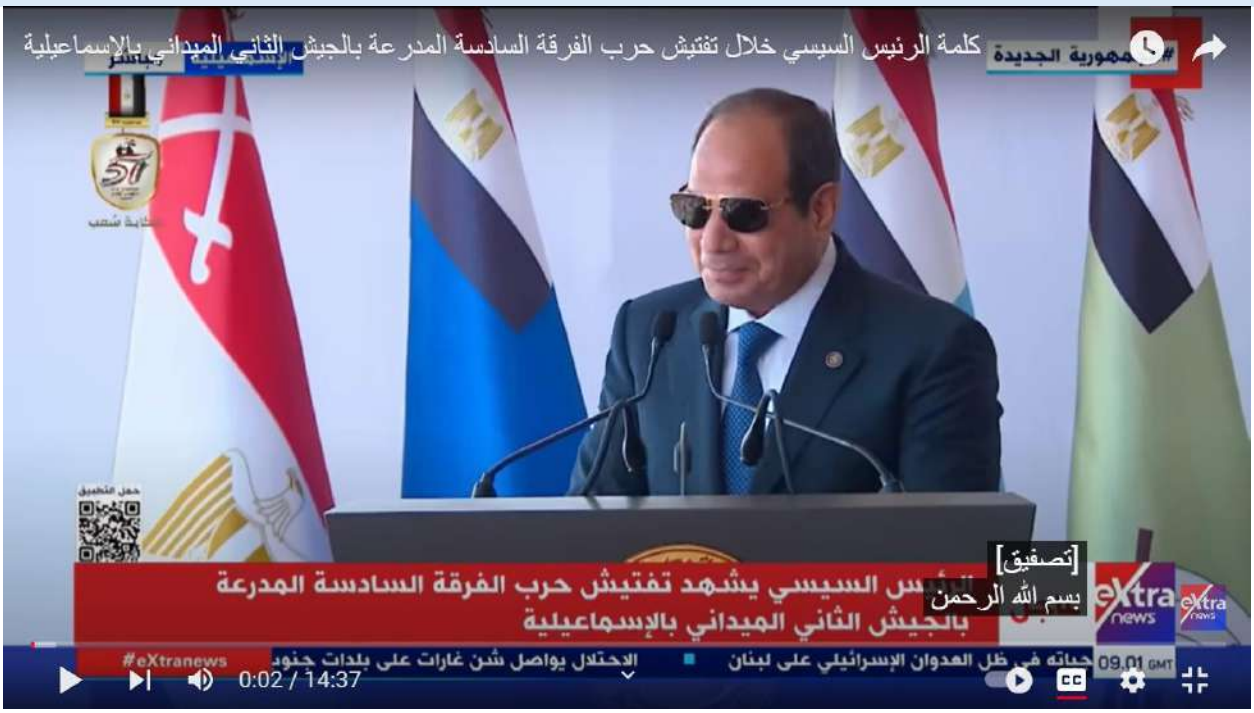

https://youtu.be/70m5LD_rTEQ?si=jYUjLZVJwtv8FwQk

ونعود الآن إلى الرؤى السياسية . .

https://youtu.be/QmkFEOvjzy8?si=7kxPwUyj7_gGeSVZ

https://youtu.be/oj4wULkeXZA?si=Yw3YNbB8lQAclQ7Q

https://youtu.be/xi9CVZGtN60?si=sXEqlDjPUNOPxU9i

https://youtu.be/IfxMBOyZj6c?si=ZuyjfwRHwu5dvZK2

https://youtu.be/cTxCoax7Z5I?si=W1WZokhOm1Ad76Yy

https://youtu.be/Auo-KT35HJ0?si=IUnWWJLNaZyQNLuB

https://youtu.be/Vbip5mjwfJY?si=c55hG6Tp08X3GMbc

https://youtu.be/Osg-6SWi9p4?si=Wc4mih-ICQbQ61Nw

https://youtu.be/SuipJbj8r08?si=bppFCM0k040uBPgQ

سادساً: مصر المحروسة وبعض الرؤى الفنية!

فيلم دعاء الكروان
دعاء الكروان
0:11 / 1:58:27

الأرض

HD
السرب
1:24:04

أفلام عن ثورة 25 يناير 2011

https://youtu.be/EUvp37OacdA

https://youtu.be/A9YJAe_T9OY?si=KnGOPvmXrZfbO6dU

https://youtu.be/t4yY5R5zL4Q

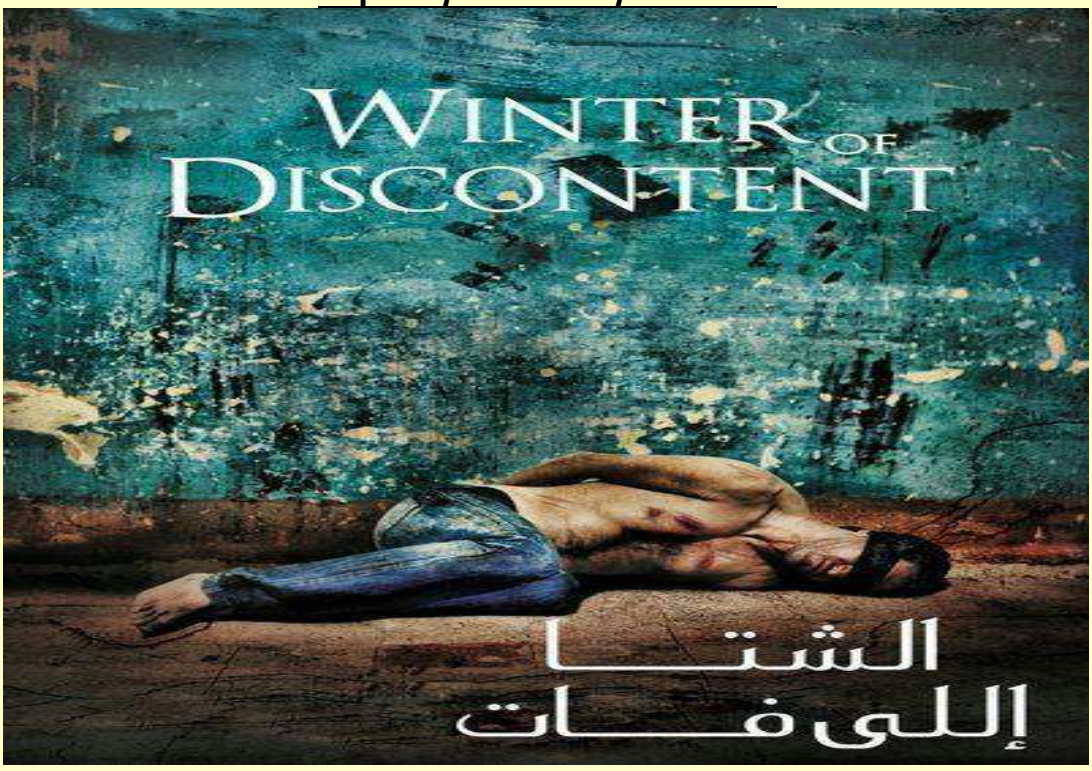

https://youtu.be/h3CnqAGPMFM

https://youtu.be/9YIW6kFYERO?si=I_Uka3clwKcO_KrQ

https://youtu.be/bPSTCHFN7xI?si=NkCkAGldQv7eY6Wu

https://youtu.be/aSV0uzvGPzE?si=JAGhR-YNbAUxAwCh

https://youtu.be/2AOZj5m0HfY?si=e7z55rkoz9MewjsD

_https://youtu.be/o8wm2B7bVTg?si=GsRXLIfPAjaz-qM

https://youtu.be/4fiQ4EkLJ-0?si=ESzwNhjX-zJtHRMD

https://youtu.be/VdjYndFGOF4?si=cn104MJHCpMF2_5J

https://youtu.be/vEC6e5dBi4Y?si=u233BaefKTDQDCJ1

https://youtu.be/OsWhBsSCitA?si=nR-bReOfe6Zh_2EI

https://youtu.be/owwUcPGKuWg?si=EYmGkKlxXdSwBPjl

سابعا:

خاتمـــــــــــــــة

كتابي

مصر المحروسة . . . . من تاني خواطر من أجل المستقبل

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

مصر المحروسة من تاني خواطر من أجل المستقبل – موقع الدكتور علي السلمي

من مقدمة الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

" لو لم أكن مصرياً .. لوددت أن أكون مصرياً"

الزعيم الوطني مصطفى كامل

"الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة"

الزعيم خالد الذكر سعد زغلول

قـــوم يا مصري

أحلم كما تحلم كل مصري ومصرية بصورة مختلفة تماماً لمصر الجديدة " المحروسة فعلاً " تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشأها ورعاها الحكم الشمولي غير الديمقراطي - الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 واستمر حتى اليوم - حتى صارت ألغاماً وقنابل تهدد بالانفجار في أي لحظة لتذهب بالأخضر واليابس.

ويتطلع شعب المحروسة إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه، ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصادي والاجتماعي. فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية وتقنية

واجتماعية غير مسبوقة بكل المقاييس حين ألزمت نفسها وأقنعت شعبها بأهمية التخطيط للمستقبل واتخاذ شعار "ماليزيا 2020" هدفاً يعمل الجميع من أجل تحقيقه.

ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطور الاقتصادي والسياسي والتقني تجعلها الآن مهيأة لتكون القوة الصاعدة في الاقتصاد العالمي للسنوات القادمة ويرشحها كثيرون من الخبراء والمنظمات الدولية المتخصصة – هي والصين – ليكونا أهم اقتصاديات العالم في 2020.

ونحن في مصر المحروسة نحتاج ماسة إلى أن يكون لنا مشروعاً وطنياً شاملاً تجمع عليه جميع أبناء الوطن ويتخذونه منهاجاً للعمل الجاد من أجل إعادة بناء المحروسة والارتقاء بمستوى الحياة فيها على أسس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وتكافؤ الفرص للجميع.

إنني أحلم – كما تحلم كل المصريين المحبين للمحروسة – بالصورة المستقبلية لمصر التي يجب أن نعمل جميعاً مواطنون وحكومة من أجل تحقيقها، والتي تتبلور في الملامح التالية:

1. نظام حكم ديمقراطي جمهوري برلماني يقوم على توازن السلطات ويرتكز على دور محوري للسلطة التنفيذية [الحكومة ورئيس مجلس الوزراء] التي تأتي بناء على انتخابات ديمقراطية حرة، ويتقلص فيه دور رئيس الجمهورية ليكون حكماً بين السلطات لا رئيساً أوحد لها جميعاً.

2. دستور حديث متكامل يتفق مع معطيات النظام الديمقراطي وينجنب كل مثالب تركيز السلطات في رئيس الجمهورية، ويؤكد ديمقراطية اختيار رئيس الدولة من بين مرشحين متعددين في انتخابات حرة وشفافة لا تقيدها أي قيود تتحاز لمرشح دون غيره.
3. دولة مدنية تلتزم القانون وتخضع جميع المواطنين لحكمه على السواء من دون تمييز، وتنتفي فيها كل مظاهر وتأثيرات العسكرة والحكم العسكري، ويشغل المدنيون المؤهلون جميع الوظائف والمناصب في أجهزة الدولة غير العسكرية.، ولا تفرض فيها حالة الطوارئ إلا بقيود مشددة ولفترة محددة غير قابلة للتمديد.
4. تداول للسلطة على أسس ديمقراطية وفي جميع المواقع من خلال الالتزام بتحديد مدة شغل رئيس الجمهورية لمنصبه وقصرها على فترة محددة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وكذلك تحديد مدة شغل جميع المناصب التنفيذية في الدولة بمدة محددة.
5. حكومة منتخبة ديمقراطياً، تخضع لرقابة السلطة التشريعية ويساءل أعضاؤها وفق قانون لمحاكمة الوزراء. وتعمل الحكومة على تحقيق أهداف الوطن في التنمية والعدالة والأمان، ولا تمارس السلطة والسلطان على المواطنين، بل تكون في خدمتهم وتبقى طالما حازت على ثقتهم.

6. إلغاء التمييز بين المواطنين لأي سبب، وبذلك يكون المصريون جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات بما لا يدع أي مبرر لاستمرار تخصيص نسبة 50% للعمال والفلاحين في المجالس المنتخبة.
7. نظام ديمقراطي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية والاستفتاءات تشرف عليه هيئة وطنية مستقلة تتكون من شخصيات قضائية وقانونية محايدة وغير قابلين للعزل ولا يخضعون لسيطرة أو تأثير السلطة التنفيذية وتعتمد على أفراد من الهيئة القضائية للإشراف على كافة مراحل وعمليات الانتخابات.
8. تعددية حزبية تنشأ فيها الأحزاب من دون تدخلات ومعوقات من جانب السلطة التنفيذية، ويتاح فيها للأحزاب على اختلاف مرجعياتها العمل والدعوة إلى أفكارها وبرامجها من دون قيود سوى الالتزام بالقيم المجتمعية والأهداف الوطنية الكبرى، وإتاحة كامل الحرية للمواطنين في الاختيار والمفاضلة بين تلك الأحزاب وبرامجها وأفكارها.
9. هيكل حديث ومتوازن من التشريعات تحمي المواطن من تعسف السلطة التنفيذية وتغوّل الفساد والمفسدين، وتؤكد ضمانات التقاضي وحرية المواطن وحقه في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وتخلو من القوانين المقيدة للحريات والمعادية للديمقراطية والتي هي في الأساس سيفٌ مسلطٌ على رقاب المواطنين تحد من حرياتهم وتهدد أمنهم بدعوى مكافحة الإرهاب.

10. اختفاء الاحتقان الديني والمشكلات المتكررة بين عناصر من المسلمين والمسيحيين، وإعمال مبدأ المواطنة وأن المصريين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات وكلهم أمام القانون سواء من دون نظر إلى معتقداتهم الدينية.
11. احترام حقوق الإنسان المصري وتوفير ضمانات دستورية وتشريعية لحمايته من تغوّل سلطات الأمن والاعتقال وسلب الحرية وتقييد حقوقه في العمل والتعبير والانتقال والسفر والاستثمار والتملك وغيرها من الحريات والحقوق الأساسية.
12. إلغاء المعتقلات والإفراج عن آلاف المعتقلين من دون محاكمة ومن تصدر بحقهم أحكام قضائية بالبراءة، وإلغاء سيطرة وزارة الداخلية على السجون ونقلها إلى إشراف هيئة وطنية مستقلة يشرف عليها قضاة.
13. معايير وقواعد وآليات واضحة لمحاسبة ومساءلة الحكومة وممثليها ووحداتها المختلفة عن أوجه التقصير والفشل في تحقيق أهداف التنمية ورعاية شئون الوطن والمواطنين، وصلاحيات كاملة لمجلس الشعب في الرقابة على الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها وحجب الثقة عنها.
14. قانون لمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين وغيرهم من قيادات السلطة التنفيذية يضعهم أمام مسئولياتهم، فضلاً عن نظام فعال لمتابعة تطور الذمة المالية لهؤلاء جميعاً وكل من يشغل وظيفة عامة أو تحصل على عضوية مجلس منتخب.

15. حكومة تحمي الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية التي يجب أن تحتفظ بها الدولة لحماية مصالح المواطنين، وتطرح أفكار المخصخصة للاستفتاء العام وتنفذ ما يرضى به المصريون أصحاب تلك الثروة المطروحة للبيع، وتتقيد بالشفافية وضوابط ومعايير واضحة في إجراءات الطرح والبيع وإدارة برنامج المخصخصة في جميع مجالاته ومحاوره، وتحاسب المسئولين أياً كانت مواقعهم حال الانحراف عنها .

16. المحافظة على أموال التأمينات الاجتماعية وإدارتها من خلال مؤسسة وطنية مستقلة للتأمينات الاجتماعية تقوم على استثمار فوائضها في مجالات ذات عوائد مضمونة حماية لأموال المؤمنين.

17. نظام اقتصادي يحترم الملكية الخاصة ويتيح الفرص كاملة لمبادرات القطاع الخاص في تحمل مسئوليات التنمية في كافة المجالات، وتحتفظ بدور مناسب للقطاع العام في المجالات الإستراتيجية التي ينبغي أن تكون محلاً لتشيق الدولة، ولكن يتم إدارته وتشغيله وفق قواعد وآليات الإدارة المتطورة ومعايير السوق والكفاءة الاقتصادية، متساوياً تماماً مع القطاع الخاص في الفرص والالتزامات ومعايير التقييم.

18. تأكيد الحق في العمل لجميع المواطنين الراغبين والقادرين على العمل، ومواجهة قضية البطالة وتأثيراتها السالبة على حركة التنمية والسلام الاجتماعي.

19. إعلام مرئي ومسموع ومقروء يتمتع بالحرية والانطلاق بعيداً عن سيطرة الدولة، ولا تخضع إلا للمعايير المهنية الصادقة والقيم الأخلاقية وحكم القانون الذي يطلق حرية

إصدار الصحف والمطبوعات وإنشاء القنوات الإذاعية والتليفزيونية وفق ضوابط ترعى المصلحة العامة والقيم المجتمعية ولا تنحاز فقط إلى ما يؤكد سيطرة الدولة على وسائل التعبير، وإلغاء ملكية الدولة للصحف وإلغاء ما يسمى المجلس الأعلى للصحافة.

20. منظومة تعليمية عصرية وبرامج ومناهج تعليم متطورة ونظم للتقويم وتطوير التعليم وتحسين أداء مؤسساته تصدر عن هيئة وطنية مستقلة لتخطيط وتقويم التعليم تختار أعضاؤها من بين الخبراء المتمرسين في قضايا التربية والتعليم على مختلف مستوياته ويشارك فيها ممثلون لأصحاب المصلحة من المواطنين أولياء الأمور والطلاب والمعلمين وأعضاء الإدارة التعليمية.

21. نهضة علمية وتقنية تقودها جامعات ومراكز بحثية عصرية تكافئ مثيلاتها في العالم المتقدم وتلتزم بمعايير الجودة والاعتماد المتعارف عليها دولياً.

22. نهضة رياضية ترعاها الدولة تقوم على أسس من العلم والتنظيم يمارس شباب المحروسة فيها كل ألوان الرياضة وينسابقون للتنافس على المستوى الإقليمي والعالمي[7].

23. نهضة ثقافية ترعاها الدولة وتنفتح من خلالها مجالات الإبداع الفكري في جميع المجالات، وتتاح فيها للمصريين فرص الحصول على منتجات الفكر المصري والعربي والعالمي

---

[7] يكفي المحروسة صفران كبيران، الأول حصلت عليه يوم لم تمنحها منظمة الفيفا حق تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم في 2010 ونجحت جنوب إفريقيا يومها في الحصول على كامل أصوات اللجنة المختصة بالاختيار وعددها أربعة وعشرون. والصفر الثاني كان يوم العودة المخزية لبعثة المحروسة من دورة الألعاب الأوليمبية في بكين شهر أغسطس 2008 ومعها ميدالية برونزية يتيمة.

بأقل تكلفة، وتنشئ منافذ ووسائل الإبداع الفني والفكري من مكتبات ومسارح ودور للعرض الفني في جميع مناطق المحروسة ولا تقتصر فقط على الحضر والمدن الكبرى.

24. مدن وأحياء وقرى تخلو من العشوائية ومظاهر الانفلات والخروج على النظم والقوانين، وشوارع نظيفة ومنضبطة.

25. تقيد بقواعد القانون والنظام العام في كافة أشكال السلوك الاجتماعي للمواطنين – حكاماً ومحكومين – والتأكيد على الالتزام بالسلوك المجتمعي الحضاري الجديد بأبناء المحروسة.

ويتساءل المصريون هل يمكن تحقيق هذه الصورة المستقبلية لمصر؟ وأقول لنفسي ولكل مصري... نعم نستطيع أن نحقق هذه الصورة لمصر التي نحلم بها ويجب أن نعمل جميعاً من أجل تأكيدها كحقيقة على أرض الواقع وليست مجرد حلم يداعب خيالنا !

والآن دعونا نردد معاً نشيد سيد درويش قوم يا مصري.....

قوم يا مصري مصر دايما بتناديـك – خد بناصري نصري دين واجب عليك
شوف جدودك في قبورهم ليل نهار – من جودك كل عضمه بتستجار
صون آثارك ياللي ضيعت الآثـار – دول فاتوا لك مجد خوفو لك شعار
ليه يا مصري كـل أحوالك عجب – تشكي فقرك وانت ماشي فوق ذهب
مصر جنة طول ما فيها انت يا نيل – عمر ابنك لم يعش أبدا ذلـيل

إن المصريين مدعوون جميعاً شيوخاً وشباب، رجالاً ونساء للعمل على انتشال مصر المحروسة من عثرتها وإعادتها إلى الصفوف الأولى للدول الناهضة المتقدمة، وهي جديرة بذلك وقادرة عليه بإذن الله.

لن يكفي الكلام، ولكن بالعمل تتحقق الأماني، وبالجد والبذل والتضحية تتقدم الأمم وتعلو هامات أبنائها.

تمهيد

أصدرت في عام 2007 كتاباً بعنوان " مصر المحروسة. . . رؤية ومنهاج للتغيير الديمقراطي وإعادة البناء". وكانت الرسالة الأساسية في ذلك الكتاب هي إطلاق الدعوة من أجل إعادة هيكلة كاملة للمجتمع المصري على أساس رؤية واضحة ونهج ديمقراطي أصيل.

وقد عرضت في الجزء الأول من ذلك الكتاب إطاراً تفصيلياً لعملية التطوير الشامل في المحروسة في محاور شملت برامج للتغيير الديمقراطي وتطوير البنية السياسية، وإعادة صياغة دور الدولة، والتطوير الاقتصادي الشامل، وحماية وترشيد مصادر الطاقة ورؤية للبرنامج النووي المصري، والقضاء على الفقر وتأمين الحق في الغذاء ومعالجة البطالة، والتطوير الإداري الشامل، وتطوير الإدارة المحلية ومعالم نظام ديمقراطي للحكم المحلي.

كذلك شملت محاور التغيير والتطوير المقترحة برامج للتطوير التعليمي الشامل، وتطوير منظومة الخدمات الصحية والتأمين الصحي الاجتماعي، وتطوير المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، والتطوير الاجتماعي الشامل، والتنسيق الحضاري للبيئة المصرية. وقد اختتمت الجزء الأول من الكتاب بدراسة عن مصر 2020 ومبحث أخير عنوانه " المصريون.. ثروة المحروسة الحقيقية ".

وكان الجزء الثاني من الكتاب تجميع لمجموعة رسائل وجهتها في مقالات منشورة أطلقت عليها " رسائل في حب المحروسة " تضمنت آراء وأفكار موجهة إلى المحروسة – مصر –، وإلى شعب المحروسة، وحكومة المحروسة، والحزب حاكم المحروسة، وعلماء المحروسة، ورجال الأعمال في المحروسة. وثمة رسالة خاصة وجهتها إلى دكتور محمود محي الدين بعنوان " رسالة إلى بائع أصول المحروسة ". ثم أتبعت تلك الرسائل برسالة إلى فقراء المحروسة، وإلى صانعي دستور المحروسة. وكنت في موضع آخر قد وجهت رسالة إلى رئيس وزراء المحروسة بعد الإعلان عن تغيير د. عاطف عبيد وتكليف شخص آخر محله في يوليو 2004، فوجهت رسالة إلى رئيس وزراء المحروسة قبل أيام قليلة من تكليف دكتور أحمد نظيف بتشكيل الحكومة، ثم لما انقضت فترة على شغله المنصب رأيت أن أعاود الكتابة إليه، فوجهت له " رسالة ثانية إلى رئيس وزراء المحروسة ".

وكانت الرسالة الأخيرة في ذلك الجزء الثاني من كتاب " مصر المحروسة " موجهة إلى شخص لم أسمه في عنوان الرسالة، وكنت على ثقة من أن فطنة القارئ المصري الفصيح سوف ترشده إلى

معرفة الشخص المعني بتلك الرسالة، ولأهمية تلك الرسالة سأجعلها مقدمة لهذا الجزء الثاني الذي بين أيديكم قرائي الأعزاء.

ومنذ صدر الجزء الأول من " مصر المحروسة " توالت على مصر الأحداث واشتدت المشكلات وانسدت الطرق أمام الكثير من أبنائها المخلصين من شدة وهول ما يلاقونه من مصاعب في الحياة. أزمات متلاحقة تمثلت في رغيف الخبز وطوابيره، والغلاء والتضخم وارتفاع تكلفة المعيشة والفقر وانخفاض جودة الحياة بالنسبة لملايين المصريين إلى أدنى مستوياتها، والبطالة الخانقة التي يعاني منها ملايين من شباب المحروسة تحاول نفر منهم الخلاص منها بمحاولات للهجرة غير المشروعة يقوم على تنظيمها ناس ممن لا خلاق لهم يعدونهم بالنعيم في بلاد أوروبا ويستنزفون ما تجمعه هؤلاء الشباب من مال بطرق لا يعلمها إلا الله، ويعرضونهم للموت غرقاً أمام سواحل اليونان وايطاليا في قوارب غير صالحة ورحلات مشبوهة.

تأملات في هموم المحروسة

تحتار المرء حين يتأمل في أوضاع وأحوال مصرنا العزيزة الشهيرة باسم المحروسة، وهي محروسة بعناية الله وفضله برغم كل ما يفعله بها أبناؤها حكاماً ومحكومين. وتزداد الحيرة كلما تطلع الإنسان المصري المحب لوطنه الغيور على مستقبله إلى ما يجري حوله، وحين يقرأ صحفها ويشاهد قنواتها التلفزيونية فيصيبه الدوار من فرط قسوة المشكلات الضاغطة على حاضر المحروسة والمهددة لمستقبلها. ولعلي لا أبالغ إن قلت إن ما يجري على أرض المحروسة

في هذه الأيام هو نذير خطر داهم تحتاج إلى وقفة صادقة من كل المصريين للبحث عن علاج وفرضه على أرض الواقع من أجل إنقاذ الحاضر وضمان المستقبل.

وإليكم عينات من هموم المحروسة ومشكلاتها:

≠ حالة الاحتقان البالغة مداها بين الحكومة وأغلبية حزبها الوطني في مجلسي الشعب والشورى في جانب، وصحافيي المحروسة الشرفاء المدافعين عن حرية الصحافة وحقها في الكشف عن الفساد وحماية مصالح المجتمع بالكلمة الصادقة والمعلومات الكاشفة، من غير تعرض للتهديد بالحبس أو الغرامة القاصمة للظهر، في جانب آخر[8].

≠ حالة عدم الرضا الواضحة بين غالبية أعضاء السلطة القضائية وشيوخها ورموزها المدافعين عن استقلال القضاء وحمايته من تغوّل السلطة التنفيذية وتدخلها في شئونه رغم أن الدستور ينص على الفصل بين السلطات ومنع اجتراء سلطة على أخرى.

≠ انفلات عيار الفساد والمفسدين وشيوع حالات الثراء الفاحش بسبب الاحتكار واختلاط علاقات رجال الأعمال برموز ومؤسسات مهمة في السلطة التنفيذية، تجعل خلط الأوراق واختلال المعايير وضياع القدرة على المحاسبة والمساءلة صورة شائعة في مجتمع الأعمال

---

[8] أشير إلى القضايا التي صدرت فيها أحكام بالسجن على الصحفيين وائل الإبراشي رئيس تحرير صوت الأمة السابق، وعادل حمودة رئيس تحرير الفجر، وإبراهيم عيسى رئيس تحرير الدستور، وعبد الحليم قنديل رئيس تحرير الكرامة السابق بالحبس سنة مع الشغل لكل منهم، وكذلك الحكم على وأنور الهواري رئيس تحرير الوفد السبق وأمير سالم المحرر بالجريدة.

[10] أصدرت لجنة الشفافية والنزاهة بوزارة الدولة للتنمية الإدارية تقريرها الثاني في أغسطس 2008 بعنوان " أولويات العمل وآلياته"، وسوف نعرض له بالتحليل في الفصل الثاني من الكتاب.

المصري المعاصر يهدف القانون المقترح لجرائم النشر إلى حمايتها حين تجرّم التشكيك في الذمة المالية وتجعل عقوبته الحبس "جوازاً"[9].

≠ اختلال لغة الحوار في مطبوعات صحفية تصدر عن مؤسسات يشار لها بالقومية ويفترض أنها تعبر عن أصحاب الفكر الجديد في الحزب الحاكم، ولكنها تبدو متهافتة في معالجتها لأفكار من يختلفون مع هذه التوجهات الجديدة لحزب يحكم منذ خمسينيات القرن الماضي تحت أسماء متعددة من هيئة التحرير، الاتحاد القومي، الاتحاد الاشتراكي، حزب مصر العربي الاشتراكي وأخيراً الحزب الوطني الديمقراطي ولجنة سياساته. ويبدو ضيق كتّاب هذه المطبوعات الصحفية بالديمقراطية واضحاً وعزوفهم عن المناقشة الموضوعية والحوار البناء سمة رئيسية في كل ما يكتبون، فضلاً عن تصوير الأمور على غير حقيقتها وكأن المصريين لا يعايشون المشكلات ولا يميزون بين ما يقال وبين ما يعانونه فعلاً في جهادهم اليومي من أجل لقمة العيش، فضلاً عن إيجاد مصدر كريم للدخل.

≠ انفصال وزارات الحكومة وهيئاتها ومؤسساتها عن بعضها البعض، وافتقاد رؤية إستراتيجية واضحة وشاملة يلتف حولها الجميع في منظومة متكاملة ومتناغمة من أجل تحسين أحوال الوطن والمواطنين. ففي الوقت الذي يتغنى فيه الجميع بمقولة أنهم يعملون على تحقيق برنامج الرئيس الانتخابي، نرى الواقع يناقض تماماً مع توجهات ذلك البرنامج وقد مضى على إعلانه ما يقرب من ثلاثة أعوام كاملة من دون أن يشعر أبناء المحروسة بأي

تغيير أو تحسين في أحوالهم المعيشية ولا في قدرات المحروسة، وأوضاعها المحلية والإقليمية والدولية.

≠ مشكلات التعليم التي تتفاقم وتشهد على ذلك مأساة تسرب أسئلة اختبارات الثانوية العامة مع انتشار الدروس الخصوصية وتردد الحكومة في إصدار الكادر الجديد للمعلمين الذي قيل إنه سوف يعالج مشكلاتهم ويسهم في رفع مستوى التعليم[10]، وشيوع الأمية وعدم انحسارها تشهد على ما يعانيه الشعب المصري من ضعف في قدراته الإبداعية والإنتاجية.

≠ الانتشار السريع لوباء أنفلونزا الطيور والأسلوب البدائي للتعامل مع هذا الوباء وما ترتب عليه من إعدام النسبة الأكبر من الثروة الداجنة في مصر دليل واضح على عشوائية الفكر والقرار، والخوف من تحور الفيروس وتوطنه في مصر فيصعب التعامل معه وقد ينتقل إلى البشر فيكون كارثة لا قدرة لأجهزة وزارة الصحة بالتعامل معها .

≠ ما أصاب بورصة الأوراق المالية من انهيار أودى بمدخرات ملايين صغار المستثمرين مظهر آخر على اختفاء الدور الحكومي حيث يجب أن يظهر كما فعلت حكومات دول خليجية واجهت نفس المشكلة[11].

---

[10] تم إصدار الكادر الخاص بالمعلمين وطبقت المرحلة الأولى منه، ثم تقرر إجراء اختبارات للمعلمين كي يتأهلوا لتطبيق المرحلة الثانية من الكادر، الأمر الذي يرفضه المعلمون ويقاومونه بكل ما أوتوا من قوة.

[11] تكرر انخفاض أسعار الأسهم في الشهور الأخيرة ووصلت إلى حد الانهيار من دون أي تدخل من جانب الدولة لتصحيح المسار وحماية صغار المستثمرين من الخسائر الفادحة التي أصابتهم.

≠ إهدار حصيلة التأمينات الاجتماعية وإخفاء ما حدث بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية كشكل من أشكال انعدام الشفافية، واختفاء ما يقرب من 13 مليار جنيه من حصيلة الخصخصة والخلاف بين وزارتي الاستثمار والمالية حول مصير تلك الأموال ناهيك عن بيع بنوك ناجحة والتفريط فيما تحققه للاقتصاد الوطني من عوائد وقيمة مضافة، في نفس الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على ثلاثة بنوك فاشلة وخاسرة ودمجها في كيان هش جديد يضخ فيه البنك المركزي مئات الملايين من الجنيهات من دون إبداء الأسباب أو المبررات الاقتصادية لذلك القرار[12].

نماذج من أحوال المحروسة مع حكومات الحزب الوطني الديمقراطي

في خضم كل تلك المشكلات والنوائب التي تصيب الوطن، يفجع المواطنون بأنباء صحفية وتصريحات لمسئولين حكوميين من عينة ما يلي:

× تنشر صحيفة الوفد يوم 4 ديسمبر 2007 عنواناً رئيسياً عن إضراب عام لموظفي الضرائب العقارية.

× كما تنشر صحيفة الوفد أيضاً تصريحاً منسوباً إلى الدكتور مفيد شهاب في لقائه بأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي بالإسكندرية يوم 8 يناير 2008 يقول فيه "لا تصدقوا كلام الصحف أن الناس زهقانا وتعبانة، إن ذلك غير صحيح، ولكننا ندفع ضريبة حرية الصحافة".

---

[12] تكونت في الفترة الأخيرة [أغسطس 2008] جماعات أهلية للدفاع عن أصحاب التأمينات ضد استيلاء الدولة عليها، كما أعلن عن تشكيل اتحاد لأصحاب المعاشات للدفاع عن حقوقهم.

- وينسب إلى دكتور محمود محي الدين في صحيفة الوفد يوم 8 يناير 2008 أيضاً قوله" إن الشركة القابضة للغزل والنسيج من أتعس الشركات" .
- ومن أغرب ما نشر عن حكومة المحروسة ذلك النبأ الذي نشرته صحيفة الأهرام يوم 7 مارس 2004 جعلت له العنوان التالي " الحكومة تعرض على الرئيس خلال أيام خطتها لإعادة الأسعار إلى ما قبل يناير "2003 [أي ما قبل تحرير سعر صرف الجنيه المصري]، وتكمل الصحيفة الخبر بعنوان ثان "3.5 مليار جنيه تتحملها الموازنة لسداد فروق الأسعار للسلع الأساسية" . كان ذلك على عهد حكومة د . عاطف عبيد، واليوم بعد أربع سنوات ونصف هل لنا أن نسأل هل عادت الأسعار إلى مستواها في يناير 2003 ؟
- وخبر آخر في صحيفة الأهرام أيضاً نشر بتاريخ 13 ديسمبر 2003 عنوانه " مليار و739 مليون جنيه لتطوير عربات السكك الحديد وإلغاء عربات الدرجة الثالثة" ! ولنا جميعاً أن نعجب من هذه الحكومة التي لا تستحي، فبعد هذا الخبر بثلاث سنوات بشرتنا الحكومة الذكية التي حلت محل الحكومة العبيدية لرئيسها دكتور عاطف الصغير [على أساس أن الدكتور عاطف صدقي رحمه الله كان يلقب بعاطف الكبير] أنها خصصت خمس مليارات جنيه من حصيلة بيع رخصة شركة الهاتف المحمول الثالثة لإصلاح حال السكك الحديدية ! ولا يزال الحال على ما هو عليه إن لم يكن أسوأ !
- وفي صحيفة الأهرام يوم 11 إبريل 2006 تبشرنا الحكومة الذكية برئاسة د . أحمد نظيف أنها بدأت برنامج التشغيل الذي يتضمن 6 برامج تنفيذية . الأول تقديم تمويل ميسر لإقامة

مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تتيح أكثر من 280 ألف فرصة عمل سنوياً . ويتضمن البرنامج الثاني تمويل المشروعات المتوسطة والكبيرة وهو برنامج "الألف مصنع" بما يؤدي إلى توفير 240 ألف فرصة عمل سنوياً . . وهكذا إلى نهاية الخبر الذي لو تحقق منه 10% فقط لكانت المحروسة أحسن حالاً مما هي عليه الآن. ولكن شيئاً من تلك البرامج لم يتحقق والحكومة الذكية نسيت الموضوع وكذلك المصريون الطيبون!

- ويعلن وزير النقل محمد منصور أن "السكة الحديد خسرانة ولن تجد من يشتريها"، وطبعاً لن تجد أبناء المحروسة من ينقذهم من عذاب السفر في قطارات تلك الهيئة الخاسرة وما يتعرضون له من مخاطر تصل إلى حد الحريق كما حدث لركاب قطار الصعيد منذ سنوات قليلة.
- يتقدم نائب بمجلس الشعب بطلب لإلقاء بيان عاجل حول "التطعيمات الفاسدة التي أودت بحياة طفل وأصابت 3 آخرين بمشاكل صحية بقرية قويسنا البلد. ويتذكر المصريون الأطفال الاثنا عشر الذين احترقوا في حضانات المبتسرين بمستشفى الشاطبي بالإسكندرية.
- ويلقي التقرير النهائي لكارثة السلام 98 بالمسئولية الكاملة على صاحب العبارة والربان كما أعلن ذلك وزير النقل، بينما النائب العام السابق يبرئ صاحب العبارة ويشهد ألها سليمة وتحيله وابنه إلى محكمة الجنح بتهمة التقصير في الإبلاغ عن غرق العبارة ولاعزاء للمصريين في غرق 1033 من أبناء المحروسة، ثم يصدم المصريون بصدور حكم

البراءة لصالح ممدوح إسماعيل وابنه، ورغم أن النيابة العامة قررت استئناف الحكم، إلا أن الأمل ضعيف في تغييره نظراً لكون صياغة الاتهام في الأساس كانت غير دقيقة وجاءت في صالح أصحاب العبارة .

- محكمة النقض تبطل انتخابات مجلس الشعب في دائرة مدينة نصر ومصر الجديدة، وتثبت في حيثيات الحكم أن انتشار البطاقة الدوارة وتزوير بطاقات إبداء الرأي وشراء الأصوات كانت كلها من أسباب فوز من قضى الحكم ببطلان انتخابهما .
- أبناء المحروسة من المثقفين والمعماريين يحتجون على إقامة بناء في مواجهة قلعة محمد علي تقيمه شركة استثمارية مخططه أن يرتفع إلى أربعين طابقاً، في نفس الوقت الذي يرتفع بناء جراج[13] متعدد الأدوار في ميدان رمسيس ليدمر الميدان ويشوه مبنى محطة باب الحديد، ويتعجب أبناء المحروسة كيف حصلت تلك المباني على تراخيص ومن الذي أصدرها وهل الدولة في غيبوبة إذ تفاجئ بكل تلك التشويهات والانحرافات بعد حدوثها وكأنها تتم بناءها في ظل طاقية الإخفاء التي شاهدناها في أفلام السينما المصرية أيام كانت هناك سينما .

---

[13] تمت إزالة الجراج بعد اكتمال بنائه بناء على تعليمات جهات سيادية ولأسباب لم تذكر، وقد استخدمت إمكانيات القوات المسلحة في إزالته بعد أن بلغت تكلفة الإنشاء أكثر من 50 مليون جنيه وتكلفة الإزالة حوالي 6 ملايين من الجنيهات.

- وفي نفس الصفحة الأولى من صحيفة قومية كبرى يقرأ المصريون خبرين ويتعجبون ما شاء لهم العجب، الخبر الأول يبشرهم بقيام تحالف بين قطاعي الصناعة والبنوك لإنشاء 1000 مصنع في 5 سنوات بتمويل توفره البنوك يصل إلى 75 مليار جنيه وتتيح 1.5 مليون فرصة عمل، بينما الخبر الثاني تحته مباشرة يقول" 357 ألف فائض العمالة بالوحدات الإدارية و60 ألف عجزاً بالتربية والتعليم"، ويرجع التقرير الذي أعده الجهاز المركزي للمحاسبات -كما قالت الصحيفة – هذا الفائض إلى أن التعيينات التي شملت جميع الخريجين حتى عام 1984 كانت توزع على المحليات دون ربطها بالاحتياجات الفعلية، كما أن التعيينات خلال السنوات الثلاث الماضية، والتي بلغ إجماليها 470 ألف خريج، تم توزيعها على المحافظات. ويتساءل المصريون أليست هي نفس الدولة وحكوماتها التي فعلت بهم ذلك من قبل؟ وما يدريهم أنها لن تكرر المأساة مع المعينين الجدد في تلك المصانع الألف؟
- الفلاحون في المحروسة يتناثرون بين حين وآخر حالة من الفزع نتيجة مؤشرات عودة ظهور مرض "الجلد العقدي" وموت مئات الأبقار بسبب الإصابة به، ويتساءلون هل ستكرر الحكومة أسلوبها في التعامل مع أنفلونزا الطيور في حالة الأبقار وتقضي على الآلاف منها ؟
- وفي الوقت الذي يعلن الحزب الوطني الحاكم عن مشروعه لتطوير نظام التأمين الصحي والذي تخشى الكثيرون أن يكون مقدمة لتخلي الدولة عن مسئولياتها في هذا المجال – كما تخلت عن مسئوليات أخرى بدعوى تطبيق اقتصاد السوق وتحميل القطاع الخاص

مسئوليات الشمية –، وفي الوقت الذي يعلن فيه رئيس هيئة التأمين الصحي أن الهيئة تعاني عجزاً يبلغ 400 مليون جنيه وأن نصيب المواطن من نفقات التأمين الصحي لا يتعدى خمسة وأربعين جنيهاً سنوياً ، وليس شهرياً ، فإن أبناء المحروسة يفتحون أفواههم دهشة وعجباً من أنباء تبشرهم أن المؤسسات الصحفية القومية مدينة للحكومة بمبالغ تصل إلى 6 مليار جنيه وأن النية تتجه إلى إسقاط تلك المديونيات مكافأة للقائمين عليها لنجاحهم في تبديد تلك الأموال والوصول بمؤسساتهم إلى أدني مستويات الكفاءة، ويشاهد المصريون فصول مسرحية هزلية مضمونها هل يتم إسقاط تلك المليارات الست بقانون يصدره مجلس الشعب أم أن وزير المالية يستطيع التجاوز عن تلك الديون وهل يعتبر ذلك تدخلاً من الحكومة في مجال اختصاص مجلس الشورى الذي يملك تلك المؤسسات الصحفية ! ! !

تلك وغيرها مئات من المشكلات والرزايا التي يعيشها المصريون صباح مساء ولا تجدون لهم منها مخرجاً، ولا يسمعون من الحكومة وصحافتها القومية وتليفزيونها الرسمي سوى أناشيد تتغنى بالتقدم الذي تحقق والدخل القومي الذي يزداد بمعدلات تقترب من حاجز ال 7% سنوياً – وهو معدل لو تعلمون عظيم وخطير إن تحقق فعلاً – ، وفائض ميزان المدفوعات الذي بلغ على حد قول أحد الوزراء 2.5 مليار دولار أمريكي، والنقد الأجنبي الذي يتدفق على مصر بمعدلات غير مسبوقة كما صرح بذلك الأمين العام المساعد للحزب الوطني الديمقراطي من دون أن يوضح مبالغ تلك التدفقات ومصادرها ومدى استمرار التدفق وأين تم استخدام تلك الأموال.

وما السبيل إلى خروج من تلك الأزمات؟

ويظل السؤال الذي يطرح نفسه ويردده المصريون في كل مكان وكل وقت، هو ما السبيل إلى الخروج من هذه الحالة الأزمة؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟ وهل هناك أمل في النجاة من تلك الدوامة من الأزمات التي تأخذ بخناق الوطن والمواطنين؟ والحل في رأي ينلخص في كلمتين تحتويهما كلمة ثالثة وتقود إلى نتيجة محددة. الكلمتان هما " الحرية" و " العدالة"، وتتضمنهما كلمة ثالثة هي " الديمقراطية" وتؤدي بنا الديمقراطية إلى التداول السلمي للسلطة وحق الناس في اختيار من يحكمهم إعمالاً لقول الحق سبحانه وتعالى " وتلك الأيام نداولها بين الناس".

الشاهد أن المحروسة تعيش هذه الأيام فترة غريبة في تاريخها تتجلى فيها أعلى درجات الفشل والاضطراب في الأداء الحكومي والرسمي للدولة، وتتعالى فيها الوعود غير الصادقة والمعلومات التي تخلق للناس وهماً يعيشون فيه وتصور لنا مصراً غير التي نعرفها ونعايشها. ويصدم أبناء المحروسة -على نحو يكاد يكون يومياً - بقرارات حكومية وتصرفات رسمية تجعلهم يفقدون الأمل في أي إصلاح. فمن مشكلة مصنع شركة أجريوم للسماد في رأس البر وتخبط الأداء الحكومي في تلك الأزمة ووجود شواهد على تورط مسئولين في الموافقة على إقامة المصنع ومن ثم تلكؤهم في الاستجابة لمطالب أهل دمياط بعدم إقامته على أرض محافظتهم ومحاولتهم الالتفاف على التوصية غير الحاسمة لمجلس الشعب بنقل المصنع من موقعه محل الاعتراض. إلى سيل من الضرائب والقرارات الحكومية برفع أسعار مواد

أساسية كالبترول ومشتقاته، إلى ضياع فرحة المصريين بعلاوة ال 30% الشهيرة، وصولاً إلى اصطناع أزمة مع أساتذة الجامعات حول تحسين أوضاعهم المالية ورفض الأساتذة للمشروع الحكومي المسمى بتحسين الدخل وربطه بالأداء بطريقة غير متعارف عليها في أي جامعة في العالم.

في هذا الخضم المتلاطم والسيل الذي لا ينقطع من المشكلات والأزمات تحرص الإعلام الحكومي غير الصادق على محاولة تجميل الواقع وتكرار مقولات أفرغت من مضامينها تتحدث عن نمو اقتصادي لا يشعر بآثاره سوى القلة المتوغلة من رجال الأعمال ذوي العلاقات الوطيدة بسلطة الحكم والتي وصفها الكاتب القدير فاروق جويدة ب " الزواج الباطل بين المال والسلطة".

ويتشدق أهل الحكم بعبارات فضفاضة عن الديمقراطية وهم يمددون العمل بقانون الطوارئ لعامين قادمين وتتصل بذلك فترة تطبيقه لثلاثين عاماً بلا انقطاع. ويتفاخر أهل الحكم والسلطة بالحرية التي ينعم بها الإعلام في المحروسة وهم يخططون لإصدار قانون تجعل البث المرئي والمسموع والمقروء في كافة وسائل الإعلام من فضائيات وإذاعة وشبكة الإنترنت أقرب إلى المحرمات.

مصر المحروسة من تاني !

لقد عبرت عن كثير من تلك الأحداث والقضايا في سلسلة من المقالات بدأت في نشرها بجريدة الوفد التي خصصت لي ، مشكورة ،النصف الأعلى من الصفحة الأخيرة كل ثلاثاء ، الأمر الذي

جعلني أفكر في جمع تلك المقالات وغيرها مما نشر في صحف أخرى وتقديمها ،بعد الربط بينها واستكمال ما لا تسمح المساحة المحدودة للمقال الأسبوعي بالتوسع فيه ، في هذا الجزء الثاني من " مصر المحروسة" وقد استعرت تعبيراً هائلاً للكاتب العظيم محمود السعدني استخدمه كعنوان لكتاب أصدره بعنوان " مصر من تاني" يقول فيه " من المآسي ما يمتد في بطن التاريخ عدة مئات من السنين، ولكن أخطر مأساة في التاريخ، أن كل خليفة حي هو مصدر الحكمة وينبوع المعرفة ونموذج الكمال. وهو يظل كذلك حتى يموت، فإذا مات، فهو منبع الجهل ومصدر الظلم والنموذج الأكبر للفساد والاستبداد. مأساة حقيقية، ولكن سببها الخليفة نفسه، لأن نمط الحكم العربي تجعل من الخليفة أو الوالي أو السلطان الملك المعصوم، فلا يسمح لأحد بانتقاده وهو حي يرزق. مسموح للجميع أن يبالغوا في مدحه وفي حصر مآثره، وفي تسليط الضوء على مواهبه، والاعتراف بعبقريته، وتدور الاسطوانة على هذا الوجه ما دام الخليفة حيا ، فإذا مات الخليفة، قلبوا الاسطوانة على الوجه الآخر، وهي دائماً عكس الوجه الأول، وبينهما مسافة لا تقل بعداً عن المسافة بين الأرض والمريخ !"

وإن كان العبقري محمود السعدني أراد بكتابه أن يعيد النظر في تاريخ مصر من تاني بعد أن مات الخلفاء والمماليك والسلاطين، إلا أننا نريد أن ننظر إلى مصر من تاني وأصحاب الحكم لا يزالون بيننا لعلنا نستطيع أن نوضح لهم طريقاً أفضل مما هم سائرون فيه ولعلنا ، وإياهم، نصل جميعاً إلى حال أفضل ومستقبل أزهى للمحروسة.

ويقول السعدني " إن مصر في نظر المحترفين هي سلسلة طويلة من الأمراء والملوك والسلاطين، ولكنها في نظر العبد لله مجموعة منصلة من الأجيال، والصياع وأصحاب الحاجات والمنشرحين.

مصر في زمن السلاطين لم تكن قلاوون أو قطز أو عز الدين أيبك التركماني أو علي بك الكبير، ولكنها كانت الزعر والحرافيش والحشاشين.

ومصر أيام عبد الناصر لم تكن هي الرئيس ونوابه، ومدير المخابرات وأجهزة الاتحاد الاشتراكي، ولكنها كانت العمال والفلاحين، والرأسمالية الوطنية والجنود والمثقفين.

ومصر في عهد السادات لم تكن هي الرئيس أو زعماء المنابر، أو تجار الشنطة وأصحاب بوتيكات شارع الشواربي وأصحاب الكباريهات ورواد الحانات، ولكنها كانت أيضا هي ملايين الشحاتين والمنسولين والذين يعانون المرض وخيبة الأمل والجوع" .

ولو استكمل السعدني كتابة تلك المقدمة في كتابة والتي عنونها ب "طوبى . . وطوبة" لكان كتب، ونحن معه ، . .

ومصر في عهد مبارك ليست هي الرئيس أو رجال الحرس القديم أو الجديد في الحزب الوطني الديمقراطي، أو رجال الأعمال من الوزراء وغيرهم، أو رؤساء تحرير الصحف الحكومية والمسماة ظلماً بالقومية، أو ممدوح إسماعيل وبطانته، أو هاني سرور وجماعته، أو أحمد عز وفرقته، ولكنها هي ملايين الفقراء في بر مصر الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً، وهم ملايين المصريين الذين تصدعت أجسامهم ووهنت صحتهم بفعل المبيدات

المسرطنة، وهم المتظاهرون من أجل شربة ماء نظيفة، والواقفون لساعات يتقاتلون في طوابير الخبز، وهم ملايين العاطلين من شباب مصر، وهم العقول المهاجرة من مصر بحثاً عن فرصة خارجها يستخدمون فيها علمهم وعقولهم المرفوضة حكومياً .

واتفاقاً مع مقولة السعدني في ختام مقدمته لكتاب " مصر من تاني" والتي قال فيها " . . . . . فنحن لا نقصد إلا وجه الحقيقة، ولا نهدف إلا تعرية الواقع، ولا نرجو إلا عفو الجبار. . . . ولكن تاريخ العرب في مجمله يقف عند خبر أن كل السلاطين في غاية العدل، وكل الأمراء في غاية الأدب، وكل الحكام على حق وكل الشعب في منتهى الوقاحة والإجرام" .

واستكمالاً لتلك المقولة الخالدة، نكرر ما قاله بعض المصريين الظرفاء تعليقاً على الحكم ببراءة صاحب العبارة السلام 98 والتي غرقت ومعها 1034 شهيداً من أبناء المحروسة ومن سبقهم من شهداء القطرات المحترقة: " إن المشكلة تكمن في الركاب، فهم لا يعرفون كيف يركبون" ! ! ! وبنفس المنطق، فحكامنا عباقرة، والمشكلة فينا نحن المصريين الذين لا نعرف كيف نكون محكومين ! ! ! !

لكل ما سبق استعرت تعبير " من تاني " لأضعه بعد مصر المحروسة ومن ثم جاء عنوان الجزء الجديد " مصر المحروسة . . . . من تاني" إشارة إلى أننا لا نستطيع إلا أن نبقى على اتصال وتواصل مع المحبوبة مصر، نعود إليها دائماً نرصد أحداثها، ونسعى لرفعتها، وأختم بما ختم به محمود السعدني . . ،" وعلى أية حال، سنبدأ على بركة الله، وأرجو أن ننتهي على بركة الله أيضا . ونسأل المولى العزيز التوفيق للوصول إلى الحقيقة للكشف عن المستور وأن نكون

عند حسن الظن وعلى مستوى العمل الكبير. ونطلب من الله أن يبعدنا عن أيدي العسس، وأن تحفينا عن أعين البصاصين، وأن تحيينا صياعاً وعيشنا صياعا، وتحشرنا يوم القيامة في زمرة الذين هم على باب الكريم". طوبى للصياع.. وطوبى للمنشردين و.. طوبة للبصاصين والمخبرين.

وفي ختام هذه المقدمة، أشكر الأستاذ محمود أباظة رئيس حزب الوفد والأستاذ منير فخري عبد النور أمينه العام والأستاذ عباس الطرابيلي رئيس تحرير جريدة الوفد لاستضافتهم مقالي الأسبوعي وإتاحة الفرصة لي للتواصل مع أبناء المحروسة من خلال منبرهم الوطني الصادق. كما أشكر الأستاذ أنور الهواري رئيس تحرير جريدة الوفد السابق والذي كان أول من استقبل مقالاتي وأتاح لها فرصة النشر بالجريدة. وأخيراً أشكر الصحفي الصاعد والابن العزيز أمير سالم المحرر بجريدة الوفد والذي كان حلقة تواصلي مع الجريدة.

كلمة حب وتقدير للراحل الكبير عزيز صدقي

لا أستطيع إنهاء هذه المقدمة من دون ذكر كلمة حب ووفاء وتقدير للوطني العظيم الراحل الدكتور عزيز صدقي الذي كانت وطنيته وإخلاصه للمحروسة وتجرده وترفعه عن أي مطالب شخصية هي الشرارة الأساسية التي بدأت منها عملية الحراك السياسي في 2005 واستمرت برعايته من خلال أصدقائه ومريديه وتلامذته لتنجح وثيقة " مستقبل مصر" والتي تختتم بها هذا الكتاب. رحم الله عزيز صدقي وعوض مصر المحروسة فيه خيراً.

وثيقة مستقبل مصر معدلة.ppt

لقراءة الوثيقة انقر على

وكلمة حب وتقدير لشعب دمياط العظيم

سيسجل التاريخ وقفة شعب دمياط في مواجهة مشروع إقامة مصنع للسماد غرب القناة الملاحية وعلى مقربة من مدينة رأس البر بكل ما كان يمثله من تهديد للبيئة والناس.

سيسجل التاريخ أن المصريين إذا أرادوا شيئا واتفقت كلمتهم عليه يستطيعون دائماً بإذن الله تحقيقه.

لهذا سيكون شعب دمياط نموذجاً لكل المصريين في سعيهم لتحقيق مص المستقبل. ولذلك أقدم لأهلي في دمياط تحية عاطرة وتقدير ومحبة لا نهاية لهما، وأبعث بتلك التحية وذلك التقدير إلى الأخ الكريم والمصري الصميم حتى النخاع ابن دمياط ورمز كفاءة وعظمة أبنائها . . الأخ والصديق المهندس حسب الله الكفراوي باني المدن الجديدة بالمحروسة وصاحب الإنجازات الكبرى في ميادين التعمير واستصلاح الأراضي وتدعيم صناعات الأسمنت ومواد البناء قبل أن تطغى عليها هجمة الاحتكاريين!

وعلى الله قصد السبيل

https://youtu.be/K2TDh8YZkW4?si=_MSEgNjJV2CJifJT

https://youtu.be/YEPzZdoKcss?si=2kW_43Q3Gv65_dYG

لماذا سميت مصر "مصر المحروسة"؟

https://youtu.be/U3_ZYaNAnNY?si=08GLJQGnyGCMjppV

https://youtu.be/y1YXcl1tR34?si=_9CLWZprRQtnuzyt

مجموعة كتبي الإلكترونية "في حب مصر"

كتبي الإلكترونية جديد - 82 أغسطس fdp.4202

لقراءة الكتب اضغط علامة PDF

مصر المحروسة ثورة حتى النصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

مصر المحروسة من تاني خواطر من أجل المستقبل – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

مصر والديمقراطية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

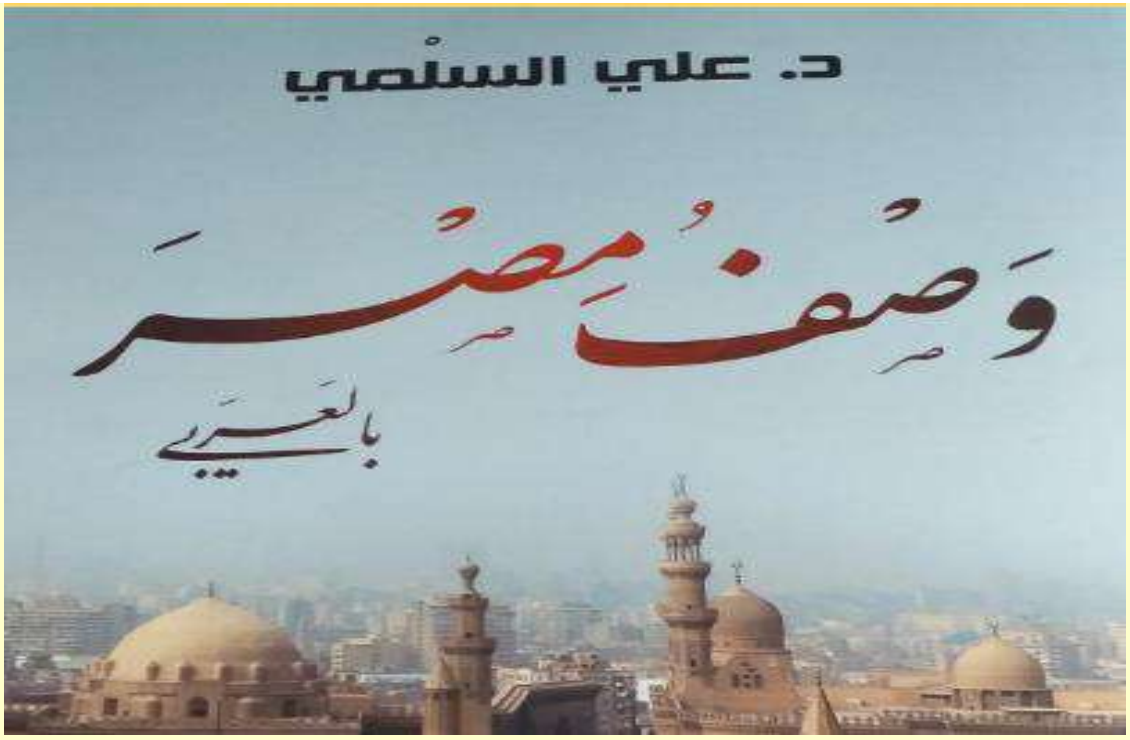

دكتور علي السلمي – وصف مصر بالعربي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

رحلة العمر – موقع الدكتور علي السلمي

تم الكتاب بفضل الله وتوفيقه

مع تحياتي، دكتور علي السلمي

3 نوفمبر 2024

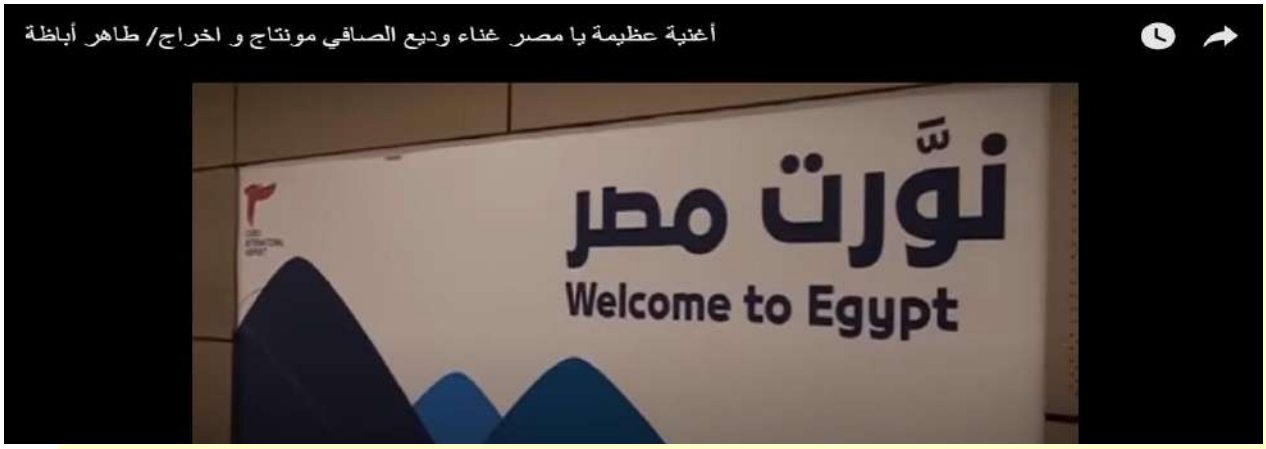

https://youtu.be/hDCsxJec8nE?si=BXlowySe7rumigAR

وستبقى مصر عظيمة ومحروسة وإلى ما شاء الله